

387

مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ قُوَّةِ الْإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الْعَظِيمُ

387
مُسْلِمُ الثَّبُوتِ مُحْتَسِبُ

اصول فقہ کا مایہ ناز بے نظیر مجموعہ



محمد سعید سید سنتر تاجران کتب پوسٹ آف محل مولوی مسافر خانہ کراچی

52931

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

التاسعة



ناشران

محمد سعید ایند سنا تاجران کتب مالکان
مطبع سعید قران محل مقابل مولو مسیخا کراچی

له قوله الحمد لله الذي قالوا هذه الجملة تحتمل ان يكون التشابيه لان المقام مقام انشاء الحمد وتحتمل ان يكون خبرية لان الاخبار بالحمد يوجب الحمد لانه اظهار صفات الكمال قبل لا بد في الحمد من ارادة ابتداء التعظيم وهذا ليس خبرية بل خبرية الخبر بل معنى زائد عليه بالمركب من المعنيين لا خارج له بل هو ابتداء معنى لفظ الحمد له اقول لعل مرادهم ان الاخبار بهذا الخبر لموظفانية ارادة التعظيم يكون محمداً وخرج الخبر على حقيقة ولو سلم ان هذه الجملة جملة فالفرق انها على تقدير كونها الشائبة يكون مسنونة عن النسبة الجزئية كقولك حمد الله بمعنى ارادة على تقدير كونها خبرية لا يكون مسنونة عنها وان جعلت وسيلة بمعنى خارج حقيقتها كما في لازم فائدة الخبر فمثل ١٢ منه قوله نزل اثر التنزيل اشعرا بان نزول الحق المبين وقع بما نجا على حسب ما اتفقت عليه الحال وآل اليه المال والآية اصلها اذية بالفتح العلامة والكلام التام من القرآن العظيم

سمى به لانه علامة الحق المبين ١٢ ملا نظام الدين
له قوله ارسل البينات اي الكلمات البينية الواضحة وهي الآيات المحكم والسنة الجليلة او المعجزات البينية الظاهرة لا تحتمل الربوب والازنياب

١٢ له قوله فطلع الدين بالتشديد والتخفيف على الاول يكون الدين منصوباً بمعناه ملا بعد التنزيل والمراد بالدين المعنى اكل ونشر بهما الدين في الآفاق في القاموس طلع كيلة تطلقاً طاعة وعلى الثاني يكون الدين مرفوعاً فاعلا لطلع وهو من الطلوع بمعنى الظهور في القاموس يقال طلع الكواكب والشمس كمنع طلوعا ظهر والدين بالكسر الاسلام كما في القاموس وقد يقال الدين وضع الهمي سالتق لذوى العقول باختيارهم اياه الى الخبر في الداين ١٢ مولوى محمد ميبين

له قوله وطبع اليقين هذا ايضا يحتمل الوجهين من التشديد والتخفيف كطلع وعلى الاول يكون اليقين منصوباً بمعناه املاً اليقين في قلوب المؤمنين يقال طبع الانار فتطبع يعني املاً فاملاً فالتطبع مطامع من التطبع على الثاني يكون مرفوعاً فاطبع بمعنى ثبت اليقين في قلوب المؤمنين وصلواتها واليقين في اللغة ازالة الشك وفي الاصطلاح الاعتقاد الجازم الثابت الراجح الذي لا يزول بانالة مزيل ١٢ مولوى ميبين

له قوله جاز في الواقعية اذ لا وجود لهم الا بوجودك والاشيئة الا بحقيقتك فتم الباطلون في حدود انفسهم ١٢ مولانا عبد العلي له قوله جاز بضم الميم اي اجيز منك ويا مرامرك اجازتك فالامر ينزل منك ثم يتحول على من سواك ١٢ مولوى محمد ميبين له قوله التكلان التوكل اظهار العجز والاعتماد على الخير والاسم التكلان ومرجع الامور والمتعطفين فيها ليس الا الله تعالى وهو الكافي في مهمات الامور فلا اعتماد والاعلية فعلية التكلان وبه الاختصاص ١٢ مولوى محمد ميبين له قوله

لكم جمع حكمة بالكسر هو العدل والعلم والحكم والنبوة والقرآن فالنبى عليه الصلوة والسلام جامع لكها ومتم لها كما روى انه عليه السلام قال بعثت لائتم مكارم الاخلاق ١٢ محمد معين الدين له قوله بالطريق الامم بفتحين بمعنى الوسط يعني الطريق الذي بعث به صلى الله عليه وسلم طريق وسط لا افراط فيه ولا تفريط كما كان في طرق الانبياء السابقين ١٢ مولوى ميبين له قوله جامع التكم والمشتهور بين الفقهاء اهل الاصول الكلام الجامع لانواع الاحكام ١٢ مولانا عبد الله له قوله في اتمام الامم يحتمل ان يكون مصدراً مضافاً الى المفعول ويحتمل ان يكون مصدراً مضافاً الى المفعول ويحتمل ان يكون جمعاً بمعنى القوم ويحتمل ان يكون جمعاً بمعنى الدين الشرعية وحذف المقدم على الثاني والمقدم على الاول للدلالة على العموم ١٢ مولانا نظام الدين له قوله الاربعية الاصول اسم الخلق ما لا راشدون ويحتمل ان يكون اشارة الى اهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم وهم امير المؤمنين وابناء الحسنان وابناء بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة الزهراء صلوات الله على نبينا وعليهم ١٢ نظام الدين له قوله ذررة بضم الذال الجرعة و...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزل الآيات وارسل البينات فطلع الدين ^{١٢} _{تجمع بنية}

اليقين ربنا لك الحقيقة حقاً وكل حجاز ذلك الامر تحقيقاً وكل حجاز ^{١٢} _{من سواك} ^{١٢} _{من سواك} ^{١٢} _{من سواك}

اعنة المبادى بيدك ونواصي المقاصد مفوضة اليك فانت ^{١٢} _{الاغنة جمع عنان بالكسر والنواصي بالنون والصاد المهملة جمع بنية ١٢ نظام الدين}

المستعان..... وعليك التكلان والصلوة والسلام على سيدنا ^{١٢} _{الصلوة هو الدعاء والرحمة والاستغفار ومن اقتدى من الله على}

عهد اللهم للحكم بالطريق الامم المبعوث بجوامع الكمال الامم الهم و ^{١٢} _{من سواك}

على الواصلين الذين هم ادلة العقول سيما الاربعية الاصول ما بعد ^{١٢} _{من سواك}

فيقول الشكور الصدور محمد بن عبد لشكور بلغ الله الخ روة ^{١٢} _{بعضه الضاير} ^{١٢} _{مات سنة الف وثمان مائة وتسع عشر من الهجرة ١٢}

له قوله جمع حكمة بالكسر هو العدل والعلم والحكم والنبوة والقرآن فالنبى عليه الصلوة والسلام جامع لكها ومتم لها كما روى انه عليه السلام قال بعثت لائتم مكارم الاخلاق ١٢ محمد معين الدين له قوله بالطريق الامم بفتحين بمعنى الوسط يعني الطريق الذي بعث به صلى الله عليه وسلم طريق وسط لا افراط فيه ولا تفريط كما كان في طرق الانبياء السابقين ١٢ مولوى ميبين له قوله جامع التكم والمشتهور بين الفقهاء اهل الاصول الكلام الجامع لانواع الاحكام ١٢ مولانا عبد الله له قوله في اتمام الامم يحتمل ان يكون مصدراً مضافاً الى المفعول ويحتمل ان يكون مصدراً مضافاً الى المفعول ويحتمل ان يكون جمعاً بمعنى القوم ويحتمل ان يكون جمعاً بمعنى الدين الشرعية وحذف المقدم على الثاني والمقدم على الاول للدلالة على العموم ١٢ مولانا نظام الدين له قوله الاربعية الاصول اسم الخلق ما لا راشدون ويحتمل ان يكون اشارة الى اهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم وهم امير المؤمنين وابناء الحسنان وابناء بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة الزهراء صلوات الله على نبينا وعليهم ١٢ نظام الدين له قوله ذررة بضم الذال الجرعة و...

له قوله رتاه بالتشديد يقال رتى عليه كذا ترقيته رتق ١٢ له قوله الحفيظ بالحار المهلة والفضا والمجتين بينهما يا شناة السافل من جنس الارض والمقال مبيد
كالقول والتفة بضم الفاء وتث الاطلاق راس الجبل والعالى من كل شئ ١٢ ملا نظام الدين ٣ له قوله الحال كيفية الانسان وما هو عليه كالحالة ١٢ له قوله
النفس اى الروح فى القاموس النفس الروح فى الصواح ايضاً اجدوا اشكها لها بتطهيرها عن الجنائث الباطنة والظاهرة وتخليها بالاعمال الصالحة ١٢ مولوى محمد بن
له قوله والمادة اى ما تعلق به النفس وهو البدن وهذا يتبع بكون المراد من النفس الروح والافلاحة لى قوله والمادة ١٢ مولوى محمد بن ٣ له قوله بالتحقق
الى الصيرة ورة على اليقين وبشكل النفس والتحقق با
لاعمال وباشكال المادة ١٢ مولانا عبد العلى ٣
قوله بالتفقه الفقه بالسر العلم بالشىء والقيم له قلب
على علم الدين لشرفه فقهه كعلمه وفهمه والتفقه هو التعليم
بنفسه ١٢ مولوى محمد بن محمد بن غنى عنه ٣ له قوله فى الدين
اى الطريقة الحقة والتبخر يقال تحرق فى العلم تعمق وتوسيع
١٢ مولوى محمد بن محمد بن غنى عنه ٣ له قوله واليقين هو اذاعة الشك
كما وصلة التبخر بالبار مخالفة اللغة والمادى لى ١٢
له قوله فى هذا الوادى وهو مرج بين جبال وتلال
واكام واريد به الطريق مطلقا والمشار اليه بهذا هو
التفقه ١٢ مولوى محمد بن محمد بن غنى عنه ٣ له قوله اصول الاحكام
لانها مالم يعلم لا يحصل الفقا به ١٢ له قوله من اجل
علوم الاسلام فان اجل العلوم الاسلامية الكلام والفقه
ومبادئها والاصول من بعضهما التبة ١٢ مولانا عبد العلى
له قوله فى مدحة اى شانه وبيان علومه ١٢
له قوله جمع خطبة بجمع خطبة بضم الخاء والجمعة والظواهر
المهلة ١٢ له قوله ما ربه من الارض بالسر وهو الجاهل
فهو موضع الحاجة ويطلق على المصلوب لانه كمنع الخاء
فى بعض الشرح الاربع لفتحين العلم لى يقال لى
اذ اصار بصيرا فى مطالبه ١٢ مولوى محمد بن محمد بن غنى عنه ٣
قوله سفر بالسر الدقة الكتاب الكبي ١٢ له قوله
واياتا ما وما دى المسائل الفن ودقائقه ١٢ له
قوله معقولا اى كتابا جامعاً للاصول العقليات والاعتقادات
وستلا على الفروع الفقهية ١٢ مولانا مولوى عبد العلى
له قوله ويحتوى على طريقى الحفية والشافية لى
توى الداروا احتواها احاط بها واحتوى عليه ثبتت
عليه وتقرخص الكلام بذكرها مع ان الكتابات تحتوى
طرح فيها ايضا لان معظم الخلافات فيها ذكر فى التبيين
الحفية ما الشافية مع ان الاحتواء على غيرهما لان الشوافى
موافق لذيك الطريقين وفيه تعريف على تلك
الكتب فانها لم توارى احتواء الكتاب ٢ ملا نظام الدين
له قوله ام بجر لسائل وشمل عليها نافع لطلاب العلم
قوله للمورد والفرج فى القاموس فرج حوكة السرور فهما قد ان معنى
له قوله ملكوت كرهت العزيز والسلطان والملكه وفى بعض الشرح الاسم لملك رتب عليه الصالح انعم ١٢ مولوى محمد بن غنى عنه
له قوله ان تاريخ مسلم الثبوت لى تاريخ تصنيفه سنة الف ومائة وتسع ١٣ له قوله فيما يفيد البصيرة من رسم العلم وموضوعه وغاية وفيه اشارة الى ان هذه الاشياء
ليست مما يتوقف عليه الشرح ١٢ مولانا عبد العلى ٣ له قوله فى المقاصد اى المقاصد الاربع من الكتاب والسنة والاجماع والقياس سيذكر وجرا لخصر فيها
وماله وما عليه ١٢ نظام الدين -

الكمال درقاها عن حفيظ قال الى قلة الحال ان لسعا باستكمال
١٢ التمام

النفس للمادة وذلك بالتحقق والتحقق وهما بالتفقه فى الدين و
اى الاستكمال ١٢ اى التحقق والتحقق ١٢

التبخر بموقف الحق اليقين والسلوك فى هذا الوادى انما يتأتى
الى الدخول ١٢

بتحصيل المبادئ ومنها علم اصول الاحكام فهو من اجل علوم الاسلام
بضم الميم

الفنى مدح خطبة صنف فى قواعد كتب وكنت صرقت لبعض
اى جميع ١٢

عمري الى تحصيل مطالبه وكلت لظن الى تحقيق ما ربه فلم يجتز عن حقيقة
اى المقاصد من حقائق هذا العلم ١٢

ولم يجز على دقة ثم لامر ما ارد ان احرف فيه سفا وايدا كتابا كما
بضم الميم

لجمع الى الفروع اصولا والى المشروعة معقولا ويحتوى على طريقى الحفية و
ذلك الكتاب ١٢

والشافية ولا يميل ميلا ما عن الواقعة فجاء بفضل الله تعالى وتوفيقه
المكتوب ١٢

كما ترى معدن ام تجر بل سحر لا يدري سميت بالمسلم لى الله تعالى
فانه عظيم الشان ١٢

عن الطرح والجرح وجعله موجبا للسرور والفرح ثم الهمنى مالاً والملكوت
العلم والتشريع ١٢

ان تاريخ مسلم الثبوت الا الكتاب مرتب على مقدمة فيما يفيد البصيرة
بضم الميم

ومقالات فى المبادئ واصول فى المقاصد خاتمة فى الاجتهاد
الكلاية والاحكام والعقود ١٢

قوله رتاه بالتشديد يقال رتى عليه كذا ترقيته رتق ١٢ له قوله الحفيظ بالحار المهلة والفضا والمجتين بينهما يا شناة السافل من جنس الارض والمقال مبيد
كالقول والتفة بضم الفاء وتث الاطلاق راس الجبل والعالى من كل شئ ١٢ ملا نظام الدين ٣ له قوله الحال كيفية الانسان وما هو عليه كالحالة ١٢ له قوله
النفس اى الروح فى القاموس النفس الروح فى الصواح ايضاً اجدوا اشكها لها بتطهيرها عن الجنائث الباطنة والظاهرة وتخليها بالاعمال الصالحة ١٢ مولوى محمد بن
له قوله والمادة اى ما تعلق به النفس وهو البدن وهذا يتبع بكون المراد من النفس الروح والافلاحة لى قوله والمادة ١٢ مولوى محمد بن ٣ له قوله بالتحقق
الى الصيرة ورة على اليقين وبشكل النفس والتحقق با
لاعمال وباشكال المادة ١٢ مولانا عبد العلى ٣
قوله بالتفقه الفقه بالسر العلم بالشىء والقيم له قلب
على علم الدين لشرفه فقهه كعلمه وفهمه والتفقه هو التعليم
بنفسه ١٢ مولوى محمد بن محمد بن غنى عنه ٣ له قوله فى الدين
اى الطريقة الحقة والتبخر يقال تحرق فى العلم تعمق وتوسيع
١٢ مولوى محمد بن محمد بن غنى عنه ٣ له قوله واليقين هو اذاعة الشك
كما وصلة التبخر بالبار مخالفة اللغة والمادى لى ١٢
له قوله فى هذا الوادى وهو مرج بين جبال وتلال
واكام واريد به الطريق مطلقا والمشار اليه بهذا هو
التفقه ١٢ مولوى محمد بن محمد بن غنى عنه ٣ له قوله اصول الاحكام
لانها مالم يعلم لا يحصل الفقا به ١٢ له قوله من اجل
علوم الاسلام فان اجل العلوم الاسلامية الكلام والفقه
ومبادئها والاصول من بعضهما التبة ١٢ مولانا عبد العلى
له قوله فى مدحة اى شانه وبيان علومه ١٢
له قوله جمع خطبة بجمع خطبة بضم الخاء والجمعة والظواهر
المهلة ١٢ له قوله ما ربه من الارض بالسر وهو الجاهل
فهو موضع الحاجة ويطلق على المصلوب لانه كمنع الخاء
فى بعض الشرح الاربع لفتحين العلم لى يقال لى
اذ اصار بصيرا فى مطالبه ١٢ مولوى محمد بن محمد بن غنى عنه ٣
قوله سفر بالسر الدقة الكتاب الكبي ١٢ له قوله
واياتا ما وما دى المسائل الفن ودقائقه ١٢ له
قوله معقولا اى كتابا جامعاً للاصول العقليات والاعتقادات
وستلا على الفروع الفقهية ١٢ مولانا مولوى عبد العلى
له قوله ويحتوى على طريقى الحفية والشافية لى
توى الداروا احتواها احاط بها واحتوى عليه ثبتت
عليه وتقرخص الكلام بذكرها مع ان الكتابات تحتوى
طرح فيها ايضا لان معظم الخلافات فيها ذكر فى التبيين
الحفية ما الشافية مع ان الاحتواء على غيرهما لان الشوافى
موافق لذيك الطريقين وفيه تعريف على تلك
الكتب فانها لم توارى احتواء الكتاب ٢ ملا نظام الدين
له قوله ام بجر لسائل وشمل عليها نافع لطلاب العلم
قوله للمورد والفرج فى القاموس فرج حوكة السرور فهما قد ان معنى
له قوله ملكوت كرهت العزيز والسلطان والملكه وفى بعض الشرح الاسم لملك رتب عليه الصالح انعم ١٢ مولوى محمد بن غنى عنه
له قوله ان تاريخ مسلم الثبوت لى تاريخ تصنيفه سنة الف ومائة وتسع ١٣ له قوله فيما يفيد البصيرة من رسم العلم وموضوعه وغاية وفيه اشارة الى ان هذه الاشياء
ليست مما يتوقف عليه الشرح ١٢ مولانا عبد العلى ٣ له قوله فى المقاصد اى المقاصد الاربع من الكتاب والسنة والاجماع والقياس سيذكر وجرا لخصر فيها
وماله وما عليه ١٢ نظام الدين -

له قوله حد اصول الفقهاء المعروف الجامع ويمكن ان يترك على حقيقة بناء على تجوز كون المذكور حداً حقيقياً ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله ومومنو الذي يبحث عن عوارضه الذاتية للثبوت لذاته او لما يباين به ١٢ له قوله اما هذه مضافاً فليقتضت على معرفة حد الاصل الذي هو المعنات والفقته الذي هو المعنات البيرة ١٣ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله ما يتبين عليه غيره بان يكون مادة له حقيقة كالطين اصل الكوز او بحسب الظن العامي كالحقيقة يقال لها اصل الجواز ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله واصطلاحاً اي بحسب ما اتفق عليه القوم واصطلاحاً عليه بحيث يطلقون في محاوراتهم ويريدون هذا المعنى ١٢ مولوى محمد حسين رحمه الله قوله والمستصحب المبلغت الحار المهمله ومستصحب الشيء الذي كان عليه قبل حاله الطارى لان الشيء يدعوه الى الصفة لولم يكن هذا الطارء كما يقال طهارة الماء اصل ١٢ له قوله والقاعدة

يقال اصول النحو الفاعل مرفوع ونحوه وان لنا اصلاً اي قاعدة وهي قضية كلية موجبة وهو الاشارة الى التعميم للباب ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله دليل كما يقال ايموا الصلوة اصل وجوب الصلوة فلفظ الاصل مشترك اصطلاحاً في الاربعه وثبوت الوضع لا بد منه من دليل بل ربما ادعى المجازية في بعض هذه المعاني لانها ما يجب القرينة ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله فالمراد دليله اي دليل العلم فيكون المراد من الاصول التي يضاف له الفقه الذي هو العلم اذ لا بد وان جاز الاصل لمعان آخر كما عرفت لكن الاضافة ترجح لا اعادة هذا المعنى كما يفيد فالظاهر ان هذه منال في اصطلاح القوم لا يلتزم حتى يقتضا ١٢ مولوى محمد حسين رحمه الله قوله فقد غفل عن هذا الاصل ان قيل وضع الاضافة نوعي فلو حل على القاعدة فلا تجوز فيه قلنا نعم لكن الاضافة مرجحة لارادة الدليل عرفاً اذ كانه منع عن استعمال الاصل مضافاً الى العلم الا بمعنى الدليل والاشارة فيه فتدبر ١٢ منه رحمه الله قوله على ان قواعد العلم مسانحة لا مبادية فلو كان الاصل ههنا بمعنى القاعدة كان المعنى مسائل الفقه ههنا ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله على احكامها لانه اذا حرر الدليل على نظم اشكل الاول يكون الملازمة ما نؤخذ من الاصول سواء كان بين مسألة اصولية معينة او مندرجة فيها او ما نؤخذ من عدة مسائل واذا حرر الدليل على نظم القياس الاستثنائي يكون الملازمة ما نؤخذ منها ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله وآتوا الزكوة فاذا اردنا ان نطبقها على حكمها قلنا الزكوة مأمورة من الله تعالى وكل ما هو مأمورة من الله تعالى فهو واجب ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله فان الامر للوجوب بذو دليل اجمالي يتكج اليه عند تطبيق الدليل التفصيلي على حكمه وهو مسألة اصولية وطريق التطبيق ان قوله تعالى وآتوا الزكوة امر باتيانها فهي مأمورة بكل ما موربه فهو واجب فالزكوة واجبة ١٢ مولوى محمد حسين رحمه الله قوله وليس نسبة الى الفقه آه اعلم انه اذا قلنا مثلاً هذا المأمور به وكل ما موربه فهو واجب فالصحة ثبت بالدليل التفصيلي والكبرى من الاصول والكييفية العارضة لمجروح المتقدمين من المنطق ان قلت بذو غير القياس من الادلة الثلثة واضح واما فيه فللان البحث في كل من الفنين انما هو من الكيفية القياسية قلت وهب ان الظاهر لك لكن التحقيق ان المسئلة من الاصول ان كل ما ثبت بالقياس فهو حكم الله تعالى جل شاناه فتدبر ١٢ منه رحمه الله قوله بالحيات آه اعلم ان الفقه في القديم كان يتناول العلم الحقيقة وهي علم الالهياد علم الطريقة وهي مباحث الهدايات والمجانب وعلم الشريعة القاطرة ومن ثم عززها بالحقيقة بمرقة ونفس بالمها وما عليها هي كتابي العقائد بالفقه الاكبر وقال الله تعالى ليقينوني الدين ثم لا تصدى قوم بالبحث عن القواعد ومحو العلم الكامل لذلك فحق الفقه بالطرق العلمية الشاملة لتقوم ريعاً وهو علم الاخلاق ومن ثم قال بعض المحققين في شرح النهج ان قديم الزيد والمحدثين الفقه وصار هذا عرفاً واختم عليه من لاشخص اختصاص الفقه بالحكام الظاهريين ثم ترى كتب الفقه التي تخرج من هذه الطرق

وهو اما المقدمة ففي حد اصول الفقه وموضوعه فائدته ملحق

مضافاً فالاصل لغتها يبتنى عليه غيره واصطلاحاً الراجح والمستصحب

والقاعدة والدليل افيديان اذ اضيف الى العلم فالمراد دليله من حمل

على القاعدة فقد غفل عن هذا الاصل على ان قواعد العلم مسانحة

لا مبادية ثم هذا العلم ادلة لجمالية للفقه يحتاج اليها عند تطبيق

الدلائل التفصيلية على احكامها كقولنا الزكوة واجبة لقوله تعالى

واتوا الزكوة فان الامر للوجوب وليس نسبة الى الفقه كنسبة

للبيزان الى الفلسفة كما وهم فان الدلائل التفصيلية بمواد

وصورها من افراد موضوع مسائل الاصول بخلاف المنطق

الباحث عن المعقولات الثانية والفقه حكمة فرعية

شعرية ولا يقال على القدر لتقصيره عن الطاقة والتخصيص

بالحسب احتراماً عن التصوحيديت محمد لغو الاحترار عن الكلام

في معروف وعرفوه بانه العلم بالاحكام الشرعية عن ادلتها

ان قوله تعالى وآتوا الزكوة امر باتيانها فهي مأمورة بكل ما موربه فهو واجب فالزكوة واجبة ١٢ مولوى محمد حسين رحمه الله قوله وليس نسبة الى الفقه آه اعلم انه اذا قلنا مثلاً هذا المأمور به وكل ما موربه فهو واجب فالصحة ثبت بالدليل التفصيلي والكبرى من الاصول والكييفية العارضة لمجروح المتقدمين من المنطق ان قلت بذو غير القياس من الادلة الثلثة واضح واما فيه فللان البحث في كل من الفنين انما هو من الكيفية القياسية قلت وهب ان الظاهر لك لكن التحقيق ان المسئلة من الاصول ان كل ما ثبت بالقياس فهو حكم الله تعالى جل شاناه فتدبر ١٢ منه رحمه الله قوله بالحيات آه اعلم ان الفقه في القديم كان يتناول العلم الحقيقة وهي علم الالهياد علم الطريقة وهي مباحث الهدايات والمجانب وعلم الشريعة القاطرة ومن ثم عززها بالحقيقة بمرقة ونفس بالمها وما عليها هي كتابي العقائد بالفقه الاكبر وقال الله تعالى ليقينوني الدين ثم لا تصدى قوم بالبحث عن القواعد ومحو العلم الكامل لذلك فحق الفقه بالطرق العلمية الشاملة لتقوم ريعاً وهو علم الاخلاق ومن ثم قال بعض المحققين في شرح النهج ان قديم الزيد والمحدثين الفقه وصار هذا عرفاً واختم عليه من لاشخص اختصاص الفقه بالحكام الظاهريين ثم ترى كتب الفقه التي تخرج من هذه الطرق

انه قوله التفضيلية اي العلم الحاصل عن اولتها التفضيلية المحفوفة بجملة مسئلة امتزاج من علم المقلد وعلم غيره بل فلا يتخرج الى زيادة قيد الاستدلال الا ان زيادة الكشف
 والايضاح ثم المزمع مجامعنا ١٧ مولانا عبد العلي **قوله** فلا يتبعك لفرق فقد اقبلها بالذين نقاهتهم كالشس على نصف النهار كالامام ابي حنيفة والامام مالك مولانا محمد العلي **قوله**
 قوله ثبوت لا ادري عن الامام في الدرر منكره والامام مالك في سنته ومثله من اربعين مسائل ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** من خواص المجتهد اجابا ما علم انهم استدلووا على القطعية
 بما تقر من ذهب العمل بالامام من الامارات قطعاً فيحصل قياس هكذا في المنقونى مجتهدا وكل ما هو منقونى مجتهدا يجب على العمل به فهذا يجب على العمل والعصري وجدافية والكبرى ضرورية
 من الدين كذا في شرح المحقق وادو عليه لو كان لك ككفر بما يدور في العمل بالتفيزات وانما الكلام في الجواز والعين ان اريد بوجوب العمل قطعاً انه لا يجوز الترك فهو معنى الوجوب سوار

قيداً بالقطع اولم يقيدوا القطع بهذا المعنى يقابل الظني
 وان اريد انه معلوم قطعاً بحيث لا يحتمل التقيض فلا
 دليل عليه بل ربما يستدل على بطلانه بان دليل الحكم
 الجزئي كوجوب التيمم في الطهارة ظني والمأثور من الظني
 ظني كذا في شرح الشرح قال بعض الفضلاء ان الضرورى
 من الدين يختلف بالنسبة الى المكلفين فربما يكون
 ضروريا بالنسبة الى جماعة وكان جاعده من هؤلاء كافر
 دون من لم يكن ضروريا بالقياس اليه ورج يقول هذا
 ضرورى بالنسبة الى جملة المجتهدين وكون المنكر من هؤلاء
 يكفر بغيرهم والجواب عن الثاني بعد ذلك ان سبب احتياج
 بشرق الثاني من الترويد وذلك لان النتيجة للقياس
 الحاصل من العصري الوجوه انية والكبرى الضرورية ليقينية
 وانما يحصل ذلك اليقين لمن كان له كبرى من القياس
 اليه ثم المجتهدون كما ان العصري اليه ليست وجوبية الا لهم
 دون من عد اسم اقول تكفير جاعده للضرورى من الدين
 مطلقاً مسلم ان تكفير جاعدا كان ضروريا بالنسبة الى جماعة
 وكان الجاهل منهم فغير مسلم ولا يتوقف الجواب عن الاول
 والثاني عليه فانهم تكفيره هذا الجاهل لا جاعده اليه بل ربما
 استدلى على بطلانه فان المنقونى انما كبر ما هو ضرورى بالنسبة
 الى المنقونى دون الشافعية لا يكفر بمجرد هذا القدر بعد
 للضروريات من الدين مطلقاً على ما بين في محله ولا يخفى
 ان كون الضرورى من الدين مطلقاً انما يستلزم اليقين
 انه يكون متواتراً ويطغى التيقن بما الضرورى المحفوف
 بما هو فلا نسلم انه كذلك وعدم التواتر دليل عدم دليل
 قطعي فتأمل فلي زوايا المقام بنينا ١٢ من **قوله**
 وفيه ما في اشارة الى انه لازم من حيث الوجه فلي
 فلا يكون مؤثراً ١٢ من **قوله** علمت انه قد آه
 وجه الاندفاع ان الفقه عبارة عن العلم بوجوب
 العمل وهو قطعي لا ريب فيه ثابت بالاجماع القائم
 بل ضرورى في الدين وان كان معرفة الاحكام
 على سبيل الظن ولا يعارض بالمعاني لانه نشأ
 الاجماع ولذا لا يكفر لانه لا يسلم الاجماع ومنكر الاجماع

التفضيلية وادو ان كان المراد الجميع فلا يتبعك لا ادري
 او المطلق فلا يطرد لدخول المقلد العالم واجيب بانه لا يضر
 لان المراد الملكة فيجوز المختلف وبيان المراد بالادلة الامارات
 وتحصيل العلم لوجوب العمل بتوسط الظن من خواص
 المجتهد اجماعاً واما المقلد فمستنده قول مجتهد لا ظنة
 ولا ظنة فاعرف الفرق حق لا تقل مثل من قال كما ان مظنون
 المجتهد واجب العمل عليه كذلك على مقلده فهما سياتان
 لثم يلزم ان يكون عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحكام
 لا العلم بها الا ان يقال انه رسم فيجوز باللازم وفيه ما فيه
 ومن فهمنا علمت ان ذلك فاع ما قيل بالفقه من بالطون فكيف
 يكون علماً على ان العلم حقيقة فيما ليس يتصور ايضاً وبعضهم
 جعل الفقه عبارة عن الاحكام القطعية مع ملكة الاستنباط
 ويلزم عليه خروج المسائل الثابتة بالادلة الظنية وهي
 انما يكفر اذا كبر بعد تسليم تحققه فالقطع يختلف باختلاف الاشخاص لا سيما في بحث الامر ان شاء الله تعالى فملفات المعاني لا يضر القطع ١٢ مولانا عبد العلي عن
قوله علمت ان العلم آه فتبادل الظن واليقين وهو المراد في تعريف الفقه فلا يراد ١٢ مولانا مولوى عبد العلي **قوله** ملكة الاستنباط وعلى هذا يندفع الابطال
 آه الاول فلانا نتحدثنا واثنا وهو ان المراد البعض المبين الذي هو التفهيمات فلا يراد واما الثاني فلان الفقه حينئذ هم قطع ١٢ مولانا مولوى عبد العلي
قوله الملكة آه اي اليقينية الراسخة لا تستخرج جميع المسائل الشرعية ١٢

انما يكفر اذا كبر بعد تسليم تحققه فالقطع يختلف باختلاف الاشخاص لا سيما في بحث الامر ان شاء الله تعالى فملفات المعاني لا يضر القطع ١٢ مولانا عبد العلي عن
قوله علمت ان العلم آه فتبادل الظن واليقين وهو المراد في تعريف الفقه فلا يراد ١٢ مولانا مولوى عبد العلي **قوله** ملكة الاستنباط وعلى هذا يندفع الابطال
 آه الاول فلانا نتحدثنا واثنا وهو ان المراد البعض المبين الذي هو التفهيمات فلا يراد واما الثاني فلان الفقه حينئذ هم قطع ١٢ مولانا مولوى عبد العلي
قوله الملكة آه اي اليقينية الراسخة لا تستخرج جميع المسائل الشرعية ١٢

له قوله ثبوتية جوارك والجماعات فالقطاعات أقل التقليل ١٢ مولانا عبد العليم **له قوله** بلا لزوم من جهة ولعل تجتهد ان الظن مذموم من الشارع لا كمال فيه وقله لانه لا يصلح للمدح عليه وانما اعتبر عزوة للعلل اذ قد ثبت من الشارع وانما يمدح الفقهاء علم انه قطع ثم انهم اذ لم يطلقوا الفقيه الاعلى من له ملكة الاستنباط علم ان مقارنتها ايضا معتبرة في الفقه المدوح والكلام فيه ١٢ مولانا عبد العليم **له قوله** لعبد العليم الحق فان الفقه احد انواع القنون المدونة ولم يعهد اخذ العمل فيها وايضا ان كثيرا من الفقهاء وغيره ما يدين وايضا ان التركيب من مقولتين غير معقول والجواب اننا لانم انه احد انواعها وايضا لانم انهم بهننا وايضا لانم انتمدح التركيب فان بعض الحكماء تجوزونه ايضا ان الماهيات الاعتبارية لا تقع في التياها ١٢ لان نظام الدين **له قوله** لقواعد اي قضايها كليتة تعرف بها احوال افراد الموضوعات

كثيرة الاترى ان الستة المتواترة قليلة جدا والتمام ذلك التمام

له قوله بلا لزوم وجعل العمل داخل في تحديد هذا العلم كما ذهب اليه

بعض مشائخنا لعبد العليم جدا واما لقبها فهو علم بقواعد يتوصل

بها الى استنباط الاحكام الفقهية عن لانها قيل حقائق العلوم

المدق تصيها المخصوصة او ادراكاتها فالمفهوم الكلية التي

تذكر في المقدمات لاجل البصيرة رسوم بناء على ان المركب من

اجزاء غير محمولة كالعشرة لاجنس ولا فصل ولا لزم تعدد

الذاتي وفيه نظر اشترت اليه في السلم نعم يلزم اتحاد التصور و

التصديق حقيقة مع انها نوعان محققا فتفكرتم اختلف في اسما

العلوم فقيل اسما جنس هو الظاهر وقيل بل اعلم جنس قلنا

يثبت بالضرورة وليست وقيل بل شخصيتها اذ لا يصد الفقه مثلا

على مسألة اقول فيه انه منقوض بالبيت والحل ان المعنى الكلي قد

يكون مركبا من اجزاء متفقة نحو الاربعة مختلفة نحو السكنجيين

١٢ مولانا مولوي عبد العليم **له قوله** استنباطها آه بان توخذ الصغر عن الدليل التفصيلية و يجعل القضية الكلية كبر فيحصل الحكم هو نتيجة القياس الفقهى **له قوله** عن دلائلها توصلها قريبا كما يتبادر من البار فخرج الصرف والنحو ومعنى التوصل القريب ان يكون الواقع كبرى او ملازمة عند تطبيق الادلة ماخوذة من تلك القواعد كما مر ١٢ مولانا عبد العليم **له قوله** او ادراكاتها فانها اخذت المسائل المتناسبة بوجه فسمى بعلم بوجه ٧ فترسمي بعلم آخر وربما يسمى ادراكاتها بذلك العلم والمسائل غير محمول بعضها على بعض ولا على المجموع فالعلوم مركبة من اجزاء غير محمولة ١٢ مولانا عبد العليم عني عنه **له قوله** تعدد الذاتي وفي المشهور انه لا يتم المدالاسن الاجزاء المحمولة وبعض المحققين تدر الكلام بان حد العلم لا يصلح ان يكون مقدمة لان حده عبارة عن العلم بالمسائل فلو كان مقدمة لزم تزوجه ودخوله وتوقف الشيء على نفسه وهذا ايضا موقوف على عدم كونه مركبا من الجنس والفصل ١٢ مولانا مولوي عبد العليم **له قوله** نعم يلزم آه يعني يلزم على تقدير كون تلك المفهومات حدود العلوم اتحاد التصور والتصديق لان المدعين المحدود حقيقة وهذا اذا كانت العلوم عبارة عن الادراكات فظاهرا وما اذا كانت حقا لقبها نفس المسائل تلك بنا على اتحاد العلم والعلوم قد بر ١٢ منه **له قوله** فقيل اسما جنس موضوعه لمجموع المسائل المعتدة بها الصادقة على ما في اذ بان كثيرة من الناس وربما يزيد ونقص ١٢ مولانا مولوي عبد العليم **له قوله** وهو الظاهر من دخول الالف واللام والاتفاق التي من خواص الجنس ١٢ مولانا مولوي محمد عيسى **له قوله** بل اعلام جنسية موضوعه للتعين بالتعين الذهني والمنزوح بالوحدة الذهنية ١٢ مولوي محمد عيسى **له قوله** بل اعلام شخصية لكون معايبها مشتقة اذ لو كان كليا كان له افراد ولا يصلح للفردية بهننا غير المسائل ١٢ مولانا مولوي عبد العليم **له قوله** منقوض بالبيت اذ يجري فيه مقدمات الدليل اذ لو كان له افراد لكان الجراد والسقفة ولا يصدق البيت عليه فيلزم العلية وليس علماء ١٢ مولانا عبد العليم **له قوله** قد يكون الخ والاولى ان يعجم هكذا سواد كانت تلك الاجزاء موافقة لكل في الحقيقة كلاجزاء المقدارية كما في الماء او مختلفه كاجزاء الماهية كالسكنجيين ١٢ مولانا عبد العليم عني في السلم حاصل ما ذكر فيه ان الفرق بين الاجزاء المحمولة والغير المحمولة انما هو بالاعتبار ولا يمتنع تعدد الاعتبارات الشيء الواحد بالذات فلا يلزم تعدد الدلتى بالاعتبار وهو ليس بمحال منه نعم الس تعالى

١٢ مولانا عبد العليم عني في السلم حاصل ما ذكر فيه ان الفرق بين الاجزاء المحمولة والغير المحمولة انما هو بالاعتبار ولا يمتنع تعدد الاعتبارات الشيء الواحد بالذات فلا يلزم تعدد الدلتى بالاعتبار وهو ليس بمحال منه نعم الس تعالى

له قوله الشخصية فجزان يكون الاسماء المذكورة موضوعة لمعان كلية لا يصدق على البعض فلا يكون اعلالا اجنبية ولا شخصية او يكون اعلالا جنسية لا شخصية فان
الاعلام الجنسية ايضا لا يصدق على البعض ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** وهو موضوع لما فرغ من رسم العلم شرع في بيان الموضوع فقال موضوعه اه ١٢ مولانا عبد العلي
رحمه الله **له قوله** مشتركة ولاجل هذا اشتركت لم يتعد والموضوع ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** وما قيل ثم لما كان موضوع الاصول الادلة لم يكن حجيت هذا الجرم من الاصول
لكن من اي علم هو فيه خلاف فمن زاعم ان من الفقه و اشار اليه المصنف بقوله وما قيل اه ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** بمقتضاه فقد اثبت الوجوب للعمل الذي
هو فعل للمصنف قد خلت في الفقه ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** فبذلك هذا فرع الحجية يعني ان العمل بمقتضى الاجماع مثلا فرع على حجيت فانه لو لم يكن حجة كيف يصح

القول بالاتحاد والافالكلام في الامر الاول وهو
لا يصلح ان يكون من الفقه ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** ضرورة وجبته والضرورة لا يثبت في
علم اصلا ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** فلا نسلم لما
وحاصله ان الحجية قد يطلب بطريق الاقرب بمعنى ...
الاستدلال من المعلول الى العلة وقد يطلب بطريق
المعلم اي الاستدلال من العلة الى المعلول فنقول
القائل انها ضرورية ثم وان سلم فاما نسلم الا ان و
اما العلم فنسوع ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** بل
الحق ومن ذاهبه ذهب الى انها من الكلام و
هو المختار و اشار اليه بقوله بل الحق اه ١٢ مولانا
عبد العلي **له قوله** كثر فيها الشعب المسمى خلف
النظام من المعتزلة وبعض الروافض والخوارج
في ثبوت الاجماع فانكروا حجيتها وانكر اهل الظاهر
وبعض اخر حجيت القياس فسدت الحاجة الى
التعرض بها ١٢ **له قوله** اختلاف فذهب
صاحب الاحكام من الشافعية وصدر الشريعة
منا الى انها موضوعان لانه بحث من احوالها
ولا الجاس الى الاستطراد والمشهور ان الموضوع
الادلة فحسب والاحكام خارجة واختاره المصنف
وقال والحق اه ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله**
التصوير والتوليع فقط لا بيان عوارض الذاتية
بالذات ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** ولما فرغ
من بيان الموضوع شرع في الامر الثالث الذي
هو الغاية وقال فائدة اه ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله**
قوله وهما المنطقية اشارة الى دفع ما في التفسير
حيث قال فيه تسمية مباحث النظر مباحث علمية
بعيد الاستوار نسبتها الى كل العلوم ووجه الدفع ان
المتأخرين جعلوا المنطق جزء من العلم كما صرح به
السيد في شرح المواظف فلما استوار ١٢ من
له قوله جعلوه جزء من الكلام ولذا جعلوه جزء
منه لان المقصود بالذات في الكلام تحصيل التقاد

فلا يلزم من عدم الصدق على البعض الشخصية وموضوعه الادلة
الاربعة اجمالا وهي مشتركة في الاصول الى حكم شرعي ما قبل
الكتاب والسنة والاجماع القياس ١٢
ان البحث عن حجيت الاجماع والقياس من الفتا للمعنى انه يجب
العمل بمقتضاه فبما ان هذا فرع الحجية على ان جواز العمل ايضا
ثم اتما ومن قال ليست مسئلة اصلا لانها ضرورية دينية فقد بعد
لانه وان سلم ايا فلا نسلم لتماثل الحق انه من الكلام كحجيت الكتاب والسنة
لكن تعرض الاصول لحجيتها فقط لانها كثر فيها الشعب اما حجيتها
عليه عند الامتة وفي موضوعية الاحكام اختلا والحق لا وانما الغرض
التصوير والتوليع ليثبت انواعها لا نواع الادلة وما من علم
الاو يد كرفيه الاشياء استطرادا او تقيما وترميما فائدة معرفة
الاحكام الشرعية وهي سبب الفوز بالسعادة الابدية للمقالة الاولى
في المبادئ الكلامية ومنها المنطقية لانهم جعلوه جزء من الكلام قد
فرغنا عنها في السلم والاقادات والان تذكر طرفا ضروريا

الوجدانية والصفات والنهوت والمعاد ونحوها التي تورث العقليتها عنها الشقاوة العظيمة لكن لما كانت اشياء به بالاستدلال العقلي والسمعي ولا بد بالاستدلال من
مقدمات عقلية كما بحث الامور العامة والخواص والاعراض وكذا لا بد من معرفة كيفية انتاج تلك الاستدلالات للطلاب وهي المباحث المنطقية فجعلوا الموضوع
انظام الموجود المطلق اتم الاشياء وكثيرا من عوارضها من حيث انها موجبة للعقوبة الدينية وسببها ايها فضل المنطق بهذا الوجه ١٢ مولانا محمد عبد العلي عني عنه

قوله فلو لم يورد ولا يطل بالكتساب بالتعريفات ان تعريف الشيء اما نفس ماهيته او متولفت من اجزاها او من العوارض ١٢ مولانا محمد العلي رحمه الله قوله بتحصيل الحاصل فيكونان
 باطلين اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان نفس الشيء عبارة عن جميع الاجزاء ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله فلا يتحصل بها الحقيقة فبطل اقسام التعريفات باسمه بائس
 الالكتساب بالتعريفات ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله لم يكن حاصله فالمراد ان اراد بالعينية مع الماهية العينية بجميع الوجوه فهو محتم وان اراد بالعينية بالذات وان كان هناك
 تغير لوجوه اخرى فلام بطلا نه والجواب ايضا يمكن باختيار شق العوارض وقوله لا يتحصل بها الحقيقة فلاننا لم ندرع تحصيل الحقيقة بل علمنا انه يتحصل بها بالوجوه وقس عليه
 مشرق الاخر وهذا القدر كاف فيما نحن فيه ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله في المطلوب خبري كالعالم واعلم ان الاصوليين زعموا ان الدليل هو الاصح فهو مفروض فحاصله ان

الدليل المفروض الذي يحصل النظر في اجواله الى المطلوب
 حمزي سوار كان النظر فيه بطريق الشرطية او الجينية
 فلي هذا لا يكون قوله نعم اقيم الصلوة دليلا لان التعميم
 المفروض يقال اريد الاثم من ان يكون حقيقيا او
 على ما في القول بان الدليل الاصح هو الوسط فيرسم
 وعلى ما ذكره سمس الائمة السرى بظاهره يدل على
 ان اقيموا دليل حقيقة فالاستدلال الذي اورده
 ابن الحاجب قسما للاولى اربعة لا يصح ان يكون
 بهذا التفسير نعم دليل على تفسير المنطق وهذا التفسير
 اثم من المنطق والقطعة ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله
 قوله اذ لا بد من واسطة وتفصيله ان الذي يخرج
 منه المطلوب لا بد من ان يكون شاملا على طرفي
 المطلوب ضرورة ان الاشياء المتقابلة لا يلزم منه
 شئ ليس لو قصدت تحصيل زيد قائم من ثمرة
 ضاحك بكر قائم لو كتبت سطلما وكذلك من
 ضاحك بكر قائم فلا بد من اشتراك على الطرفين
 ولا شبهة ايضا ان الطرفين غير كاف فلا بد
 من ثالث يربط بالطرفين وهو المنه من الواضح
 ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله قولان هي قضيتان
 اطلاق الائمة على الاخص ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله
 قوله والاستقراء والتشيل وقياس المساواة وغيره
 مما فيه لزوم الواسطة مقدمة جديدة ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله
 فلا استقرار بتتابع الجزئيات الكثيرة لاثبات الحكم
 الكلي والتشيل هو بيان مساواة الفرع للحاصل في
 علة الحكم مثلا التمر حرام بالاسكار والنبذ يوجد في
 الاسكار ١٢ قوله قرينة اتجاها وانما القرينة
 لكثرة كاشف الراجح وفي القياس الاثر اني الشئ
 ولا يتصلج اليه اني الاثر ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله
 بالضرورة وحاصله ان شيئا من المفاهيم ثابت
 او سلب لكل فرد من افراد شئ اخر او من كل اوتت
 هذا الشئ الاخر سواء كان واحدا او شيئا او ازيد لزم
 منه بالضرورة الواضحة ان الشئ الاول ثابت لهذا الشئ الاخر او سلب منه فلما ثبت شئ لكل فرد من شئ سلب هذا الشئ من اخر لم يلزم منه شئ
 اثبات اثم منه او مساو له على الاول لا يصلح السلب على الثاني لا يصلح الايجاب ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله في صورة مساواة طرفي الكبري فان سلب احد المتساويين
 مستلزم لسلب الاخر لانه تلازم الطرفين فان المساواة يجوز ان يكون مع التعارض كما في النائم والستيقظ والاشفاق في ان سلب احدهما لا يستلزم سلب الاخر لان يكون احدي
 المقدمين شتلا على الروام ولعدا او بالمساواة الملازمة ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله في جميع النظر الى ان كان النظر فيه فاس لان الدليل حينئذ ليس دليلا معتدلا لعينين
 وان كان دليلا غير المنطقيين وقوله في المطلوب خبري التراز من الحد الموصل الى العلم المقصود ليس بالمطلوب خبري ١٢

واورد تعريف الماهية بنفسها واجزاها يحصل الحاصل والحدود
 المورد هو الاثم الرادي ١٢

خارجة فلا يتحصل بها الحقيقة والجواب ان التصورات المتعلقة
 عن ماهية الشئ ١٢

بالاجزاء تفصيلا اذا ثبتت وقيدت فهذا المجموع هو الحاصل
 من الاجزاء المذبذبة من كبري

الى الصورة الوجدانية المتعلقة بجميع الاجزاء اجمالاً والحدود
 في ان اجزاها

تحصيل امر لم يكن حاصله فتدبر ثم الدليل ما يمكن التوصل اليه
 في اصطلاحنا ١٢

التفريق الى مطلوب خبري كالعالم وقد يجهن بالقطعي ويسمى الظني
 بالقطعي

امارة والانتاج مبني على التثليث اذ لا بد من واسطة فوجبت المقد
 فيها العلامة ١٢

ومن ههنا قال المنطقي قولان يكون عنه قول اخر وهو
 في من اجل ان الانتاج موقوف على القديين ١٢ الى الدليل ١٢

يتناول الاستقراء والمثيل وقد يقال لبيد لزم لذاته قولاً
 في القياس ١٢

اخر فيحقق بالقياس له خمس صور قرينة الاولى ان يعلم حكم لكل
 قال ابن المنطق الاستقرار والتحليل لا يلزم منه شئ ١٢

افراد شئ ثم يعلم ثبوتة للاخر كلاً او بعضاً فيلزم ثبوت
 بقا حاصل العنق ١٢

ذلك الحكم للاخر كذلك بالضرورة فلا بد من يجاب
 في كبري

الصغرى وما في التحير الا في مساواة طرفي الكبري فليس شئ
 في كبري

منه بالضرورة الواضحة ان الشئ الاول ثابت لهذا الشئ الاخر او سلب منه فلما ثبت شئ لكل فرد من شئ سلب هذا الشئ من اخر لم يلزم منه شئ
 اثبات اثم منه او مساو له على الاول لا يصلح السلب على الثاني لا يصلح الايجاب ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله في صورة مساواة طرفي الكبري فان سلب احد المتساويين
 مستلزم لسلب الاخر لانه تلازم الطرفين فان المساواة يجوز ان يكون مع التعارض كما في النائم والستيقظ والاشفاق في ان سلب احدهما لا يستلزم سلب الاخر لان يكون احدي
 المقدمين شتلا على الروام ولعدا او بالمساواة الملازمة ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله في جميع النظر الى ان كان النظر فيه فاس لان الدليل حينئذ ليس دليلا معتدلا لعينين
 وان كان دليلا غير المنطقيين وقوله في المطلوب خبري التراز من الحد الموصل الى العلم المقصود ليس بالمطلوب خبري ١٢

له قوله ليس لذاته بل بملاحظة ان حكم القياسين واحد هذا مقدمته اجنبية وهذا انما يد عليه لو كان قيد بقيد لذاته والا لا ١٢ مولانا عبد العلي ١٣ قوله وهو عليه ان القياس للركب من سابعة صغرى وموجبة سالبة الموضوع كبرى فتح مع انتظامها بباب الصغرى ١٢ مولوى عبد العلي ١٣ قوله عن ملاحظة ثبوت بطلان اطلاق من معنى القضية ان ما صدق عليه العنوان كذا اوليس كذا ١٢ مولانا عبد العلي ١٣ قوله فلان دراج المصغر تحت الاوسط وليس الا بملاحظة مقدمته اجنبية ١٢ مولانا عبد العلي ١٣ قوله بتبادلها هو الشكل الثاني وما صله ان شيئا واحدا يسلب او يثبت عن كل واحد من افراد شي آخر او لا ثم يسبب او يثبت الكل لامر آخر فيكون مخالفا للحكم السابق يلزم منه ان هذا الامر الآخر مسلوب مع كل افراد شي الاول ان كان الحكم الاول كليا والماخوذى فلزم منه ان الشرط فيه كونه الكبرى والا فيمكن جزئية فلا استلزام فان حاصله ان شيئا ثابت للاثان مثلا مسلوب من بعض افراد القرس او الحيوان لم يلزم منه ثبوت القرس في القرس او سلبه من الانسان ضرورة وقوله بتبادلها شأن الى ان الاستلزام منه وسددها لثبوت مستلزما للاستلزامية المراد لا يتعدى الى تامل وفيه اشارت الى انه يدعي قاطع الله الالهى شخصي كما قال شيخ المقتول في حكمة الاشراق ١٢ نظام الدين ١٣ قوله الا بالاول لان الصوابية تمتد اليه بالعكس فهي دائرة مع الاولى وجودا وعدما ١٢ مولانا عبد العلي ١٣ قوله يكون مع متعدد وما صله ان ثبوتها في القياسية ان يستلزم القولان للمقابلة اجنبية وهي التي لا تشارك مقدمتي القياس في الاطراف فلا استقامة ان كان الاقتران في بعض بلا مقدمته اصلا وكان في الاخر مقدمته في اجنبية كما في الفصل الثاني فان الاستلزام فيه وان كان مقدمته كعكس الكبرى لكنها ليست اجنبية فيجوز ان يكون الاستلزام مع التعدد ١٢ نظام الدين ١٣ قوله والدوران مع الاول لا ينافيه جواب لسؤال مقدم قائل ان الاستلزام في الاشكال الباقية وان مع الاول فهو المنع فاجاب عنه بان الدوران لا ينافي في اتساقها ضرورة ان الاستلزام لما كان مع متعدد واحد لازم للاخر فال دوران في مضمون ١٢ نظام الدين ١٣ قوله التقادير هما في في الثالث ضرورة ان اذا ثبتت لكل راج وبعض ب فقد ثبتت لبعض راج ١٢ نظام الدين ١٣ قوله فيلزم في امر ثابت هذا هو الشكل الثالث الذي يكون الحد الاوسط موضوعا في الصغرى والكبرى جميعا فما صله ان يعلم ثبوت لمرين في المصغر والكبرى الثالث هو الحد الاوسط نظام التقادير المصغر والكبرى في الحد الاوسط فيلزم ثبوت الكبرى لبعض افراد المصغر بشرط ان يكون احد المقدمتين كليا فان في صورة جزئيتها يكون ما ثبت له احداهما غير ما ثبت له الاخر فلا يلزم ثبوت احدهما الاخر ١٢ مولانا محمد حسين ١٣ قوله عدم التقادير في الخ ل في الامر الثالث فيلزم صدق سلب هذا الامر الاخر وهو الاكبر عن بعض افراد الامر الاول وهو المصغر ١٣ قوله ولا عكس اي لا ينتج وضع التالي وضع المقدم ١٣ قوله يجوز اجمية اللازم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم للاخص ١٣ قوله والرفع بالعكس اي ينتج رفع المقدم واللازم يختلف الملزوم المدرج عن اللازم فلا يلزم ولا ينتج رفع المقدم رفع التالي لجواز اخصية الملزوم فلا يلزم من ارتفاعه ارتفاع اللازم ١٢ مولانا عبد العلي ١٣ قوله الرفع اي رفع المقدم باننا سلم ان رفع التالي مستلزم الرفع المقدم بل يجوز ان يكون رفع التالي مع عدم ارتفاع المقدم ١٢ مولانا محمد حسين ١٣ قوله استلزام الرفع الرفع اي يجوز ان يكون رفع التالي مستلزما مولانا محمد حسين ١٣

لانه ليس لذاته وادرد اليبس في كل ما ليس به جوهرا والجواب اي بما استلزم ١٢

ان السلب من حيث هو هو رفع محض وعقد الوضع في الكبرى لا يخلو عن ملاحظة ثبوت فان لاحظته في الصغرى فلا سلب بل يجاب سلبه الا فلا اندراج والثانية ان يعلم حكم لكل افراد شي و مكات الصغرى معدولة او سالبة كقول ١٢

مقابله للاخر كذا او بعضه فيعلم سلبه ذلك الشيء عن الاخر كذلك بتأمل وما في المختصر ان لا يتبع الا بالاول فاذ علم ان اللزوم لا مقدمه اجنبية يجوز ان يكون مع متعدد والدوران مع الاول لا ينافي

والثالثة ان يعلم ثبوت امرين الثالث واحد ما كفي فيعلم التقاديرها في هذا يعلم ثبوت امر له مع عدم ثبوت الاخر كذلك فيعلم عدم التقادير ما فيه فلا يكون اللازم الاجزيا موجبا او سالبا

والرابع ان ثبت للملازمة بين امرين فينتج في وضع للمقدم وضع التالي والا فلا لزوم ولا عكس لجواز اجمية اللازم والرفع با يلزم وجود المقدم من غير وجود التالي ١٢

واورد رفع استلزام الرفع الرفع لجواز استحالة انتقال اللازم فاذا على قوله الرفع بالعكس ١٢

الاجاب سلبه الا فلا اندراج والثانية ان يعلم حكم لكل افراد شي و مكات الصغرى معدولة او سالبة كقول ١٢

مقابله للاخر كذا او بعضه فيعلم سلبه ذلك الشيء عن الاخر كذلك بتأمل وما في المختصر ان لا يتبع الا بالاول فاذ علم ان اللزوم لا مقدمه اجنبية يجوز ان يكون مع متعدد والدوران مع الاول لا ينافي

والثالثة ان يعلم ثبوت امرين الثالث واحد ما كفي فيعلم التقاديرها في هذا يعلم ثبوت امر له مع عدم ثبوت الاخر كذلك فيعلم عدم التقادير ما فيه فلا يكون اللازم الاجزيا موجبا او سالبا

والرابع ان ثبت للملازمة بين امرين فينتج في وضع للمقدم وضع التالي والا فلا لزوم ولا عكس لجواز اجمية اللازم والرفع با يلزم وجود المقدم من غير وجود التالي ١٢

واورد رفع استلزام الرفع الرفع لجواز استحالة انتقال اللازم فاذا على قوله الرفع بالعكس ١٢

محمد حسين ١٣ قوله عدم التقادير في الخ ل في الامر الثالث فيلزم صدق سلب هذا الامر الاخر وهو الاكبر عن بعض افراد الامر الاول وهو المصغر ١٣ قوله ولا عكس اي لا ينتج وضع التالي وضع المقدم ١٣ قوله يجوز اجمية اللازم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم للاخص ١٣ قوله والرفع بالعكس اي ينتج رفع المقدم واللازم يختلف الملزوم المدرج عن اللازم فلا يلزم ولا ينتج رفع المقدم رفع التالي لجواز اخصية الملزوم فلا يلزم من ارتفاعه ارتفاع اللازم ١٢ مولانا عبد العلي ١٣ قوله الرفع اي رفع المقدم باننا سلم ان رفع التالي مستلزم الرفع المقدم بل يجوز ان يكون رفع التالي مع عدم ارتفاع المقدم ١٢ مولانا محمد حسين ١٣ قوله استلزام الرفع الرفع اي يجوز ان يكون رفع التالي مستلزما مولانا محمد حسين ١٣

قوله مع بقاء اللزوم وكيف لا والحال يجوز ان يستلزم محالاً ١٢ مولانا عبد العلي **ع** قوله فلا يلزم انتفاء اللزوم وانت تعلم ان حاصل الاستنتاج من وضع الثاني ان التالي مرتفع في الواقع والواقع ليس يستحيل قطعاً فمما اذا استحال انتفاء اللزوم يجوز ان يكون مستحيلاً من حيث انه لازم اي مع وصف اللزوم فعلى هذا يرد على الاستنتاج من وضع المقدم ايضاً فان المقدم يجوز ان يكون محالاً في الواقع مع وصف اللزوم فمما اذا وقع الارتفاع اللزوم فلا انتجاع منه **ع** وضع الثاني قد بر ١٢ لان نظام الدين **ع** قوله داخل في الجميع ففرض عدم بقاء اللزوم على تقدير تحقق الانتفاء الواقع في نفس الامر ففرض منع اللزوم ١٢ لان نظام الدين **ع** قوله بقاء اللزوم مع وصف الانتجاع الانتجاع في الملازمة وانت تنفيها فلا يلزم لان نظام الدين **ع** قوله قد بر وفيه انه قد تقرر في المنطق ان المعنى في كلمة الشريعة اللزوم على جميع التقادير الممكنة للاجتماع مع المقدم ويجوز ان يكون هذا التقدير مستحيل للاجتماع فلا يلزم المنع صدق الشريعة واليقين في نفي نفي للتأخيرين الشرط ان الجزئية مع الاستثناء الكلية منتج الرفع الرفع وعلى هذا التقدير لا يتوجه الجواب كقولنا فالصواب في الجواب ان كلامنا فيما اذا كان الملازمة والاستثناء صادقين فيجوز استحال انتفاء اللزوم بجميع المنع صدق الاستثناء فلا يلزم هذا والله اعلم ١٢ مولانا عبد العلي **ع** قوله فللزم التنازع بينهما اما اذا كان المناقاة في الصدق فقط فينتج منتج كل دفع الآخر والملازم صدقها ولا يمكن لجواز ارتفاعها في الثاني ينتج منتج كل صدق الآخر والاكثر باسرها ومنع كل منتج الآخر لجواز اجتماعهما في الصدق على الثاني ينتج منتج كل منتج الآخر ورفع كل وضع الآخر ١٢ مولانا عبد العلي **ع** قوله لان الجزم آه انت تعلم ان هذا مقبوض باحكام الحس فانها ضرورية عند عدم مقبولته مع وقوع الغلط فيها كما في شرح المواقت اقول يمكن ان يقال انتم اديتم ان مجرد النظر مستلزم للعلم بخلاف الحس اتفاقاً فان جرح العقل في الحواس ليس مجرد الاحساس بالحواس بل لابد مع ذلك من امور اخرى يوجب الجزم وان كان لا يعلم ما هي ومتى حصلت لتا وكيف حصلت كما ذكره مالي جواب القاصدين في الحيات فقط ١٢ منه **ع** قوله بالعادة اي بحرى عادة الله تعالى بان يحدث السم عقيب النظر ١٢ مولانا عبد العلي **ع** قوله والمعتزلة انه بالتوليد آه وقياس الاشارة في ردوم ابتدائها بالتذكر اذ لا فرق بينهما فيما يعود الى استلزام المصداق من صفة المادة والصورة مدفوع بالفرق بان التوليد بعد حصول العلم والابتداء قبل كذا في مقدمات المقدمات وبها دفع مدفوع بما في النهاية ان هذا مبني ان افضل عن النظر والعلم بالنظر فيه ثم تذكر النظر في الوجود العلم به بل يكون مقدوراً مباشراً بالقدرة لكلا من الطرفين بالمعنى ١٢ منه **ع** قوله التوليد بعن العيون و

وقه جاز عدم بقاء اللزوم فلا يلزم انتفاء اللزوم اقول اللزوم
 حقيقة امتناع الانفكاك في جميع الارتفاع والتقادير فوق الانفكاك وهو
 وقت عدم بقاء اللزوم وادخل في الجميع فهذه المنع يرجع الى منع اللزوم
 وقد فرض هه وتدير والخامسة ان يعلم المناقاة بينهما اما صدق فقط
 افكنا فقط اذ فيها يلزم النتائج مجسها فتفكر مسألة السمنية لفظاً
 افادة النظر العلم مطلقاً قائمين بان لاعلم الا بالحس لان الجزم
 قد يكون جهلاً وهو مثل العلم فيما ذا يعلم ان الحاصل بعد علم ويجا
 بانه يتميز بالعوارض فان البداهة تحكم عند النظر للصحة انه علم لا
 جهل اقول وفيه انه بما ذا يعلم انه نظر صحيح فان الاحتفال قائم من المباد
 الى المقاطع مثلاً بمثل الحس لا يفيد العلم جزئياً وهو لا يكون كاسباً
 بل الحق منع التماثل كما هو من هينا فتد بر مسألة قل الاشعرا
 ان الافادة بالعادة اذ لا مؤثر الا الله تم بلا وجوب منه ولا عليه
 والمعتزلة انه بالتوليد كحركة المقتح بحركة اليد والحكمة انما
 على حصول العلم بعد النظر ١٢

منتج الميم فترت من عبدة الاوثان يقولون بالتنازع وقال الرومي في شرح الطوايح انها طائفة منسوبة الى سومت من الهند طائفة مثلاً بمثل انما اي كما ان احتمال الجهل في المقاطع شهد من المبادى فلا يعلم صفة النظر ابداً ١٢ منه **ع** قوله والحس لا يفيد آه جواب سوال وهو انه يجوز ان يكون مقاطع العلم علوماً حسيه ومقاطع الجهل علوماً عقلية فاجلب بان العلوم الحسية علوم جزئية لا تكون كاسبية فلا كاسب العلوم عقلية ١٢ منه **ع** قوله منع التماثل اي ان لا يتم ان الجهل مثل العلم فيرتاز احداهما من الآخر بل هما وان اشتركا في نفس اليوم لكنها اتقانا باعتبار اللوازم والحواس ١٢ كشف -

نه قوله اعدادا تاما فاذا نرا استعداد الذهن لقبول العلم بهذا الاعداد ۱۲ مولانا مولوي عبد العلي **قوله** من عام الفيض وهو المبدأ الفياض وهو الله تعالى على ما نقله الطوسي في شرح الاشارات او العقل الفعال كما هو المشهور ۱۳ ملا نظام الدين عني منه **قوله** وجوباً منه فان الوجود بلا وجوب باطل فعلى هذا النظر عدة لمصطلح العلم ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** واجب عقبيه على عقيب النظر بان خبره عاده تعام بايجاب وجود العلم واحالة عامه بخيلات الاشعري فانه لا يقول بالوجوب اصلا ولا دخل للنظر في هذا الايجاب بل هو والنظر معلولان له سبحانه واجبان به بخلاف قول الفلاسفة ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** ليس لقدرة العبد تأثير فلا توليد منه وهو مذموب القاصي الى بكر الباقلاني وامام الحرمين قال في المحصل والاصح الوجوب لا على سبيل التوليد فيكون عقيب النظر واجبا وان لم يكن واجبا منه تعالى ابتداء غير متولد منه لانه ليس لقدرة العبد تأثير اما الوجوب فلان كل من علم ان العالم متغير وكل متغير ممكن وقع حضوره في العلمين في الذهن يستحيل ان لا يعلم ان العالم ممكن والعلم بهذا المقتلح ضروري واما ابطال التوليد فلان العلم ممكن في نفسه فيكون مقتدر الشدة فيتمتد وقوعه بغير قدرته واختار المصنف هذا المذهب وقال بهذا المشبه بالحق ۱۲ ملا نظام الدين عني عنه **قوله** مما لا ينكره اي حاصل هذا يرجع الى اللزوم ولزوم بعض الاشياء لبعض مما لا ينكر واحد فوجوب الاشياء كلها وجوبها من الله تعالى لا ينافي بالوجوب ۱۲ مولوي مبین **قوله** غير معقول وكذا كعبود الشکل الاول فخلع تظن الاندراج بدون العلم بالنتيجة غير معقول ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** جواب الربعة لان الايجاب المتعلقة اما متعلقة بالحاكم او المحكوم فيه او المحكوم عليه ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** لا حكم الا من الله تعالى اجماع الامة لا كما في كتب بعض المشايخ ان هذا عندنا وعند المعتزلة الحاكم العقل فان هذا مما لا يجترئ عليه احد يدعي الاسلام بل انما يقولون ان العقل معرف لبعض الاحكام الملائمة سواء ورد به الشرع ام لا وبذا يوارث عن الكبر مشائخنا الفناء لا بد لحكم الله تعالى من ضعفه او قبح في فعل لكن النزاع في انها عقليان او شرعيان ولما كان لهما معان النزاع في واحد اذ المصنف ان يشير اليه يعين فعل النزاع فقال لا نزاع آه ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** الكمال والنقصان فانها عقليان بهذا المعنى عند الركائز كما يقال العلم حسن والجهل قبيح ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** ومنافرة وهما الفناء عقليان كما يقال منة السلطان الظالم حسن منة لفته قبيحة ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وعندنا وعند المعتزلة الخ والفرق بين مذهب الحنفية ومذهب المعتزلة ان حسن الفعل وقبحه يوجب نفس الحكم عند المعتزلة واستحقاق الحكم فقط عند الحنفية وان الحكم في العبد ليس بموقوف على امر الله تعالى ونهيه عند المعتزلة وموقوف على امر الله تعالى ونهيه عند الحنفية ۱۲ كلف المصنف **قوله** عقل اي لا يتوقف آه انما سمي بالعقل لانه قد يدرك بالعقل اولان ثبوت لما كان بلا حيل جبال كان من شأنه ان يدرك بالعقل وقيل انما سمي به لان الحسن والقبح كون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح او الذم عند العقل وفيه ما فيه ۱۲ منه **قوله** بل يصير موجبا الخ نظير ذلك العلة بالمتدعية بحكم الاصل مالم يحكم به المجتهد لم يكن هناك حكم ولا مصلحة التقضية لان نظام في المالك في المدح مالم يحكم به الملك فليس ثم حكم فتدبر ۱۲ منه **قوله** لا يرجح المرجوح واذا الافعال حسنة في نفسها استحق العبد لان ينزل عليه حكم التكليف فانه تعالى حكيم لا يخلق نجسا به تعالى ان يحكم بخلافه وان تيركهم سدى ۱۲ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى -

بطريق الاعداد فان يعيد الذهن اعدادا تاما والنتيجة فيفيض عليه ^{له} من عام الفيض وجوباً منه واختار الامام الرازي انه واجب عقبيه ^{منه} وان لم يكن واجبا منه تعالى ابتداء غير متولد لانه ليس لقدرة العبد تأثير وهذا الشبه فان لزوم بعض الاشياء لبعض مما لا ينكر ^{الاعتزالي} وجود العرض بدون الجوهر والكلية بدون الاحاطية غير ^{هذا تايميد عدم انكار اللزوم ۱۲} هذا المقالة الثانية في الاحكام وفيها البواب الاول في الحكم لاحكم ^{اي عندنا ۱۲} الامن الله تعالى لا نزاع في ان الفعل حسن وقبيح عقلا بمعنصفته ^{لاحد من العقلاء ۱۲} والنقصان اذ بمعنى ملائمة الغرض لادنيا ومانافرة بل بمعنى استحقاق ^{في النزاع الثاني} هذا تعالى وثوابه مقابلها فعند الاشاعرة شرعي اي يجعله فقط ^{ما جلا ۱۲} فما امر به فهو حسن ما نهى عنه فهو قبيح ولو انعكس الامر لعكس الامر ^{فصل ۱۲} وعندنا وعند المعتزلة عقلي اي يتوقف الشرع لكن عندنا لا يستلزم ^{نزل الاقضية} حكما في العبد بل يصير موجبا لاستحقاق الحكم من الحكيم الذي لا يدرك ^{تلا يعاتب تبرك الاحكام في زمان الفرة ۱۲} المرجوح فما لم يحكم ليس هناك حكم ومن ههنا اشتراطنا بلوغ الدعوة

متولد منه لانه ليس لقدرة العبد تأثير اما الوجوب فلان كل من علم ان العالم متغير وكل متغير ممكن وقع حضوره في العلمين في الذهن يستحيل ان لا يعلم ان العالم ممكن والعلم بهذا المقتلح ضروري واما ابطال التوليد فلان العلم ممكن في نفسه فيكون مقتدر الشدة فيتمتد وقوعه بغير قدرته واختار المصنف هذا المذهب وقال بهذا المشبه بالحق ۱۲ ملا نظام الدين عني عنه **قوله** مما لا ينكره اي حاصل هذا يرجع الى اللزوم ولزوم بعض الاشياء لبعض مما لا ينكر واحد فوجوب الاشياء كلها وجوبها من الله تعالى لا ينافي بالوجوب ۱۲ مولوي مبین **قوله** غير معقول وكذا كعبود الشکل الاول فخلع تظن الاندراج بدون العلم بالنتيجة غير معقول ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** جواب الربعة لان الايجاب المتعلقة اما متعلقة بالحاكم او المحكوم فيه او المحكوم عليه ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** لا حكم الا من الله تعالى اجماع الامة لا كما في كتب بعض المشايخ ان هذا عندنا وعند المعتزلة الحاكم العقل فان هذا مما لا يجترئ عليه احد يدعي الاسلام بل انما يقولون ان العقل معرف لبعض الاحكام الملائمة سواء ورد به الشرع ام لا وبذا يوارث عن الكبر مشائخنا الفناء لا بد لحكم الله تعالى من ضعفه او قبح في فعل لكن النزاع في انها عقليان او شرعيان ولما كان لهما معان النزاع في واحد اذ المصنف ان يشير اليه يعين فعل النزاع فقال لا نزاع آه ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** الكمال والنقصان فانها عقليان بهذا المعنى عند الركائز كما يقال العلم حسن والجهل قبيح ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** ومنافرة وهما الفناء عقليان كما يقال منة السلطان الظالم حسن منة لفته قبيحة ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وعندنا وعند المعتزلة الخ والفرق بين مذهب الحنفية ومذهب المعتزلة ان حسن الفعل وقبحه يوجب نفس الحكم عند المعتزلة واستحقاق الحكم فقط عند الحنفية وان الحكم في العبد ليس بموقوف على امر الله تعالى ونهيه عند المعتزلة وموقوف على امر الله تعالى ونهيه عند الحنفية ۱۲ كلف المصنف **قوله** عقل اي لا يتوقف آه انما سمي بالعقل لانه قد يدرك بالعقل اولان ثبوت لما كان بلا حيل جبال كان من شأنه ان يدرك بالعقل وقيل انما سمي به لان الحسن والقبح كون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح او الذم عند العقل وفيه ما فيه ۱۲ منه **قوله** بل يصير موجبا الخ نظير ذلك العلة بالمتدعية بحكم الاصل مالم يحكم به المجتهد لم يكن هناك حكم ولا مصلحة التقضية لان نظام في المالك في المدح مالم يحكم به الملك فليس ثم حكم فتدبر ۱۲ منه **قوله** لا يرجح المرجوح واذا الافعال حسنة في نفسها استحق العبد لان ينزل عليه حكم التكليف فانه تعالى حكيم لا يخلق نجسا به تعالى ان يحكم بخلافه وان تيركهم سدى ۱۲ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى -

متولد منه لانه ليس لقدرة العبد تأثير اما الوجوب فلان كل من علم ان العالم متغير وكل متغير ممكن وقع حضوره في العلمين في الذهن يستحيل ان لا يعلم ان العالم ممكن والعلم بهذا المقتلح ضروري واما ابطال التوليد فلان العلم ممكن في نفسه فيكون مقتدر الشدة فيتمتد وقوعه بغير قدرته واختار المصنف هذا المذهب وقال بهذا المشبه بالحق ۱۲ ملا نظام الدين عني عنه **قوله** مما لا ينكره اي حاصل هذا يرجع الى اللزوم ولزوم بعض الاشياء لبعض مما لا ينكر واحد فوجوب الاشياء كلها وجوبها من الله تعالى لا ينافي بالوجوب ۱۲ مولوي مبین **قوله** غير معقول وكذا كعبود الشکل الاول فخلع تظن الاندراج بدون العلم بالنتيجة غير معقول ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** جواب الربعة لان الايجاب المتعلقة اما متعلقة بالحاكم او المحكوم فيه او المحكوم عليه ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** لا حكم الا من الله تعالى اجماع الامة لا كما في كتب بعض المشايخ ان هذا عندنا وعند المعتزلة الحاكم العقل فان هذا مما لا يجترئ عليه احد يدعي الاسلام بل انما يقولون ان العقل معرف لبعض الاحكام الملائمة سواء ورد به الشرع ام لا وبذا يوارث عن الكبر مشائخنا الفناء لا بد لحكم الله تعالى من ضعفه او قبح في فعل لكن النزاع في انها عقليان او شرعيان ولما كان لهما معان النزاع في واحد اذ المصنف ان يشير اليه يعين فعل النزاع فقال لا نزاع آه ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** الكمال والنقصان فانها عقليان بهذا المعنى عند الركائز كما يقال العلم حسن والجهل قبيح ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** ومنافرة وهما الفناء عقليان كما يقال منة السلطان الظالم حسن منة لفته قبيحة ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وعندنا وعند المعتزلة الخ والفرق بين مذهب الحنفية ومذهب المعتزلة ان حسن الفعل وقبحه يوجب نفس الحكم عند المعتزلة واستحقاق الحكم فقط عند الحنفية وان الحكم في العبد ليس بموقوف على امر الله تعالى ونهيه عند المعتزلة وموقوف على امر الله تعالى ونهيه عند الحنفية ۱۲ كلف المصنف **قوله** عقل اي لا يتوقف آه انما سمي بالعقل لانه قد يدرك بالعقل اولان ثبوت لما كان بلا حيل جبال كان من شأنه ان يدرك بالعقل وقيل انما سمي به لان الحسن والقبح كون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح او الذم عند العقل وفيه ما فيه ۱۲ منه **قوله** بل يصير موجبا الخ نظير ذلك العلة بالمتدعية بحكم الاصل مالم يحكم به المجتهد لم يكن هناك حكم ولا مصلحة التقضية لان نظام في المالك في المدح مالم يحكم به الملك فليس ثم حكم فتدبر ۱۲ منه **قوله** لا يرجح المرجوح واذا الافعال حسنة في نفسها استحق العبد لان ينزل عليه حكم التكليف فانه تعالى حكيم لا يخلق نجسا به تعالى ان يحكم بخلافه وان تيركهم سدى ۱۲ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى -

قوله في التكليف آه فالكافر الذي لم يبلغه الدعوة مكلف بالايان ايضاً ولا يؤخذ بكفره في الآخرة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لو حجت الاحكام اي على حسب ما فصل
 الآن في الشريعة و العلم ان المراد بالحكم في هذا النزاع اشتغال ذمة العبد بالفعل وهو اعتبار الشارع ان في ذمة الفعل او الكلف تبرأ وهذا لا يستدعي خطاباً ولا
 كلاماً ولا يوجب الحسن والقبح بهذا الاعتبار من الشارع لان الحسن والقبح ليس الا الصلوح والاستعداد لوصول الثواب والعقاب واما ان تعلق بحجب هذا الصلوح
 والاستعداد باعتبار الشارع باشتغال الذمة بالفعل او الكلف فلا قاذن يصلح هذا المعنى للنزاع بعد الاتفاق على الحسن والقبح العقليين ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
قوله تكليف بحكم بالثواب اسبلاً فما زعموا من دعوى الضرورة ليس في موضعها فان الدليل دل على خلافه ولذلك ترى ابن سينا الذي هو متيقن قواين العقليات يقول

في التكليف بخلاف المعتزلة والامامية والكرامية والبراهمة
 فان عندهم يوجب الحكم ولو لا الشارع وكانت الافعال **قوله**
 الاحكام قالوا منه ما هو ضروري كحسن الصدق والنافع وقبح الكذب
 قيل امر الآخرة سمعي لا يستقبل العقل بادراكه فكيف يحكم بالثواب
 اجاب اقول العدل واجب عندهم في المجازاة وذلك كما في الحكم
 العقل وان كان خصوصية المعاد الجسماني سمعياً على انه بمعنى لو تحقق
 لتحقق كانه قد ترو منه ما هو نظري كحسن الصدق والمضرو وقبح الكذب
 النافع ومنه ما لا يدرك الا بالشرع كحسن صوم الخرمضان وقبح
 صوم اقل سنوالم فان لا سبيل للعقل اليه لكن الشرع كشف عن
 حسن وقبح ذاتين ثم اختلفوا فقال القدماء لذات الفعل
 المتأخرون بل لصفة حقيقية توجب فيها وقوم لصفة حقيقية في
 القبح فقط والحسن عدم القبح وقال الجبائية ليست
 صفة حقيقية بل اعتبارات والحق عندنا الاطلاق الاحم
 لصفة حقيقية كما فصله المصنف رحمه الله تعالى ١٣ **قوله** وقال المتأخرون منهم ليس الحسن والقبح لذات الفعل
 لصفة ثابتة له وقبح الفعل كذلك ١٢ مولانا مولوي نظام الدين **قوله** فلما بناها لصفة حقيقية ونقل عن العلامة لا يظهر بهذا القول سبب صحيح **قوله** بل اعتبارات
 وقال العلامة قلب الدين الشيرازي في شرح المنقري لم اظفر بسبب صالح لتفصيل القبح بصفة حقيقية وان الحسن عدم القبح وكذا ينبغي على ما ذهب اليه المعتزلة من
 تساوي الذات وتماثلها بالصفات فتوجب فعل لذاته ليقب القبة لتساوي الافعال في الذات ١٢ لان نظام الدين **قوله** الامم من كونها لذات الفعل
 لوصفة الوجود واعتبارات كما ينكشف لك ١٢

في الشقا قبل الحرجي ان تحقق مهنا ان المعاد منه ما هو
 مقبول من الشريعة ولا سبيل الى اثباته الا من طريقها
 وتصديق تبرئة النبوة واذا كان المعاد سمعياً فالأمور
 المتعلقة به كذلك ١٢ مولوي نظام الدين **قوله**
قوله حجب الجبانة فلا بد من فاعل الجوزاد سوى هذه
 الدار الدنيا ١٢ **قوله** خصوصية المعاد الجسماني
 سمعياً فان اريد بامر الآخرة مطلق وارجح ان هو سوى
 الدنيا فكونه سمعياً ممنوع كما ظهر ولذا قالت الفلاسفة
 باليه مع الكارم المشرد على ما هو المشهور وان
 اريد خصوص المعاد الجسماني فليس سمعياً لكنه لا
 يعرف لكفاية مطلق وارجح ان هو ١٢ مولانا عبد العلي
قوله قد يرفق الجواب هو الاول وهذا الوجه
 من غير معنى العاقل ونحو سقطت حديث ووجوب
 العدل والتمني يمنع كون مطلق وارجح ان سمعياً يكون
 جواباً عنه ولو ارد على معنى الحقيقة العاقلين ووجوب
 الايمان بالفعل قيل ورد الشرع لكان اولى فتفكر
 ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لكن الشرع كشف
 آه لا يخفى انه تعصب بل العقل يحكم بعلم الفرق اما
 يجعل الشرع دعاية ما يقل ان الواجب عقلاً لغير
 النفس انما هو الصوم مطلقاً تلازم شهر رمضان بفضل
 مثل نزول القرآن فيه وغير ذلك فيلزم بالعرض
 كون اول سوال منتهي الصوم ونهاية الشيء يكون خارجاً
 عنه في الحكم فمثل هذا ١٢ منه **قوله** ذواتين
 لانه لما لم يكن لشرع الاوجب حكم باعطاء الشيء
 ما يصلح له علم ان في صوم آخر رمضان صلوح للشرب
 وفي صوم آخر رمضان صلوح للشرب وفي صوم اول
 سوال صلوح للعقاب ١٢ مولانا مولوي عبد العلي **قوله**
قوله اختلفوا في العترة بعد ما اتفقوا على
 ان الحسن والقبح عقليان ذواتان اختلفوا في علمت
 الادايل منهما ان الحسن والقبح لذات الفعل لا لصفة
 وقال المتأخرون انها ليس لذات الفعل بل

قوله قوله في توجيه فيها اي في الحسن والقبح يعني ان كان الفعل
 لصفة ثابتة له وقبح الفعل كذلك ١٢ مولانا مولوي نظام الدين **قوله** فلما بناها لصفة حقيقية ونقل عن العلامة لا يظهر بهذا القول سبب صحيح **قوله** بل اعتبارات
 وقال العلامة قلب الدين الشيرازي في شرح المنقري لم اظفر بسبب صالح لتفصيل القبح بصفة حقيقية وان الحسن عدم القبح وكذا ينبغي على ما ذهب اليه المعتزلة من
 تساوي الذات وتماثلها بالصفات فتوجب فعل لذاته ليقب القبة لتساوي الافعال في الذات ١٢ لان نظام الدين **قوله** الامم من كونها لذات الفعل
 لوصفة الوجود واعتبارات كما ينكشف لك ١٢

قوله فلا يرد النسخ علينا في اشارة الى غيره وعلى غير تادم الذين قالوا ان الحرس والقوة انما
 قد غلب عليه غيره وكبر وده الحارة سخنة او لسطا اعتباره كالباقية بل هي من القوة والقدرة
 وصا مشا لكتة مخالفت له بالحقيقة المدبرة شرعا واصلا اعتبارا بالجملة
 هذا قول معظم الحنفية كالشيخ الامام علم الهدى ابي منصور الماتريدي والامام فخر الاسلام وصاحب المنزلة واختاره صدر الشريعة وغيره ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** لما
 جرى من الدلائل الهائلة في خلق السموات والارض وخلق خلقه ونحوها من الدلائل على وجوده تعالى وثبوت وحدانيته بحيث لا مجال للارتياب فيها ۱۲ **قوله** مستل

قوله فلا يرد النسخ علينا ثم من الحنفية من قال ان العقل قد يستقل

في ادراك بعض احكامه تعالى فواجب الايمان وحرم الكفر وكل ما لا
 على كل احد بوجوه رسالة ام ۱۲

يليق بجنابه تعالى حتى على الصبي العاقل وردى عن ابي حنيفة لا

عند احد في الجهل يخالف ما يردى من الدلائل اقول لعلى المراد بعد
 في كنف حتى في الروايات ۱۲

مضى مد التامل فانه بمنزلة دعوة الرسل في تنبيه القلب وتلك

لذات مختلفة فان العقول متفاوتة وبالحزن انما من اللذات يتفرع
 في العلم للاختلاف في عدد

البالغ في شأهق الجبل لنا ان حسن الاحسان وقبح مقابلة الاحسان

بالاساءة مما اتفق عليه العقلاء حتى من لا يقول باسسال الرسول

كالبراهمة فلولا انه ذاتي لم يكن كذلك والحوار بان يجوز ان يكون
 اي ما اتفق عليه العقلاء ۱۲

لمصلحة عامة لا يضرننا لان رعاية المصلحة العامة حسن بالضرورة

وانما يضرننا لو ادعينا ان لذات الفعل بل الدعوى عند التوقف

على الشرع ومنع الاتفاق على انما طحكه تعالى لا يمتنع

لا نقول باستلزام حكما منه تعالى بل ذلك بالسمع واستدلال
 في قوله الغزير

البالغ في شأهق الجبل اه يعني من بلغ في البيان
 المشاهدة ولم يبلغه الدعوة ولم يعقد بيقينه ولم
 يعلم بالشرع فغنه المعينة وقا لفة من الحنفية
 يعاقب في الاشارة كما يستقل العقل وعند الاشرف
 وجهه في العاقب لان الحكم انما هو بالشرع
 وقد فرض ما لم يبلغه ۱۲ منه **قوله** ما اتفق
 عليه العقلاء اه لك ان تقول ان اتفاهم على ذلك
 يجوز ان يكون لانهما من صفات الكمال والتقصان
 كوجوب الصدق والامتناع الكذب في حق تعالى و
 بما بالمعنى المتنازع فيه ربما يمنع ۱۲ منه **قوله**
 والحوار بان يمنع كون الاتفاق للاجل ذاتية الحسن
 والقبح ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** يجوز ان يكون
 لمصلحة عامة لجميع المخلوق فان في الاحسان نفعا عاما
 ضرورة ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** من بالضرورة
 والى اصل اتا تنقل الكلام الى رعاية المصلحة العامة
 فان الكل متفق على حسنهما من المتدين وغيره ۱۲ ملا
 نظام الدين **قوله** وانما يعرنا لو او عينا انه
 الى كل واحد من الحسن والقبح لذات الفعل لله
 لاحد ان يقول لا نسلم ان حسن الفعل الذي هو
 الاحسان لذات الفعل بل هو الرعاية المصلحة
 العامة ونحن لا ندعيه حتى يعرفنا ۱۲ ملا نظام الدين
قوله بل الدعوة عدم التوقف على الشرع
 سواء كان ثبوتها له لذاته او لصفة لازمة الاخرى
 ويمكن ان يقرر الكلام بان الاتزان حسن الاحسان
 وقبح الاساءة في مقابلة مثبت لطلوبنا فان لم نزع
 بالحسن ما يكون مقتضى ذات الحسن فان مدعا انما كما
 قدم وفيه شائبة من الوهن فان اتصاف الحسن
 بالحسن حنفية ليس في نفس الامر فان رعاية المصلحة العامة
 واسطة في العروض فحاصل الايراد ان حسن الاحسان
 غير مسلم وانما الحسن غيره الوجه ان الشبهة تحتمل التقدير
 بين الاول ان حسن الاحسان يجوز ان يكون لرعاية
 يعني انها الواسطة في الثبوت فالجواب ما ذكر في التحريم والثاني ما قد ذكرت اتفاقا للجواب ما ذكر سابقا فتم ۱۲ **قوله** لا يمتنع
 ان منع الاتفاق المذكور زعما منه ان يكون الحسن ملزوم بثبوت الحكم كما هو الظاهر من تعريف الواجب ما استحق تاركه العقاب وقاطعه الثواب والحسن
 ايضا كذلك بناء على ما عرفت من تحريم حمل النزاع ان الحنفية لا يقولون بالحكم لا يمتنع اصلا ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** بل ذلك بالسمع ولم يورد الدلائل
 الاثبات عقيدية الحسن والقبح ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** والاستدلال فيه اشارة الى ان هذا الدليل على المذهب المختار ضعيف ومزيف وما
 وقع هذا اللفظ فمراد المسنف رح بالاستدلال على المذهب المختار بدليل مزيف ۱۲ مولوى ميين -

له قوله فيمنع الاشارة على ذلك التقدير لانه تقدير مستحيل والمستحيل بازان يتحقق على تقديره المحال وحاصله ان اريد الاستواء في نفس الامر فلا تسلمه وان اريد
يوم الغرض فلا يفتح ١٢ لان نظام الدين **له** قوله على ذلك التقدير لانه على تقدير وقوع المساواة يجوز استنزام المحال للمحال ومعلوم ان عدم الاشارة ليس بمحال بالنظر
على الاستواء تقدير ١٢ منه **له** قوله والجواب ان لا يتم انه تخلف بهنابل الكذب باق على قبحه والوجوب بما لا يقتضيه من الكذب باق على قبحه والوجوب بما لا يقتضيه من الكذب باق على قبحه
والكذب عار له حسنا الخ بل الاضطرار مسقط لزمه والعدول لسه الامون موجب لمدره والى هذا اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله من لبس بلبتين فليختر

البر ١٢ **له** قوله فيدخل في حد الحسن والحسن لا
يكون عند الحكم الذاتي لهذا الحسن ذاتي فلا يجمع مع
القيح ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله اقول في وقته
ليس بهنابل الكذب بالذات بل بواسطة حسن
انقاذي اى بالعرض ١٢ مولانا عبد العلي **له**
قوله يجمع المحذورات على جعل المنوعات الشرعية
مباحا فانه اذا لم يكن الحجة الشديدة بالمخطو كبريت
لا يفتي بغيره فحينئذ يصير مباحا بل واجبا بالغير
فاجتبه بالغير لا ينافي في تقديره بالذات ١٢ مولانا
مبين **له** قوله وبه اى بما ذكرنا من ان كل واحد
من الحسن والقيح كما يكون بالذات يكون بالغير ١٢
مولانا مبين **له** قوله يمكن لهم التخصيص من المنع
فانه لما هاز ان يكون الحسن بالذات قبيحا بالغير
والقيح بالغير حسنا بالذات يمكن انقلاب الوجوب
الى الحرمة والحرمة الى الوجوب وعلى هذا فتكاح
الانثى كان قبيحا بالذات سارحنا بحسن البقاء
الفعل فكان مباحا والآن لما زال استنزام لذلك
الحسن بقى على قبحه فعادرتا ما ١٢ عبد العلي **له** قوله
على انه لا يتم على الجبائية وعليها ايراد على الدليل
بالعلاوة وحاصله انه انما يرد على المعتزلة القائلين
بان الحسن والقيح ثابتان لذات الفعل بما هي هي
فانه يرد عليهم ان التحلف ينافية مع انه متحقق واما
الجبائية القائمة بان حسن الفعل وقبحه ليس بالذات
الفعل بل الصفة اعتبارية فليرد ولا يرد علينا ايضا
لم نقل الا بالاطلاق الاظم ١٢ لان نظام الدين **له**
قوله وبالعكس اى كذبه يتلزم عدم الكذب في القدر
فصدقه ملزوم الكذب القبح بالذات وكذبه ملزوم
عدم الحان بالذات ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله
وللملزم حكم الملازم فيكون صدقه قبيحا مع كونه حسنا وكذبه
حسنا مع كونه قبيحا ولا يتصلب عليهم بانه يلزم عليهم ان
يكون صدقه حسنا قبيحا وقبيحا حسنا وهو عند ان
فان المفضلان لهم ان يقولوا يجوز ان يظل احداهما

لذا استوى الصدق والكذب في المقصود اثر العقل الصدق وفيه

مولانا حسن ذاتي لما اثر ١٢

انه لا استوى في نفس الامر لان لكل منهما الوازم وعواضل فهو تقدير

مستحيل فيمنع الاشارة على ذلك التقدير وقالوا اول لو كان ذاتيا

المردف في قوله الاشارة ١٢

لم يتخلف وقد تخلف فان الكذب مثلا يجبل عصمة بنى وانقاذ

لان ما بالذات لا يخل ١٢

برى عن سفاك والجواب ان هناك ارتكاب اقل القبيحين لان

الكذب صار حسنا قبل يرد عليه ان هذا الكذب واجب فيدخل

في الحاشية من زاجان على شرح المحقق ١٢

في الحسن اقول الحسن لغيره لا ينافي القبح لذاته وهذا معنى قولهم

للمحذورات نبيهم للمحذورات غاية الامر انه يلزم القول بان منها

كما انه بالذات كذلك بالغير ولعلم يلزمونه به امكن لهم التخصيص

عن التسوية على انه لا يتم على الجبائية وعليها وتايبا لو كان ذاتيا

على البيان ١٢

القيضان في مثل لا كذب بن حذافان صدقه ليستلزم الكذب وبالعكس

المردف في قوله وبالعكس

وللملزم حكم الملازم وربما يمنح ذلك الاتري ان للمفضي الى الشر

اى كذا حكم الملازم حكم الملازم بعبارة بالذات ١٢ ج ١٢

لا يكون شررا بالذات قال الشيخ في الاشارات الشر دخل في القدر

كجعل اشرف بخلاف المعتزلة فانه يقولون انها لذات الفعل قائل فيه ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله لا يكون شررا بالذات مثلا البر والصدق للشار ليس شررا في نفسه من
حيث هي كيفية ولا بالقياس لانه معلوم جوهري له وانما هو شر بالقياس الى الشر لا لافاده امر جوهري وعلى هذا فنقول ولا يخفى عليك ان يفتي على ان المشية لا تتعلق باعدام
شئ اولاد بالذات بل انما تتعلق اولاد بالذات بايجاد صدقه ويلزم عدم حكم المضادة ثانيا وبالعرض والوجود غير كلف فانهم ١٢ منه **له** قوله داخل في القدر بالعرض
فان التقدير الاكبر انما يتعلق اولاد بالذات بالغير لكنه قد كان متوقفا على وجود الشر اقليل وليس من شأن الحكيم ان يترك الجزية الكثيرة لاجل الشر القليل فلما
قدما الشر فاعده ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله تعالى

قوله الى الالتزام المذكور من ان كما يكونان بالذات يكونان بالغير فان حسن الملزوم وان لم يكن مستلزماً لحكم اللازم بالذات لكنه مستلزم له بالعرض القوية
وكذا قوله يستلزم فبم بالعرض ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** وهذا التقدير احسن واخصر مما في المختصر قال في المختصر فاستعمل فعل العبد في مختار فله يكون
حسناً ولا يقبل لذاته اجماعاً لانه اذا كان واجباً فواضح وان كان جائزاً فان اقتصر الى مرتبة عاداً لتقسيم والافعال التفاضلية وتقرير ذلك في شرح العبد
ولايخفى عليك انه مبنى على نفع الاولوية وربما يمنع كونه التفاضلية لوجود السبب وفيه ما فيه ١٢ منه **قوله** والجواب انه قد يدفع بان قد يقرر ان الولاية

ليست اعتبارية محضاً فلهذا موثراً وليس اعادة اخرى
منزورة قد لك الموثر موجب فيجب الفعل التفاضلية
اقول انما هو على الاشاعة ثم فانهم الكفو لوجود
قدرة متوهمه ومن ههنا قالوا ان وجود الاختيار
الصورة كانت في التكليف وان العبد
مجبور في صورة مختار فانهم ١٢ منه **قوله**
على انه منقوض بفعل البار تعالى وان فعله
ان تنجح فقد وجب والا استعمال صدوره ١٢
مولانا عبد العلي **قوله** وهذا سفسطة فان
كل ما قبل يعلم من وجد انه ان له نحو من القدرة
والذي يجمعهم على هذه السفسطة روية نصوص خلق
الاعمال ولم يجمعوا فيها ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
قوله في افعاله كلها سياتها وحسناتها العبد
خالق لافعاله ويرده نصوصها طرية محكمة غير قابلة
للتاويل ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** وهم محسوس
الجملة المعترلة محسوس الامة المحمدي فانهم الكفو
خالقين الله تعالى والعبد كما اثبت المحسوس
خالقين احدهما للغير وهو المسمى بزوان والثاني
للشر وهو المسمى باهر من وفي الحديث القدسية
محسوس هذه الامة نواه الدار ظني والمختار لانه
العبد قادراً مستقلاً فصاروا قدريه واكتشف ١٢
قوله وجود قدرة متوهمه من ههنا قيل في
رسم الكسب ظهور اثر القدرة القديمة في محل
القدرة الحادثة ١٢ منه **قوله** بلائحية
اصلاً في شئ فنقدم افاض الله تعالى ان
يخلق في العبد فلا يخلق اولاً صفة تومم اول
الامراتها قدرة على شئ ثم توجب الله تعالى
الى الفعل ثم لوجد الفعل فثبته الفعل اليه نسبة
الكتابة الى القلم ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
كفو للغير الجم فانهم لما قالوا بالقدرة المتوهمه فلم
يكن في العبد قدرة حقيقية فامى فرق بينه و
بين غيره وهو الجبر فانهم ان كانوا محترزين
عن القول بالجبر لفظاً لكنهم قالوا ان به معنى ١٢
قوله وهذا الحق الكسب انه والمنقرة
بين الخلق والكسب على ما قال صدر الشرعية بان الاول امر اضاني يجب ان يقع به المقدور لاني محل القدرة ولا يصح انفراد القادر بما يجب وذلك
المقدور والثاني امر اضاني يقع به المقدور في محله ولا يصح انفراد القادر بالايجاد لا يعود الى محصل يتحقق به في هذا المقام كما لا يخفى على دقيق التامل ١٢
منه رحمه الله تعالى -

بالعرض قول هذا يرشدك الى الالتزام المذكور سابقاً فافهم

لاني الجواب ١٢

وثالثان فعل العبد اضطراري فان الممكن ما لم يرتجح له يوجد

لاني قالوا في الاستدلال ١٢

وترجيب المرجوح حال فما لم يجب له يوجد فلا يكون حسناً ولا

قيماً عقلاً اجماعاً وهذا الحسن والخير ما في المختصر والجواب

لان الاضطراري لا يوصف به ١٢

ان الوجوب بالاختيار لا يوجب الاضطرار ضرورة الفرق

بين حركتي الاختيار والرعشة على انه منقوض بفعل البار

لغالي فائدة عند الجهية الذين هم الجبرية حقاً القدرة

للعبد اصلاً بل هو كالجباد وهذا سفسطة وعند المعتزلة

لا على الكسب ولا على الايجاد ١٢ في تحقق صدوره الافعال الاختيارية للعبد ١٢

له قدرة مؤثرة في افعاله وهم محسوس هذه الامة وما فهموا

ان الامكان ليس من شأنه افادة الوجود وعند اهل الحق

له قدرة كاسبية لكن عند الاشعرية ليس معنى ذلك الوجود قد

هو جهة الفعل بلا مدخلية اصلاً قالوا ذلك كافي التكليف

لاني الاشاعة ١٢

والحق انه كفو للجبر والله عند الحقيقة الكسب صرف القدرة

منه رحمه الله تعالى -

فان لا السرة

بالمادة

صحة

١٢

قوله عند ذلك اي صرف القدرة الى العزم المصمم بالعادة يعني جرت العادة بان يخلق الله تعالى الفعل بعد العزم عادة لان الصوت المذكور والعزم المسطور
 يخلان في الفعل ١٢ ملا نظام الدين **قوله** نقيل ذلك بحجاب للاعراض بان الكلام منقول الى ذلك العزم والقصد فان فاعله ما اذا كان هو فهم الى الانزال
 وان كان هو الله تعالى فهم الى الاشمعية فان الفعل من الله تعالى وباقى اثر الطلح بقى امر الكسب وهو ايضا من الله تعالى فليس نسبة الفعل الى العبد الا نسبة
 الحمول والنقوش الى المنقوش فهم ايضا الكفار الجبته ١٢ ملا نظام الدين **قوله** من الاحوال قال المال جمع من العلماء فمنهم القاضي ابو بكر وامام الحرمين ١٢ منه **قوله**
قوله بل اهل ان يتم صلوح المادة بقبول الفعل فهو من جملة متمات استعداد الممكن الذي هو نحو من الامكان على حقيق فلا باس ان يحدث قدرة العبد في
 القصد المصمم وليس المنصوص شاهدة الابان الخلق
 له تعالى فقط الى افاضة الوجود فانه يصير المتصف
 به ذاتا مستقلا بخلاف الاعتباريات الاخرى ان
 العقلاء العقول على ان الامكان غير معلل مولانا عبد
قوله وقيل ذلك القصد ليس بحال لا يستحق
 بذاته فان الوساطة بين وجود الشيء وسلبه غير معقولة
 ١٢ ملا نظام الدين **قوله** فائدة خلق القدرة
 لان اتم الغايات ان يكون الافعال مخلوقة واذي
 ليست كذلك فلا بد ان يكون القصد مخلوقا والافعال
 فرق بين القاد وغيره ١٢ منه **قوله** وتجب به
 حسن التكليف فان التكليف لا يطاق غير جائز
 وان التكليف لا بد له من الاختيار وهو لا يتصور الا
 بان يكون لقدرة العبد دخل في صدور الافعال ١٢
 ملا نظام الدين **قوله** وفيه ما فيه اشارة الى
 تزييف هذا المذهب فان اتجاه من التكليف
 وتحقق فائدة التكليف ليقض ان يكون للعبد صنع
 فاما ان ذلك الصنع هو العزم فغير لازم وتخصيصه
 من العمومات لا يدل عليه وقد تقر بان العزم سوار
 كان متحققا بالذات او بالتبع لا بد له من موجب الا
 يلزم الترجيح بالمرجح والايجاب بالنظر الى ذات
 العقل والموجب سوار في عدم اتجاه التكليف ١٢ منه
 محمد بن **قوله** وتشرح ذلك ان حاصل ما ذكره
 المصنف في الرسالة المسماة بالقطرة الالهية ان
 الامور الشرعية امور جزئية وفي العبد لصدور الامر الجزئي
 مباد جزئية تزيئية كالتيقن الخاص والشوق الخاص
 والارادة الخاصة ومباد كلية لبعيدة فالارادة الكلية
 والاولى مدركة بالوهم لانها معان جزئية والافعال
 مدركة بالعقل لكونها كلية والعبد بالنظر الى العدم
 الجزئية الوهمية فمما رواها النظر الى العلوم الكلية
 ولما كان الشارع امور جزئية مع التكليف بها بالنظر
 الى المبدئى القرية الجزئية فمما رواه ١٢ كشف **قوله**

المخلوقة الى القصد المصمم الى الفعل فلها تاثير في القصد المذ ^{في القدرة العبد ١٢}

ويخلق الله سبحانه الفعل المقصود عند ذلك بالعادة نقيل ذلك القصد

من الاحوال غير موجود ولا معدوم فليس يخلق ليس حدثا كالمخلق بل ^{في الامور الاعتبارية لشيء وجودها بانها شيئا ١٢}

اهون قيل بل موجود فيجب تخصيص القصد لمصمم من عموم الخلق با ^{في الخارج فالافعال كلها من الله تعالى والقصد المعنى اليه بالعادة من العبد ١٢}

لان ادنى ما يتحقق به فائدة خلق القدرة وتنتج به حسن التكليف وهذا

كانه واسطة بين الجبر والتقليص وفيه ما فيه عند مختار بحسب الاحكام ^{والحق هو التوسطية ١٢}

الجزئية الجمالية مجبو بحسب العلوم الكلية العقلية وشره ذلك في ^{منع}

الفطرة الالهية وانما الاجد من تفاريق العصادر ابعالوكان كذلك ^{رسالة من المصنف ذكر فيها امورا فافقت ومنها مسألة الاختيار ١٢ منه ر}

لم يكن الباري تعالى مختارا في الحكم لان الحكم على خلاف المعقول

فيها والجواب ان موافقة حكم الحكمة لا يوجب الاضطرار ^{سوين}

وخامسا لو كان كذلك لجاز العقاب قبل البعثة وهو منتهى ^{لعلين ١٢}

بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا فان معناه

ليس من شأننا ولا يجوز منا ذلك اقول الجواز نظرا

قوله في قوله بل اهل ان يتم صلوح المادة بقبول الفعل فهو من جملة متمات استعداد الممكن الذي هو نحو من الامكان على حقيق فلا باس ان يحدث قدرة العبد في القصد المصمم وليس المنصوص شاهدة الابان الخلق له تعالى فقط الى افاضة الوجود فانه يصير المتصف به ذاتا مستقلا بخلاف الاعتباريات الاخرى ان العقلاء العقول على ان الامكان غير معلل مولانا عبد قوله وقيل ذلك القصد ليس بحال لا يستحق بذاته فان الوساطة بين وجود الشيء وسلبه غير معقولة ١٢ ملا نظام الدين قوله فائدة خلق القدرة لان اتم الغايات ان يكون الافعال مخلوقة واذي ليست كذلك فلا بد ان يكون القصد مخلوقا والافعال فرق بين القاد وغيره ١٢ منه قوله وتجب به حسن التكليف فان التكليف لا يطاق غير جائز وان التكليف لا بد له من الاختيار وهو لا يتصور الا بان يكون لقدرة العبد دخل في صدور الافعال ١٢ ملا نظام الدين قوله وفيه ما فيه اشارة الى تزييف هذا المذهب فان اتجاه من التكليف وتحقق فائدة التكليف ليقض ان يكون للعبد صنع فاما ان ذلك الصنع هو العزم فغير لازم وتخصيصه من العمومات لا يدل عليه وقد تقر بان العزم سوار كان متحققا بالذات او بالتبع لا بد له من موجب الا يلزم الترجيح بالمرجح والايجاب بالنظر الى ذات العقل والموجب سوار في عدم اتجاه التكليف ١٢ منه محمد بن قوله وتشرح ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف في الرسالة المسماة بالقطرة الالهية ان الامور الشرعية امور جزئية وفي العبد لصدور الامر الجزئي مباد جزئية تزيئية كالتيقن الخاص والشوق الخاص والارادة الخاصة ومباد كلية لبعيدة فالارادة الكلية والاولى مدركة بالوهم لانها معان جزئية والافعال مدركة بالعقل لكونها كلية والعبد بالنظر الى العدم الجزئية الوهمية فمما رواها النظر الى العلوم الكلية ولما كان الشارع امور جزئية مع التكليف بها بالنظر الى المبدئى القرية الجزئية فمما رواه ١٢ كشف قوله

قوله والجواب ما حصله مع الاستلزام فان الثابت للباري تعالى من الاختيار ما يقابل الاضطرار وذلك ان لقول ليس النزاع في الاختيار بمعنى عدم سلب القدرة من الطول الاخر فان مما
 يقول به المصنف ان الفعل والترك واذا كان الترك مستلزما لمحدور وامر قبيح لم يكن صحيحا البتة ١٢ منه **قوله** قبل البعثة على تركيب القبيح وتاركه لان الحسن استباح
 الثواب القبيح استباح العقاب فلواتي احد بالفعل القبيح او ترك الحسن قبل البعثة وما قبله كان عدلا فيجوز ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** فان معناه آه بيان للتقريب فانه كان تعالى
 ان يقول ان المعصوم من الالهية فحق الوقوع والاي لم يرد عنه في الجواز الذي هو المبدئى وحاصل ما اوردته من عند نفسه ان نفى الجواز مسلم لكن نظر الى الحكمة ولا يلزم منه نفى الجواز نظر الى الفعل لما
 قيل في جواب الواجب باليتوب تارك العقاب مع جواز العفو ١٢ منه **قوله** اقول في الجواب ان اراد جواز العقاب الجواز الوتويي فلا يلزم باللائمة فان القول بالقبح العقيد انما
 يقضى الجواز نظر الى النقل والجواز نظر الى العقل ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** الجواز ان الاول الجواز نظر الى نفس الفعل وان كان متمتعا للارادة والاولى نظر الى الارادة والاولى

له قوله ونحن لا نقول به فان التعذيب من خواص ارتكاب الحزم والمعارض من الواجب بها سلكان وهو قبل البعثة لا ثبوت له بل انما الاحكام بعد ١٢ لان نظام الدين
 له قوله على معتزلة القائلين بثبوت الاحكام قبل البعثة والاحسن ما في المشهور انه دليل الزام على علم معتزلة على ثبوت الحكم وحاصله ان العفو غير واقع
 عند عدم الوعيد غير منقطع فلو جاز الحكم قبل البعثة لوقع التوبة لا تقف العفو ويصلح ايضا ان يتبدل به على نفى الحسن العقلي فانهم ١٢ لان نظام الدين **قوله** انما
 الدنيا كمنعني وما كنا معذنين آه ما كنا معذبين في الدنيا حتى نبعث رسولا ١٢ لان نظام الدين **قوله** يدلالة السباق وهو قوله عز من قائل اذا ارسلنا
 قرية امرنا مترجما ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا ١٢ عبد العلي **قوله** فانه رسول باطن في تنبيه القلب فالعقل اذن فالعقل علم وليس شائنا التعذيب

الى العقل لا ينافي عدم الجواز نظرا الى الحكمة كيف وجه قد كان لهم

العذر بنقصان العقل وخفاء المسلك ولهذا قال الله تعالى **قوله**
 الدليل على حسن الاعمال ١٢

يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ادِّعَائِهِمْ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ۗ وَايضاً الملازمة ممنوعة

فانه فرع الحكم ونحن لا نقول به انما يتهض على المعتزلة فخصصوا
 الدليل المذكور ١٢

لجذاب الدين ببدلالة السياق واقلوا بالعقل فانه رسول باطن
 ايضا لولا الرسول الواقع في الآية ١٢

الى غير ذلك قالوا اذ لو كان الحكم شرعياً لزم افعال الرسل عند
 اي المعتزلة ١٢

امرهم بالنظر في المعجزات فيقول لا انظر ما لم يحجب ولا يجب ما لم تنظر
 الكلف المشكوك ١٢

قالوا ولا يلزم علينا لان وجوب النظر عندنا من القضايا القطرية
 في جواب العارضة ١٢

القياس وفيه ما فيه والجواب اننا لا نسلم ان الوجوب يتوقف
 فانما هو وجوب النظر من الماكورة فلا نفهم ١٢

على النظر فانه بالشرع نظر او لم ينظر وليس لك من تكليف
 الكلف المشكوك ١٢

القائل فانه يفهم الخطاب اقول لو قال لا امتثل ما لم اعلم وجوب
 الكلف مشكوك ١٢

الامتثال اذ له ان يمتنع عما لم يعلم بوجوبه ولا اعلم الوجوب
 الكلف المشكوك ١٢

ما لم امتثل لكان يحمل من المساء فيلزم الاجحام والحق

من غير اعطال العقل الذي به تنبيه الانسان ١٢ مولانا
 عبد العلي **قوله** الصغير ذلك من تاديلهم
 ان خصوص الرسول ليس بمراد بل المراد المنبه من قبيل
 اطلاق الجزئي على الكل ومنها ان المعنى وما كنا معذبين
 تبرك الشرايع التي لا سبيل اليها الا المتوقفت ولا يخفى
 ان هذه الكلف منهم على ادلتهم العقلية لو تمت
 لصحت ١٢ منه **قوله** بالنظر في المعجزات
 يعني اذا ادعى النبي نبوته فيكبر عليه فيقول لي بينة
 ونجزة فاستمع وانظر فانها حجة موصلة الى المطلوب
 ١٢ لان نظام الدين **قوله** ما لم يحجب النظر على لان
 لانسان ان كيف عمالين واجنا عليه ولا يجب على ما لم
 يصدر على لسان نبي ولا نبوة الامة ولا يعلم العجزة
 الا بالنظر فيجب النظر ما لم ينظر فزم افعال الرسل
 لست اسكتهم بوجه لانهم يعرفون الغرض من
 الرسالة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** من القضايا
 القطرية التي يعني من القضايا النظرية التي قياساتها
 معها مثل الاربعة زوج فوجوب النظر لعلم بالعقل
 بدون الاستغناء بالشرح ١٢ **قوله** وفيه ما
 فيه اشارة الى ان وجوب النظر موقوف على افادة
 العلم مطلقا في الالهيات خاصة وعلى ان معرفة
 الله تعالى واجبة وان المعرفة لا يتم الا بالنظر
 وان ما لم يتم واجب الاله فهو واجب والكل لا يثبت
 الا بالنظر الذين والموقوف على النظر نظري قائل
 ١٢ منه **قوله** والجواب والحاصل دفع
 الدوران الاعتراضهم انما يخيل بالاثبات لا بالثبوت
 وبتحقيق الفائدة للبعثة قد بر ١٢ منه **قوله**
 نظر ولم ينظر لان تحقق الوجوب في نفس الامر لا
 يتوقف على علم المكلف بالوجوب وان توقف في
 الدور لان العلم بالوجوب في نفس الامر ضرورة مطابقة
 اياه ١٢ **قوله** اقول لو قال لا امتثل ما لم اعلم ان
 قيل ان احتمال الوجوب كان لوجوب النظر فقلنا
 احتمال الضرر في المال والحزن في الحال قلنا لو سلم ذلك فهو من قضية العقل واما شرعا فلم يعلم بعد للعقل حكم العقل هذا مبتدأ لك ليقول ان الحيلة الانسانية خلقت على انها لو قال احد السبع
 حلفك لينظر التوبة الى عقبه والكار ذلك مكابرة وعنادا قلنا ذلك احسن ما يقال في هذا المقام لكنه يعود الى الجواب الحق قد بر ١٢ منه **قوله** فيلزم الاجحام والجواب عنه ان الرسول
 ان يقول الحسن واليقين في الاشياء ثابت واما علم المضرة في بعض الاشياء فاصح الى اذ ليس من شأن العاقل ان لا يضعه الى تامج مدع للمضرات الشديدة بل شأنه ان يفحص
 حقيقة الحال فان صدق فيطبع وان ظهر الكذب فلا يطبع هذا كما هو جواب على تقدير عقلية الحسن واليقين كذلك تياتي على تقدير كونها شرعية فان للرسول ان يقول
 القول قولي واني اثبت في بعض الاشياء عن الاغلاص لك عنه وليس من شأن العاقل ان لا يفحص عن صدقه كما قرر ١٢ مولانا عبد العلي -

قوله اعادة كما يراه الاشاعرة والخفية ومعنى الوجوب عادة ان السنة الالهية قد تجر في العادة بان يوجد من الله تعالى ولكن اطلاق الوجوب ياتي عنه قوله ان الله تعالى لا يجب عليه شيء ١٢ ملا نظام الدين **قوله** لولا لم يمتنع وقد يجاب باننا لانعلم امتناع الكذب على الله تعالى وامتناع اظهار المعجزة على يد الكاذب امتناعاً عقلياً لانها من الممكنات وقدرة شاملة ولو سلم الامتناع فلا نسلم ان انتفاء القبح العقلي يستلزم امتناع الجواز ان يمتنع لمدرک آخر وهو العادة اذ لا يلزم من انتفاء دليل معين انتفاء العلم بالمدلول ولا يخفى منعها ١٢ منه **قوله** والجواب انه اي الكذب نقص وقد مر انه لا نزاع فيه اے في عقليته فالملزمة القاطنة بان لولا له لجاز الكذب هم ١٢ ملا نظام الدين **قوله** نزاع في الخ اے لا نزاع في القبح بمعنى صفة المتفصل اي في عقليته بل النزاع في القبح بمعنى استحقاق الذم والعقاب ١٢ **قوله** اے القبح العقلي المتنازع فيه لا يمتنع تفسيره باستحقاق العقاب فانه لا ثواب ولا عقاب للباري تع لم يل ما به يستحق ان يلزم لكن هذا استحقاق في افعال العباد يكون باستحقاق العقاب فشرعية القبح يوجب شرعية النقص في جاز عقلاً الكذب وفيها الفساد ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** من الاستحالات العقلية اے يستحيل ان تصنف به الواجب بالذات فالقول بان بعض الاشياء كالصفات يمكن ان تصنف بالكلية والنقصان كما وقع من صاحب المواقف والا يقضيها القواعد المحقة ١٢ مولوي مبین **قوله** اثبتة الحكماء اي اثبتت كونه نقصاً مستحيلاً تصانف تعميها الفلاسفة مع كونهم لا يستندون باقوالهم اے مني من الانبياء فملا لزوم بين النقص والقبح ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** يستحيل عليه فان النقضية يمنع عندهم على الله تعالى والامر في ان تعذيب الطالع واظهار المعجزة على يد الكاذب سواسيان في النقضية فيمتنع وهو خلاف المذمب ١٢ ملا نظام الدين عفي عنده **قوله** واستعمل اشارة اے ان ما تمسكوا به من عقوبات وما لم يذكره يلبسوا به اشارة اے ان ما اختاره في مختار عنده ١٢ منه **قوله** في ذلك لك امر الآخرة فانه امر سمعي متعال عن ادراك العقل فواجب لقلاد هو المطلوب ١٢ مولوي مبین **قوله** اتول اے قيل المراد انتفاء العلم بالفائدة في هذه المسئلة مماثلة اقوال في ما فيه ١٢ منه **قوله** ما ادعاء الموت من الجن والقبح العقليين وثبوت الحكم عقلاً ١٢ ملا نظام الدين **قوله** شكل كيف لاننا نعم قالوا ان سن الصدق النافع بدهي فهو واجب ثواب عليه فانظر عندهم بالضرورة فتدبر ١٢ منه **قوله** شكل فان معنى ثبوت الحكم كالوجوب وهو استحقاق العقاب في الآخرة على الترك الثواب على المباشرة عقلاً هو القول بان للعقل مجالان درك العواقب فبعد تسليم ذلك لا يغير ان يدعى ان العقل لا مجال له في درك العواقب فهذا الدليل ان كان الزامياً فلا يرد عليهم والا فليعلم المنع ١٢ مولوي نظام الدين رح

ان ادعاء المعجزات واجبة على الله تعالى لطفاً لعباده عقلاً ادعاء وهو **قوله** ولو كره الكافرون وثانياً انه لولا لم يمتنع الكذب منه تعالى فلا يمتنع اظهار المعجزات على يد الكاذب فيسدد باب النبوة والجواب انه نقص وقد مر انه لا نزاع فيه ما في المواقف ان المنقص في الافعال يوجب لى القبح العقلي فمنوع لان ما ينافي الوجوب الذاتي كيفاً كان او فعلاً من الاستحالات العقلية ولدن الاثباته الحكماء لكن يلزم على الاشاعرة امتناع تعذيب الطالع كما هو مذهبنا ومنه للمعتزلة فانه نقص يستحيل عليه تعالى **مسئلة** على التنزل شكر المتعم ليس بواجب عقلاً خلافاً للمعتزلة استدل بانة لو وجب لوجب بفائدة ولا فائدة له تعالى لتعالى عنها ولا للعبد ما في الدنيا فلا نة مشقة وما في الآخرة فلا نة مجال للعقل في ذلك **قوله** بعد تسليم ما ادعاء للمعتزلة كما هو المتن التنزل القول بان لا مجال للعقل مشكل على انه لو تم هذا الاستلزام

قوله لولا لم يمتنع وقد يجاب باننا لانعلم امتناع الكذب على الله تعالى وامتناع اظهار المعجزة على يد الكاذب امتناعاً عقلياً لانها من الممكنات وقدرة شاملة ولو سلم الامتناع فلا نسلم ان انتفاء القبح العقلي يستلزم امتناع الجواز ان يمتنع لمدرک آخر وهو العادة اذ لا يلزم من انتفاء دليل معين انتفاء العلم بالمدلول ولا يخفى منعها ١٢ منه قوله والجواب انه اي الكذب نقص وقد مر انه لا نزاع فيه اے في عقليته فالملزمة القاطنة بان لولا له لجاز الكذب هم ١٢ ملا نظام الدين قوله نزاع في الخ اے لا نزاع في القبح بمعنى صفة المتفصل اي في عقليته بل النزاع في القبح بمعنى استحقاق الذم والعقاب ١٢ قوله اے القبح العقلي المتنازع فيه لا يمتنع تفسيره باستحقاق العقاب فانه لا ثواب ولا عقاب للباري تع لم يل ما به يستحق ان يلزم لكن هذا استحقاق في افعال العباد يكون باستحقاق العقاب فشرعية القبح يوجب شرعية النقص في جاز عقلاً الكذب وفيها الفساد ١٢ مولانا عبد العلي قوله من الاستحالات العقلية اے يستحيل ان تصنف به الواجب بالذات فالقول بان بعض الاشياء كالصفات يمكن ان تصنف بالكلية والنقصان كما وقع من صاحب المواقف والا يقضيها القواعد المحقة ١٢ مولوي مبین قوله اثبتة الحكماء اي اثبتت كونه نقصاً مستحيلاً تصانف تعميها الفلاسفة مع كونهم لا يستندون باقوالهم اے مني من الانبياء فملا لزوم بين النقص والقبح ١٢ مولانا عبد العلي قوله يستحيل عليه فان النقضية يمنع عندهم على الله تعالى والامر في ان تعذيب الطالع واظهار المعجزة على يد الكاذب سواسيان في النقضية فيمتنع وهو خلاف المذمب ١٢ ملا نظام الدين عفي عنده قوله واستعمل اشارة اے ان ما تمسكوا به من عقوبات وما لم يذكره يلبسوا به اشارة اے ان ما اختاره في مختار عنده ١٢ منه قوله في ذلك لك امر الآخرة فانه امر سمعي متعال عن ادراك العقل فواجب لقلاد هو المطلوب ١٢ مولوي مبین قوله اتول اے قيل المراد انتفاء العلم بالفائدة في هذه المسئلة مماثلة اقوال في ما فيه ١٢ منه قوله ما ادعاء الموت من الجن والقبح العقليين وثبوت الحكم عقلاً ١٢ ملا نظام الدين قوله شكل كيف لاننا نعم قالوا ان سن الصدق النافع بدهي فهو واجب ثواب عليه فانظر عندهم بالضرورة فتدبر ١٢ منه قوله شكل فان معنى ثبوت الحكم كالوجوب وهو استحقاق العقاب في الآخرة على الترك الثواب على المباشرة عقلاً هو القول بان للعقل مجالان درك العواقب فبعد تسليم ذلك لا يغير ان يدعى ان العقل لا مجال له في درك العواقب فهذا الدليل ان كان الزامياً فلا يرد عليهم والا فليعلم المنع ١٢ مولوي نظام الدين رح

فانظر عندهم بالضرورة فتدبر ١٢ منه قوله شكل فان معنى ثبوت الحكم كالوجوب وهو استحقاق العقاب في الآخرة على الترك الثواب على المباشرة عقلاً هو القول بان للعقل مجالان درك العواقب فبعد تسليم ذلك لا يغير ان يدعى ان العقل لا مجال له في درك العواقب فهذا الدليل ان كان الزامياً فلا يرد عليهم والا فليعلم المنع ١٢ مولوي نظام الدين رح

له قوله عدم الوجوب مطلقا فانه لو تم انه مجال للعقل في امور الآخرة لم يكن شئ واجبا عقليا فانه ما يتأب فاعلمه ويعاقب تاركه في الآخرة وقد علم انه لا يدرك بالعقل
 ومسئلة البالغ في شامق الجبل يدل على خلاف ذلك فان ببناء على استقلال العقل كما لا يخفى ١٢ منه **قوله** في الخاص الذي هو وجوب حاصله النقص
 الاجمالي او لغة التعريف لخرج الحاصل ان الدليل جاز في اعدام كل وجوب فانه ان وجب لوجب بقاؤه وهي مشتقة والظاهر ان المدعى خاص بعد تسليم المطلق
 والجواب الجواب ١٢ لان نظام الدين **قوله** مع ان المشتقة الجواب آخر من الاستدلال حاصله من قول المتدل الشكر مشتقة مسلم لكن لا نسلم ان المشتقة تنفي
 الزائدة فانه يجوز ان يكون مع المشتقة فوائد كما استمرار الصحة وسلامة الاضرار وزيادة الرزق الى غير ذلك مما لا يخفى ١٢ كشف **قوله** والذين جاهدوا فينا لنهدهم

عدم الوجوب مطلقا والظاهر ان الكلام في الخاص بعد تسليم المطلق

مع ان المشتقة لا يتقى الفائدة فان العطايا على متن البلايا قال

الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدهم سبلنا قالوا ان لستنا

الامن من احتمال العقاب يتكده كل ما كان كذلك فهو اذا عورض

بانه تصرف في ملك الغير لغير اذنه ويجاب بل بالاذن العقلي

انه مثل الاستقلال بالاستصباح وثانيا بانه يشبه الاستهزاء هو

ضعيف فان المعتبر عند الله الاخلاص ايضا كيف يقال ان

ورد بوجوب ما يشبه الاستهزاء عند برمسئلة اخلافي ان الحكم وان كان

في كل فعل قد يما لكن يجوز ان لا يعلم قبل البعثة لبعض منه

بخصوصه اما عند المعتزلة فلا نه وان كان ذاتيا لكن منه ما لا يدرك

بالعقل علة الحسن والقبح فيه واما عند غيرهم فلان الموجب ان الكلام

النفسي القديم لكن بما كان ظهوره بالعلق هو حاد بمحدث البعثة

فلا حكمه شخص قبلها فلا حرج عندنا واما الخلا المتقول بين اهل

سبلنا والله مع الصابرين مع ان الجهاد من اعظم
 المشاق والظاهر ان الهداية بداية السبل في الدنيا
 فان الآخرة دار الجزاء والمكافاة لا الا ابتلاء ١٢ ملا
 نظام الدين **قوله** تبرك فانه يحتمل عند العقل
 الصحيح ان المنعم الحقيقي الذي انعم نعم كثيرة لو كفره
 المنعم عليه ينزل عليه السخط العظيم فان كفران النعمة
 قبيح البتة وفيه ما فيه فقد ذكر ١٢ ملا نظام الدين **قوله**
 قولك وكل ما كان كذلك فهو واجب فكل منعم واجب
 في كل ما كان كذلك فكل ما كان كذلك فكل منعم واجب
 ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لغير اذنه لان العبد مع
 جميع القوي في ملك الرب والشكر لا يكون الا بالامان
 وهو فيها فيكون تصرفا في ملك الغير لغير اذنه وهو حرام
 في الشكر حرام ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ويجاب
 في المسئلة بانه عن هذا المعارضة باننا سلمنا ان الشكر
 قبل الشكر فان كان تصرفا لغير اذنه الشرعي لكن
 لا نسلم انه تصرف لغير اذنه مطلقا بل هو تصرف
 بالاذن العقلي وهذا الاذن من الله تعالى فان العقل
 رسول ياطن عند المعتزلة ١٢ **قوله** مثل الاستقلال
 والاستصباح فان العقل يحكم ان صاحب الجدار
 والمصباح انما هما ١٢ **قوله** يشبه الاستهزاء
 وعمل ما يشبه الاستهزاء فهو حرام وشبه بالاستهزاء لان
 نسبة ما اطلق الى ما في ملك المنعم اقل من نسبة
 القمة اعطاء الذي ملك خزائن الشرق والمغرب
 وان اخذ من عطار تلك القمة في الحائل بل ذكر عطلة
 ويشكره فلا عباد مستهزاة ١٢ عبد العلي **قوله** فان
 المعتبر عند الله الاخلاص حاصله المنع ان الشبيه به
 حرام فان المعتبر عنده تعالى الاخلاص بالبنية
 المخالفة فكل العبد عن العبد وهو صالح للتعظيم
 بالبنية الخاصة فهو خير البتة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
 قوله بعض منه بخصوصه يعني انه لا خلاف لاحد من
 الفريقين الذين يقولان ان الحكم من الشرع والعقل في ان الحكم يجوز ان لا يعلم منه بخصوصه قبل البعثة بل قبل الاطلاع على ما ابانه الشرع وان كان الحكم قديما كما هو
 المذهب عندنا فان الحكم هو الخطاب الالهي وهو قديم ١٢ لان نظام الدين **قوله** علة الحسن والقبح فيه اية في العقل الحسن والقبح فلا يعلم الحكم فان بناءه كوجوب
 صوم رمضان وحرمة صومه اول شوال ١٢ لان نظام الدين **قوله** فلا حكم شخص قبلها بل لا حكم اصلا لا بالوقوف عليه فان سكان الجبال غير مكلفين مع ان البعثة
 حادثة ١٢ لان نظام الدين **قوله** فلا حرج عندنا في شئ من الفعل والترك حتى الكفر والشكر ومشاغنا لا يتفقون عليه ويقولون قد ظهر لوجوب الكلام النفسي
 بالعقل بعد مضي مدة التامل من حرمة الشرك وجوب الايمان كما قدم ١٢ مولانا عبد العلي

۱۰ **قوله** قال اشارة الى ان معنى الايراد على زعم اهل المذهبين وهو العلم بالحكم مع عدم العلم بالحكم المخصوص في نظر الشارع نظر الى خصوصية الفعل ويمكن ان يجاب بان الحكم الاجمالي موقت الى ورود الشرع بالخصوص فكان كالاختصاص واذا كان خطأ فهناك يجب العمل به لظهور الصواب مع عدم الصانع الفعل بالحكمين قد بر ۱۲ من ر ۴
 ۱۱ **قوله** اقول هذا يقتضيه آه يعني ان المفروض انه لا يدرك العقل نظر الى الفعل بخصوصية جهة فلا يكون القضية المحكوم فيها على ذلك التقدير بل اتمته منده لا يلزم من هذا ان لا يكون حكم ذلك الفعل مستبطن من قاعدة كلية معلومة عقلاً ويكون ذلك حكماً واقعياً لا يوقف على ورود الشرع ومن ههنا لا يخفى على الفطن ان هذا الايراد غير الايراد المورد على المذهبين السابقين اذ لا يربطها على انتظار حكم الشرع فيرد عليها ما اورده قد برانه دقيق ۱۲ من ر ۴ **قوله** قد برانه لعل اشارة الى دفع الايراد بان

۱۲ **قوله** **قائل** والثالث التوقف لان ثمة حكماً معيناً من الخمسة لا ادري

۱۳ **قوله** ايها واقع اقول هذا يقتضي الوقف في الخضوع ولا ينافي العلم في الاحمال

۱۴ **قوله** قد برتبنيده الخفية فتموا بالاستقرار الى ما هو حسن لنفسه

۱۵ **قوله** لا يقبل السقوط كالايمان ويقبل كالصلاة منعت في الاوقات

۱۶ **قوله** للكروهة والى ما لغيره ملحق بالاول هو فيما لا اختيار للعبد فيه

۱۷ **قوله** كالزكاة والصوم والحج شرعت نظر الى الحاجة والنفس البيت اخيرة

۱۸ **قوله** ملحق كالجهاد والحد صلوة الجنازة فانها بواسطة الكفر والمعصية

۱۹ **قوله** واسلام البيت وهكذا اقسام الفجر الامر المطلق مجرد عن القرية

۲۰ **قوله** هل للحسن لنفسه لا يقبل السقوط كما اختاره شمس الاعجاز وغيره

۲۱ **قوله** كما في البديع لثبوت الحسن في الامور باقتضاء فيثبت الاول

۲۲ **الباب الثاني في الحكم وهو عندنا خطاب الله المتعلق**

۲۳ **قوله** يفعل المكلف اقتضاء او تجبير فهو والله خلقكم وما تعملون ليس منه

۲۴ **قوله** وههنا الجهات الاول انه لا ينعكس فانه يخرج عن الاحكام الوضعية

القائلين بالتوقف يقولون بالتوقف بالنظر الى الفعل بخصوصية فانما بالنظر الى القاعدة الكلية فلا يقولون بالتوقف ۱۲ كلف المبهم **قوله**

كالايمان في التصديق القلبي فانه لا يسقط ولو اذ لا يراه فانه كمال النفس هذا قد بر ۱۲ من ر ۴

قوله او يقبل حسنة السقوط لاجل اقتضائه الحسن بالشرط زائد ممكن الزوال ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله**

كالصلوة منعت آه ويسقط ايضا بالحيف والنفاس اجاباً في التحرير امكان حسن الفعل لذاته لا يتم في غيرها بغرض فتح حاسر اقول المراد من السقوط

عدم اقتباره في الاحكام والعارض قد يزيد اقتباره على الذاتي في الحكم كالصلاة في اباحة الميتة قد بر

۱۲ من ر ۴ **قوله** لغيره بان يكون هذا الغير واسطة في الثبوت ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** لا اختيار للعبد فيرد

فعل اختياريا صالحاً لان يتصف بالحسن فيكون واسطة في ثبوت الحسن سقط مولانا عبد العلي **قوله** كالجهد والرد و صلوة

الجنازة فانها في نفسها تعذيب عبادة الله تعالى في الاولين و التشبيه بعبادة الجهاد في الثالث لكنها حسنة ۱۲ مولانا عبد العلي

قوله بواسطة الكفر اشارة الى ان الواسطة في حسن الفعل لا يجب ان تكون حسنة فانه قد قيل ان الواسطة

ما يكون حسن الفعل لاجل حسنها ۱۲ من ر ۴ **قوله** كذا اقسام القبح فالتبع قبح لعينه لا يعمل السقوط كقبح الشرك سائر العقائد

الباطلة والزنا لا يعمل السقوط ككل الميتة سقطت في المنفعة و قبح غيره يتبادى بارتكاب هذا القبح كصوم يوم العيد لا يعمل كونه

اعراضاً من ضيافة الله وارتكاب الصوم بغير الاعراض او لا يتبادى كالبيع وقت

النداء قبح لانضائه لى فوات الحجوة واما القبح لغيره الذي يكون فيه واسطة في الثبوت فهجرة لم ارببانه في كلام القوم وان كان مثاله الغصب

فانه انما يتم لتعلقه بحق الغير لكون هذه الواسطة مبدية وصار الغصب قبيحاً بالذات ۱۲ مولانا عبد العلي

۲۵ **قوله** خطاب الله الخطاب لغة توجيه الكلام نحو الغير لانها لم نقل الى الكلام الموجه كذا ذكر قدس سر قائل قول شارح المحقق حيث قال الحكم كما علمت نفس خطاب الله تعالى فالذي يجب نفس قوله افضل بالانتم تفسير الخطاب بالتوجيه بالكلام الموجه فلا حاجة الى العقل اقول المراد من قوله فعل المقول الذي هو افضل لا المعنى المصدر ويعد عليه قوله فيما بعد ان في تسمية الكلام في الازل خطاباً خلافاً وهو معنى على تفسير الخطاب فان قلنا انه الكلام الذي انهم لم يكن خطاباً قد بر ۱۲ من ر ۴

قوله تعظيم ابائكم نعم قد شرطت طهارة فيها لاجل لان التعظيم لقدم مع فقدان الطهارة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ولتقدم عليها تعريف الواجب لما فيه من التعيب وان كان علم سابقا في ضمن التقييم ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** تاركه آه زاوا ابن الحجاب قول في جميع وقته لا دخال الواجب للموسع والقاضي قوله بوجه يد عمل الموسع والكفاية والحق انه لا حاجته له احد لان انتها من تركه سببا للعقاب في الجملة كما في قول قيل مهننا نظر لانه ان اريد بالترك عدم الفعل فهو فيه مقدور فلا يكون سببا للعقاب وان اريد الكف فكثر ما بترك الواجب لا كلف النفس عنه قول لا نسلم ان غير المقدور لا يكون سببا للعقاب وسياتي تحقيق في مسئلة ان لا تكلف الا بالفعل فتوقت ١٢ منزلة **قوله** عقليا او عاديا تميز لا استحقاق ميان لاحتمال الاول فانظر اللى مذمينا فان الحسن والقبح عقلي عندنا وهما استحقاق الثواب والعقاب

والثاني فانظر الى المذهب الا شئتم فان عندنا لا استحقاق للعبد الا باختيار الثواب ولو صل التارك العذاب ١٢ لان نظام الدين **قوله** والعفو من الكرم هذا وقع وعمل مقدر تقر به انه اذا كان الواجب موجبا للعقاب على التارك كيزم من لا يتخلف عنه العقاب في لا ينفع التوبة والشفاعة اجاب بقوله والعفو من الكرم اي من الكرم الالهى وبهذا لا ينافي الاستحقاق والصلوح وذلك لان النفس الانسانية تكدرت بالانفعال الموهبة واذا تابته وحكمت بالحق الحسنة زالت تلك المكدره فاستحق العفو اذ هو لعمري رحمن وغفور رضى عنه تعالى من يعفو ١٢ مولوى معين الدين **قوله** لان الخلف في الوجوب جائز فحوز من يؤخذ العقاب ولا يتاقي به فان اهل العقول السليمة يجدونه فضلا لانقصا وهو مروي عن عبد الله بن عبد رضى الله تعالى عنها ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** وتجويزه واخذها بان كونه غير ممنوع بل هو انشاء للتعويض فلا بأس ج في الخلف رده لقوله وتجويز كونه انشاء ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** قوله اي كونه انشاء للتعويض والى ان لا يجوز ان فلا يعفو حقيقة لانه فرع الجزاء ولا يجوز على هذا التجويز فان كل ما يدل عليه تجوز ان يكون انشاء للتعويض والجزاء والانه لو قلنا على ١٢ منه **قوله** بطلان العفو مطلقا لانه المتبقي من استحقاق المواخذة وعلى هذا ليس المواخذة موعودة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** الواجب على الكفاية الجزاء الواجب الذي تفرغ ذمته الكل منه بقول بعض المكلفين ١٢ **قوله** اي كل واحد آه فيرد لما ذهب اليه بعضهم من ان الوجوب على الجميع من حيث هو اذ لو كان على كل واحد كان اسقاطا لهم الباقين رقتا للطلب لتخاله مع الخطاب الجريد وهو باطل بخلاف الايجاب على الجميع من حيث هو اذ لا يلزم منه الايجاب على كل واحد ويكون الائم للجميع بالذات

بكونه شرطا للحكم كالقدرة على التسليم للبيع او للسبب كالطهارة في الصلوة وهو ما يكون عدله بانها من الشئ ١٢

وسببها تعظيم الباري تعالى هذا والآن نشأ في مسائل الاحكام لنقد اي الصلوة ١٢

عليها تعريف الواجب وهما استحقاق العقاب تاركه استحقاقا عقليا او عاديا اي الصلوة ١٢

والعفو من الكرم وقيل ما اوعد بالعقاب على تركه ولا يخرج العفو في قوله ١٢

لان الخلف في الوجوب جائز دون الوعد ورد بان الجاد الله تعالى فان الخلف في نفس شئ من غير سبب له تعالى

خبر فهو صادق قطعا وتجويز كونه انشاء للتعويض كما قيل عدل عن الظاهر من ايمان ١٢

بلا موجب على انه مثله يجري في الوعد فينبى باب للعاد اقول لو تم اي يجوز كونه انشاء للتعويض ١٢

على بطلان العفو مطلقا والكلام في خروج بعد تسليم جودة فلا بد ان في قوله ١٢

يقال ان الابداع في كلامه تعالى مقيد بعد العفو مسئلة الواجب على في قوله ١٢

الكفاية واجب على الكل اي كل واحد يسقط بفعل البعض ولا يلزم النسب اي ان كل واحد يسقط بفعل البعض ولا يلزم النسب

لان سقوط الامر قبل الاداء قد يكون لانقاء علة الوجوب وقيل على اي ان كل واحد يسقط بفعل البعض ولا يلزم النسب

لنا اتم الكل بتركه اذا ظن ان غيرهم لم يفعل قالوا ولا يسقط بفعل اي ان كل واحد يسقط بفعل البعض ولا يلزم النسب

البعض ولو كان على الكل لم يسقط فلنا المقصود وجود الفعل وقد وجد يفضل البعض كسائر العبادات ١٢

قوله اذا ظنوا انهم لم يفعلوا هذا الفعل الواجب اتم قولهم يكن واجبا على الكل لما اتم **قوله** قلنا المقصود آه حاصله منع الملازمة القائلة لو كان على الكل لم يسقط وقد يجاب ايضا باننا لو سلمنا ان الاختلاف في ظرف لابي الاستحقاق لوجب الاختلاف في الحقيقة النوعية والواجب العيني والكفائي فمطلقا نوما فلا نسلم انه لوجب الاختلاف الجسدي حتى يلزم ان يكون الواجب الكفائي واجبا على الجميع استلزاما لسقوط بفعل البعض في الكفاية من ثمرات الوجوب ومنقرعاته وما يفرغ على الشيء لا يكون مقوما للحقيقة ورجح ان يكون الاختلاف العيني والكفائي في نفس تحقق الوجوب تحصله وقد قلتم انها سواء في الوجوب على الكل وقيل ان الوجوب على الكل نحو ان يطلب فيه وجود الفعل من كل واحد وهو وجوب العيني ونحو طلب وجود الفعل من الكل لا من كل واحد وهو الوجوب الكفائي قلنا هذا معنى الوجوب على البعض منهم فالشرع في التسمية قد بر ١٢ منه رحمه الله تعالى

ان قوله كالا بهام في المكلف به تقريره على ما في شرح المنهاج وبعض شروح المختصر ان حاصله القياس على الواجب الخيري وتقريره ان الابهام في المكلف كما في الشارع كالا بهام في المكلف به كما في خصال الكفارة وهو جائز فهو كذلك هذا في مفتح المطلوب فان قصود امره الجواز والمقصود ان الواجب الكفائي لذلك لانه كوزان يتحقق في العام واجب والواجب عليه مبهم مع انه قياس مع الفارق فالامتنع ما في شرح المختصر وتقريره ان ذلك الواجب لا يشبهه في انه يسقط لفعل البعض ولو أدى لفعل الكل ايضا وجب عليه امر مشترك بين الكل والبعض ولا مانع عنه الابهام وهو لا يصلح المصلحة فان الابهام المكلف به وهو جائز فهو جائز ١٢ طان نظام الدين

قوله تاثير المبهم غير معقول بخلاف تاثير العين تبرك المبهم فابهام المكلف مانع دون المكلف به ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ثانيا وبالعرض لعدم اولوية البعض دون البعض بل نقول لا يصح تاثير الكل بالعرض الا اذا كان واجبا على الكل بالعرض وهم غير قائلين به ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** فيلزم تاثير المبهم وهو لبعض وهو غير معقول هذا جواب عن الرواجح انه يلزم تاثير المبهم لان ترك البعض يقتضي اولاد بالذات انه لان فمن وجب عليه معصية عنه وليست بمعصية من غيره فهو الاثم بالذات وهو غير معقول وان كان ترك البعض المبهم من حيث الاشارة يستلزم ترك الكل واثمة ثانيا وبالعرض وعدم معقولية بالذات يستلزم عدم معقولية ما بالعرض من جهة ما هو بالعرض ١٢ مولانا محمد ميمون **قوله** فتفكر ولا يخفى ان الواجب على البعض المبهم انما يوجب تاثيره وهو يدعي الاستمالة فان قلت ان التاثير انما يتحقق بالترك وترك البعض المبهم ليس يتحقق بالترك الجميع قلنا لا يشبهه في ان المتروك متعددة فهي ان نسب الى كل في المتروك الكل وان نسب الى البعض المبهم فهو ترك بالذات فترك الظلمة مقدرة الواجب وليس فيها معصية ١٢ مالا نظام الدين **قوله** لولا ان من كل فقرة منهم طاعة ليقفوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم من كل جماعة عظيمة جماعة صغرى ليقفوا في الدين ولينذروا قومهم والطائفة اسم الجماعة المتكثرة فانادت ان التفتة والاذار اذا رجعوا اليهم اى بلا خرج من كل جماعة عظيمة جماعة صغرى ليقفوا في الدين ولينذروا قومهم على طاعة لعل كل طاعة ١٢ طان نظام الدين **قوله** قلنا ليس في الدين ما يدل على الوجوب على البعض بل فيه بعض يوجب البعض يحصل لهم فائدة التفتة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ما دل على سقوط الفعل البعض فانما يصح انما البعض على انهم كانوا فلا حاجة الى تعقيب الكل لهذا سلك ان لهم مصالح اخرى يدعون اليها ان التفتة الدين في كل حين لان من كفاية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرضى كفاية من اذاع في الناس الاكاذيب باقية الكفارات لانها مرتبة وليس

ما على الكفيلين باداء احد هما ثانيا الابهام في المكلف لاجتماع في المكلف اذا المقصود وصل المال قالوا اذ قد وصل ١٢

قلنا تاثير المبهم غير معقول قبل من هم اثم الكل لسبب ترك البعض قياس مع الفارق ١٢

قلنا ترك البعض يقتضي اولاد بالذات اثم البعض ان كان يؤل الى اثم في رد هذا الجواب انه انما يرد لو كان تركه مبهم اثم الواجب المبهم تبرك وليس كذلك ١٢

الجميع تاثيرا وبالعرض فيلزم تاثير المبهم اقول الكل من فرد البعض لمبهم

فان الكل اذا التوا به اتوا واجبت عليهم اتفاقا فاتم الكل فرد من اثم البعض

وهذا النحو من تاثير المبهم معقول البتة لانه لا ينافي التخصيل لعدم المبهم غير الجامع لكل اى من حيث انه مبهم غير معقول فتفكر

وثالثا قال الله تعالى لولا نفر من كل فرقة قلنا ما قل بالسقوط

لفعل البعض جمعا بين الأدلة ثم في التخصير يسقط بسقوط الجحازة

لفعل الصبي العاقل كما هو الامر عند الشافعية مع انه لا وجوب عليه

اقول لا اشكال فان ذلك يسقط الدين باداء المتبرع مسئلة

ايجاب امر من امور معلومة صحيح وهو الواجب الخيري كخصال الكفارة

وقيل ايجاب بالجميع ويسقط لفعل البعض فلو

العلم في غير ذلك مسلم مسئلة ١٢ لان نظام الدين **قوله** يسقط الدين باداء المتبرع مع انه لا وجوب لاداء الدين عليه والحاصل انه ربما يكون المقصود من ايجاب شي وثروغ الفعل المقصود في الوجود فان وجد نفسه او باء من لا وجوب عليه يسقط الوجوب وهذا لما انه يتحقق في حقوق العباد فان المقصود وصول الدين مثلا فان وجد الدين مال المديون واخذ بقبره دين من غير اذنه او اذن للمتبرع الدين يسقط الوجوب عن ذمة المديون كذلك في حقوق الله التي يكون المقصود منها وقوع المصلحة دون العقاب الملق بالذات بل الاتعاب لا يقع وقوع الفعل فقط فلو وقع المصلحة بنفسها كما اذا سلم الكفارة او اتوا او اتمتوا فيما بينهم وتلقوا جميعا سقطت وجوب الجهاد من الذمة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كخصال الكفارة اى كفاية الدين في قوله تعالى كفارة اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون ابيكم او كسوتهم او حرير رقبة فهنا ايجاب احد الامور الثلاثة من الاطعام والكسوة او الحرير فكلها باقية الكفارات لانها مرتبة وليس فعل واحد منها مذكور في اختيار المكلف ١٢

قوله للامامة في الكبرى فانه واجب ونصيب الكل حرام فكيف يتحقق الا ترى بالكل ثواب واجبات بل يستحق الاثم ۱۲ مولانا عبد العلي عليه السلام في قوله ثم هذا الاحتمال انه قد نصب
 هذا الاحتمال الى بعض المعتزلة لكن المشايخ منهم يدعون ان الوجوب بالجميع بمعنى انه لا يجوز الاخلال بالكل وانها فعل يخرج عن مهمة التكليف ولا ثواب ولا عقاب الا على
 فعل واجب واحد وذكره ۱۲ منه **قوله** وقيل معين آه سمي هذا قول التزم لان الاشاعة يردونه عن المعتزلة عن الاشاعة ولهذا قال السبكي لم يقل به قائل ۱۲ منه
قوله فمختلف الواجب فمن اتى بالاعتناق فهو الواجب عليه ۱۲ مولانا عبد العلي عليه السلام **قوله** قبل الفعل آه علم ان الوجوب طلب الطلب انما يكون قبل المطلوب والتعيين
 ولو في علم الباري تعالى فرع الوجود لان العلم تابع للمعلوم فذكره ۱۲ منه **قوله** حتى تمثيل اذا المتشابه من غير العلم بالوجوب غير معقول فانه الايمان بالواجب من انه

واجب بيته في اكثر الواجبات خصوصاً في الكفارة
 ۱۲ مولانا عبد العلي عليه السلام **قوله** والنص دل عليه آه
 مثلاً قوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين من
 اوسط ما تطعمون اليك اذ كسوتهم او تحريراً رتبة بقوله
 اطعام ايجاب الاطعام وعطف عليه كسوة والتحرير
 يادوي احد الشيعيين او الاشياء بهما فالنص دل
 بظاهره على وقوع ما يجوز العقل فلهذا يجوز ما يراه
 منه **قوله** في نفي التخيير آه اشارة الى
 ان في هذا المذهب لا تخيير اصلاً بخلاف المذهبين
 البايعين المتألفين فان في احدهما الاختيار بحسب
 الفعل وفي الاخر بحسب الامتياز فارجع الكل الى
 نفي التخيير كما في شرح المختصر لا يخفى ما فيه وفيه ما فيه ۱۲
 منه **قوله** اولاً في المعين آه اقول هذا مقتضى
 بالواجب المزمع لان الطبيعة الكلية غير متعينة الا بعد
 الوجود فيلزم ان يكون جميع افرادها واجبة ويسقط العقل
 البعض ولم يقل به احد قائل ۱۲ منه **قوله** فلا
 يكلف به لانه يحتمل امتناع التكليف به وبه يمكن
 الطال المعين المختلف لانه مجهول فلا يقع التكليف به
 ايضا ۱۲ مولانا عبد العلي عليه السلام **قوله** انه معلوم آه
 اشارة الى ان غير المتعين ليس مجهولاً مطلقاً ولا من
 الوجوه المطلوب وجوده فان كان غير معين باعتبار
 ما صدق عليه لوجبه دون وجه فلا يلزم الجهالة ولا الا
 ستماله فذكره ۱۲ منه **قوله** فمناقضان ضرورة
 ان الواجب احد واحد وهو امر واحد معلوم ولا تخيير
 في امر واحد فانه يقتضيه التحددها متناقضان ۱۲ ط
 نظام الدين **قوله** قلنا ولا منقوض بذكره
 الواجب الكل والواجب الخيرة متناقضان وقلنا شيئاً
 لان ان الواجب لو كان احدهما لم يكن مخيراً ان اريد
 بسلب التخيير السلب على الاطلاق وانما يلزم لو كان
 محل التخيير والوجوب واحداً وهو ممنون ليس الواجب
 هو المبهم والتخيير في المتعينات فلا ينافي ۱۲ ط نظام
 الدين **قوله** مع امكان كل منهما من التقيضين يعني كما ان الوجوب والايمان في التقيضين بان احد التقيضين يكون واجباً لان ارتفاع التقيضين
 محال بالذات فمقتضى وجودهما يكون واجبا مع ان كلاهما يمكن كك الوجوب والتخيير لوجدهما في المبهم والمتعين ۱۲ مولوي معين **قوله** كالواجب على
 الجميع في الكفاية فيكون الواجب فيه الكل كما كان الواجب هناك على الكل ۱۲ مولانا عبد العلي عليه السلام **قوله** غير معقول فالايجاب على واحد كذلك غير معقول
 فاما ان يجب على البعض المعين وهو بالكل لانه ياتم الكل وايضا ان النصوص الدالة على الوجوب الكفائي لم يرشدنا الى الايجاب على فرق معينات ويجب
 على كل وهو المطلوب ۱۲ ط نظام الدين -

اتي بالجميع يستحق ثواب واجبات اقول ذلك فرع جواز اجتماع الجميع
 على هذا الرأي لانه آت بواجبات ۱۲
 وقد لا يجوز كضبا حد المستعدين للامامة ثم هذا الاحتمال مما لا يشهد
 اجماع الجميع ۱۲
 قائله وقيل معين عند تعالى وهو بالفعل فيختلف ورد بان الوجوب
 على التبيين ۱۲
 ان يكون قبل الفعل حتى يمثل فافهم وقيل معين لا يختلف لكن
 ۱۲ م
 ليسقط به وبالاخر لنا الجواز عقلاً والنص دل عليه قالوا في نفي التخيير
 لان الامر الواجب لوقال اوجبت عليك واحداً من هذه الامور وانا فعلت فقد
 من الذمة باثباته ۱۲
 او لا غير المعين مجهول ويستحيل وقوعه فلا يكلف به قلنا انه
 اي غير المعين ۱۲
 معلوم من حيث انه واجب وهو مفهوم الواحد من الثلثة ونفخ
 في ميثاقه
 بوقوع كل واحد يستحيل لو كلف بايقاعه غير معين الخارج وثانياً
 فالاستحالة منقوضة اي كل واحد ۱۲
 كون الواجب احدهما والتخيير فيه يتناقضنا قلنا الواجب المبهم للتخيير فيه
 لان الواحد واجب وتخيير بذكره ۱۲
 المتعينات فذلك جائز وجوب احد التقيضين مع امكان كل
 منها
 فقالت الوجوب بالجميع في التخيير كالواجب على الجميع في الكفاية فان
 قالوا ۱۲
 للمقتضى فيها واحد وهو حصول المصلحة بمبهم قلنا ثانياً واحد
 فلا لم يجب هناك
 لا بعينه غير معقول بخلاف التأييم بترك واحد
 على واحد سبب ان كل
 التقيضين

التقيضين
 على كل وهو المطلوب ۱۲ ط نظام الدين -

١٤ قوله قالوا علمه اقول يلزم من انه لو فعل علمه فعل ذلك الشيء فيعبر بالمتعدد والمعدوم ولا يخفى ما فيه ١٢ منه
 ١٥ قوله فهو الواجب حاصله ان الواجب تعالى الامر عالم بالجميع فيعلم ما يفعله المكلف لوقوعه ولعلمه لا يفعله لعدم وقوعه فالواجب هو المفعول لا متناع ايجاب ما علم عدم وقوعه
 ١٢ لان نظام الدين ١٢ قوله فهو الواجب اقول يلزم منه انه لو فعل شيئاً لم يكن شيئاً واجباً وذلك باطل اتفاقاً الا ان يقال المعنى انه لو فعل ليعمل ذلك الشيء فيعلم الموجود
 والمعدوم ولا يخفى ما فيه ١٢ منه ١٤ قوله قلنا ان الواجب المفعول لكن لكونه احداً لا بخصوصه حاصله ان الواجب تعالى يعلم ما اوجبه فاذا كان الواجب احداً فيعلم
 ذلك فكل ما يفعله المكلف لعلية تعالى انه وقع وهو الواجب من احد الاشياء لا بخصوصه وجب بحسب ما علم الا ان المكلف به ذلك الواحد الذي هو مصدر اق احد الاشياء

الواجب ولم يعلم ان الواقع هو الواجب بخصوصه ان
 علمه تعالى بعدم الوقوع لا ينافي التكليف فان العاصي
 مكلف ١٢ لان نظام الدين ١٤ قوله قالوا اولاً انه
 حاصله ان المجهول هو الواجب يجب ان يكون معلوماً
 عند الواجب فلا يكون الواجب مبهم بل انما هو لمعين
 من ملك الامور ليس كل واجباً ما عرفت سابقاً
 فالواجب واحد لا يتغير ١٢ لان نظام الدين ١٥
 قوله حسب ما اوجبه وهو مفهوم واحد ولا يهاجم فيها
 الابهام في افراد ١٢ مولانا عبد الحليم ١٤ قوله
 اقول لا يلزم انه العلم ان التفتيش كما اشار اليه في الأصل
 الرابع ان العلة التامة لعدم الكل هو طبيعة عدم الجز
 مطلقاً ان سواد كان متحققاً في عدم جزر واحد في
 عدم جزئين تلك الامتثال بينهما مطلقاً من حيث
 الاثبات بواحد وبأثنين مرتباً او ساداً فاذا اتى بهما
 معاً فانما يتحقق الامتثال بالكل لان مطلق الامتثال
 يتحقق في هذا النوع من الخاء لئلا يلزم وجوب العلم
 بالامتثال بالكل ١٢ منه ١٤ قوله هو العلة التامة
 لان العلة بالحقيقة عدم العلة التامة فاذا عدم جزر
 تحقق عدمها في ضمنه فهو العلة لاشتمال عليها واذا عدم
 الجزر ان فالكل علة لاشتماله على عدم العلة التامة
 فلذا ههنا الواجب حقيقة واحد لا بعينه فاذا وجد
 واحدين فهو الواجب لاشتماله عليه واذا وجد كل
 فهو الواجب لاشتماله عليه ايضاً ويمكن ان يقال
 بانتقار الاخير ومنع كون الواحد لا بعينه غير موجب
 بل هو موجود في ضمن وجود الكل وبه الامتثال وبذا
 ظهر ١٢ مولانا عبد الحليم ١٤ قوله وتعالى
 ان الله ملك الامور ليست مطلقاً حقيقة لامتثال
 بل هي على شريطة معرفة محركات ولا استقامة
 في تعدد العلة الشرعية واجتماع عرفات على كون
 واحد فالعالم المحرك للمصانع وانما المستوي تعدد
 العامل الحقيقية والعلم الحقيقية هو الواجب سبحانه

١٤ قوله قالوا علم ما يفعله فهو الواجب قلنا لكونه احداً لا بخصوصه قالوا
 في الله تعالى ١٢

اولاً يجب ان يعلم الامر الواجب فيكون معيناً عندنا تعالى قلنا يعلم
 والالم يلزم الامر ١٢
 ان الواجب ١٢

حسب ما اوجبه فان العلم تابع للمعلوم وثانياً لواتي بالكل معاً
 امر قائل ١٢

فلا امثالاً اما بالكل فيجب الكل او بكل واحد فيلزم تعدد العلة التامة
 الامثال ١٢
 في الامتثال ١٢

او لو احدث لا بعينه وهو غير موجود متعين للتعين اقول يلزم وجوب
 الامثال ١٢

الكل بالامتثال بالكل واذا يلزم لو لم يكن الكل بدلاً الا ترى
 وجوب الكل بالامتثال بالكل ١٢

ان عدم الجزء علة تامة لعدم الكل فاذا عدم الجزء ان كان مجموع
 المجهول

هو العلة التامة واجبا في المنهاج بيان الامتثال بكل ذلك معرفة
 القاضي البيضاوي ١٢
 ولا بأس بتعدد العلة التامة ١٢

وفي نظر ظاهر تقسيم الوقت في الموقت اما ان يفضل فيسمى ظرفاً
 اي تقسيم للواجب الموقت ١٢

وموسعاً كوقت الصلوة وهو سبب للوجوب في طرف المؤدّي شرط
 فانه ليس بواجب ١٢

للاداء وهو الحكم في كل موقت وليس المظروف عين للشرط
 الاضافة العلة التامة

الاداء غير المؤدّي وما في التحريم المراد بالاداء الفعل المفعول فيتحرك
 هو المؤدّي

لا فعل الفاعل لانه اعتباري لا وجود له فمدفع لان المحادث
 في الفعل ١٢
 في الخارج ١٢

ولا تعدد فيه اصلاً ١٢ قوله في نظر ظاهر لان لهذا الموقت اسوة بالعلل العقلية ويلزم من الاقتناع فيها الاقتناع منها وهذا من انما يستحق المعنى تجزئاً والعلل في
 باب القياس ١٢ مولانا عبد الحليم ١٤ قوله في الوقت ان كان لا فانه وقت مقرر شرعاً فموقت والاخر موقت ١٢ قوله لان الاطار في المؤدّي لان المشروط والاداء والمظروف
 الصلوة الواحدة والاداء في المؤدّي ١٢ قوله ما في التحريم انه حاصل ما قال في التحريم ان من قال في التقدير بين المشروط والمظروف زعم ان الاداء فعل الفاعل وهو في المؤدّي
 والمؤدّي هو المظروف والاداء الذي يفرضه هو المشروط فيناظر المشروط والمظروف وهذا الزعم فاسد لان المراد بالاداء الفعل المفعول اي الفعل الذي فاعله وادائه في الخارج
 وهو المؤدّي في المشروط وهو المؤدّي والمؤدّي هو المظروف في المشروط والمظروف وليس الاداء فعل الفاعل بالمعنى المصدرية لانه اعتباري لا وجود له في الخارج والمشروط
 لا بد ان يكون مؤدافيه ١٢

قوله ان فان او صامه ان فعل الفاعل بالمعنى الصدق ماوث واذا كان الاداء عبارة عنه يكون محادماً بحدوثه والحادث وان كان اعتباراً بغيره موجود في الخارج للشر وطية
 قالادام كونه اعتبارياً صلح للشر وطية والقول بان الاعتبارى لا يصلح للشر وطية فيه مسك قظر ما قال المعهد ليس المنطوق عين الشر وطية مماثل فانه دقيق ١٢ مولوى محمد بن
قوله بفض الصوم اى لااداء الصوم المفروض لكونه معياراً وكل معيار فهو معين لذلك ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نزلت شعبان فلا صوم الا من
 رفق ان ١٢ ملائى الدين **قوله** علم بين فيه لى الصوم الموقت الوجوب بذلك الوقت مشروفاً ليس لو كان غيره مشروفاً فلا يخفى من ان يكون مشروفاً مع مشروفاً
 وهو انى المعيارية هبت اومح انتفاء المشروفة وهو ايضا خلف ١٢ ملا نظام الدين **قوله** خلافاً للجمهور آه قال ابن الهام مذموب الجمهور هو الحق لان الملازم عدم صحة

قوله وان كان اعتبارياً يصلح للشر وطية واما ان يساوى فيسمى معياراً و
 متصلة ١٢

مضيفاً وهو قد يكون سبباً للوجوب كرمضان عين شرعاً الفرض
 والمقتضى قد يطلق على الوجوب ١٢

الصوفى يبق غيره مشروفاً فلا يشترطية التعيين بل ليجزئية
 تفار الوقت معيار ١٢

مباينة عند الحنفية خلافاً للجمهور والابنية للسافر للترخيص وقد
 لتقل الواجب الاخر ١٢

لا يكون سبباً كالنذر للمعين فتاوى بطلق البنية وبنية النقل الا
 معيار ١٢ للوجوب ١٢ ذلك الصوم للمعين ١٢

في رواية ولايتادى بنيتها واجبها خلافاً بخلاف رمضان
 لا تقفاد الكفارة ١٢

فرق بين ايجاب تعالى وايجاب العبد والحج ذو شهرين بالمعيار والظن
 في رواية ١٢

قانه لا يسع في عام الا واحد لا يستغرق فعلة فته ومن ههنا تادى
 والبنا شابه المعيار كما لا يبر الا واجب واحد ١٢

بمطلق البنية ويقع عن النقل اذا نواه مسئلة اذا كان الواجب موسعا
 الواجب مسئلة ١٢

فجميع الوقت وقت لادائه قال القاضى اكثر الشافعية الواجب في كل
 ابو بكر با تلاقى ١٢

وقت الفعل او العزم بدلا لا يتعين اخر ولا يجوزون تجديد
 الواجب بغيره ١٢ من الفعل الواجب اى الفعل ١٢

العزم في كل جزء بل الاول ينسحب النسياب البنية فلا يرد ما في
 من اجزاء الوقت ١٢

المتهاجر ان البديل متقدو والمبدال واحد على ان ايقاعا الفصل
 على ان ايقاعا الفصل

الغير ولا يلزم منه صحة ما يصلح لان الاسمال بالنسبات
 اقول اذا بنى جهة الخصوص شرعاً بقى مطلق البنية المصنوع
 لوجوه الفعل مشروفاً معلوم ان النوع اذا اخصر في رد
 واحد كان ذلك الفرد متحققاً بتحقق ذلك النوع و
 مقتضى له قتال ١٢ مزوم **قوله** الماينة المسافر
 آه ذكر الكاشى ان الخواب في المرض والمسافر مسافر قال
 المسرخى هذا مهولان المرض الذى لا يفر من الصوم
 ما يبيح للفظ باجماع من يقتضاه جملة قول الفرق
 بين المرض الذى لا يفر وبين سفر الملك المفرد اذا قطع
 اجده المشقة تعلم فتدبر ١٢ منه **قوله** لا يترخص
 في رمضان في حقه شعبان فلا يتادى بنية واجب آخر ولا
 نقل في رواية وذلك لانه لما رخص للفظ لصلح بنية ..
 فاولى ان يترخص صلح وبنيه بدالة النص ومن جملة
 مصالح وبنيه ان تفرغ فتمه من اوار واجب آخر ١٢ مولانا
 عبد العلى **قوله** كانه للمعين الخ فان وقته ليس
 سبباً للوجوب بل سبباً للنذر خلافاً قال على ان الصوم غذا
 فهذا لند وقت الصوم المنذور وليس سبباً للوجوب الصوم
 اذ هو لا يفعله الا وانا المقتضى الير النذر وهو قوله على
 ان الصوم هذا **قوله** الاى رواية غير مختارة لانه
 كان للتأخر في ذلك اليوم صوم واحد وكان له ان
 يصعب بصفة التقلية وغيرها ولما نذبه صار واجباً فلا
 يتصرف بالتقلية ولا يصح فيه حتى يتصرف بالتقلية
 فهذا اليوم بالقياس الى النقل كاليالى بالقياس الى
 العيام كلها فيلغو التقلية ويبقى نية الصوم في هذا اليوم
 ومصادقه ليس الا المنادى صبح ١٢ مولانا عبد العلى **قوله**
قوله فرق بين ايجاب تعالى آه حاصله ان تعيين الوقت
 المنذور انما حصل من جهة الناذر فله ان لا يصرح له
 باهنية بل يعينه شئاً آخر بخلاف تعيين الشارع فانه
 ثابت لا مجال للمجدد ان يرد ١٢ ملا نظام الدين **قوله**
قوله وقت لادائه فيتحيز المكلف ان ياتى في اى
 وقت شاء من وقته المتقدو ولا يترك في كل الوقت ١٢

مولانا عبد العلى **قوله** ملا اى ان لم يفعل في الوقت ذلك الواجب فعليه ان يعزم عليه في الثاني عوضاً عن الفعل فالواجب احد الامر ١٢ ملا نظام الدين **قوله** منسحب النسياب
 البنية في سائر العبادات الطولية كالصوم فلان البنية في اول النهار كات ولذا يصح الصوم مع النوم كذلك فيما نحن فيه فان الوقت الاول يجب ان يشترح فيه المعصية المصدرة فان لم يصحبها فعليه ان يعزم
 على ان يفعل في هذا الوقت الى ان يتبين ولا يجب تجديد العزم بل هذا العزم الواحد كات الى التبين واما اذا بلغ التبين وجب الفعل ١٢ ملا نظام الدين **قوله** والمبدال واحد
 وذلك لم يوجد في الشرع وجه عدم العدداً لان السلم لعدم البديل فانه لم ينص عليه فيجوز ان يكون واحداً منسحباً النسياب البنية واما اذا وجد العرفان فليس كل بدلاً بالذات بل
 البديل احدهما الموجود في ضمنها كما في خصال الكفارة اذ خصوص الاول والثاني لا دخل له في البديلة ١٢ مولانا عبد العلى

قوله بعد الاجزاء اذ ايسر عدد اجزاء الوقت ولا شك ان تلك الاوقات واجبة بدأقانه ان لم يحد في اول الوقت فيجب الايقاع الثاني وهكذا أخذوا عنهما نحو ۱۲ مولانا
قوله بل عن بعض المتكلمين كقوله بل ليست الاضراب فانه قال البيضاوي الشافعي ومنه من قال بالاول وهم اعرف باحوالهم بل هي للترتيب ۱۲ مولانا نظام الدين
قوله فنقل ليقطبه الفرض كالرؤوس قبل الوقت ونسب في المنهاج هذا القول الى ابي حنيفة وهذه النسبة غلط وقال في بعض شروحه انه قالوا ليس في اول الوقت
واجب الاداء فبقية ان نقل لا يحصل له فخلل نفس الوجوب لا يوجب لفظة الماتى به بل ينافيها ولو اتى به المكلف لمتى بالواجب قطعاً ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** بصفة
التكليف الى اخر الوقت بان يكون المكلف متصفاً بصفة التكليف في اخر الوقت كما كان متصفاً في اوله ولا يتصف بصفة اخرى ليقطبه التكليف عن المكلف كالجنون

وفي ۱۲ مولانا محمود معين الدين **قوله** واجب
حاصل مقاله ان الآتي بالواجب في اول الوقت
فعله موقوف فان بقى الصفة الوجوب الى الآخر
فهو واقع عن الواجب والا فهو مندوب هكذا قيل
ولعله اريد بالاول قبل الآخر كما نكوة المعجزة ۱۲ ملا
نظام الدين **قوله** وسع وقت الفعل و
خير المطلق في الاداء في اي وقت شاء ۱۲ مولانا
عبد العلي **قوله** بالاجماع انه ان قلت هل
الشافعيين من اهل المذهب الثالث والرابع لا
يساندون في ذلك قلنا نعم وان خالفونا في التوجه
كمن وافقونا في نفي المعصية في التامير والتقديم
الاقدم الى استدلال بعض الحنفية بقوله لو كان واجباً
في اول الوقت لبيح تأخيرها واستدلال بعض الشافعية
بقوله لو كان واجباً في اخر الوقت لبيح بالتقديم فالكل
اتفقوا على عدم المعصية لراتي في اي جزء من اجزائه
وفيها في ۱۲ منه **قوله** والتخير بين الفعل
والنرم زيادة على النصوص الواردة في اجاب الواجب
قال ان تمام الامر الصلوة لكونها تسبق
الليل والزيادة في نهي غير مسمومة بما دلت
قطع النظر عن النسخ فهو ايضا تام فان الزيادة بلا
وسيل في مسموع ۱۲ ملا نظام الدين **قوله**
تمثل فليس الواجب في الماهل والاخر لا يشال ۱۲
مولانا عبد العلي **قوله** لا يكون آتياً باحد الطرفين
من الفعل والعزم كما هو من باب القاش والمتطهين
والاعتقال ان يكون باليقول الواجب فالفعل هو الواجب
فاذ هو واقع مع الواجب في كل وقت نقل الوقت
وقت الاداء وانما في غير الاخر لان المذهب الثاني
ان الآخر متعين للفعل والاقادير على ان ايضا على
تقدير الاطلاق وما سئل ان المسئلة في كل وقت
تمثل بكونه مصلياً ۱۲ ملا نظام الدين **قوله**
يمنع الاتان الاقوال التي التي تمثل بكونه آتياً بالفعل

بعد الاجزاء فتساوي الاخر اهم وعن بعض لشافعية وقيل بل عن بعض
المتكلمين قلة اوله فان اخره ففضله وعن بعض الحنفية بل اخره
فان قدمه ففعل ليقطبه الفرض قال الكرخي ان لصفة التكليف
الى اخر الوقت فما قدمه واجب لنا ان الامر وسع وقت الفعل لانه لو
اتي في اي جزء لا يعد عاصياً بالاجماع والبقين لتضييق والتخير
بين الفعل والعزم زيادة واستدل بان المصلي في غير الاخر
متمثل بكونه مصلياً قطعاً لكونه آتياً باحد الامرين وربما
يمنع المقدمة فقيل انها مجمع عليها اجماعاً قطعياً قول الاجماع على
الاقتتال بها بخصوصها في كل جزء فرع الاجماع على جوبها فيه و
قد تقدم الخلاف فيه فتأمل ثم اقول الخصم لا يقول بالبدلية
من الطرفين كخصال الكفارة بل اصل وخلف فالامتنال بالصلوة
مخصوصها الايضحة قالوا لو اتى باحد اجزائه ولو اخل بها عصى
قلنا العصيان منه وكيف وكثيرا ما لا يوجد في اول الوقت الفعل
لا يكون آتياً باحد الطرفين فان عين ذهب المالك ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** تقدم الثلاث فيه فاجماع على الواجب وانما
بطل قلنا المقدم ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** قائل اشارة الى انه يجمع الفرعية مستنداً بان الامتنال في وقت عزم الواجب في الجواب كما وردنا بالامتنال ايمان
المأمور به على وجهه وهذا لا يصلح الا بالامتنان كما وجبت لك ان تقول المراد ان خروج المعصية في الاخير من مهدة التكليف انما هو لا يمان الصلوة قطعاً لا يمان احد الامرين
والاجماع على هذا لا يتوقف على الاجماع على الوجوب موصفاً بـ ۱۲ منه **قوله** من الطرفين بان يكون الصلوة بالامر والعزم من الصلوة ۱۲ **قوله**
لا يفر كما ان الامتنال بوضوء المذموم لكونه اصلاً لا يفر وجوب التيمم بدله ۱۲ مولانا عبد العلي

لا يكون آتياً باحد الطرفين فان عين ذهب المالك ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** تقدم الثلاث فيه فاجماع على الواجب وانما
بطل قلنا المقدم ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** قائل اشارة الى انه يجمع الفرعية مستنداً بان الامتنال في وقت عزم الواجب في الجواب كما وردنا بالامتنال ايمان
المأمور به على وجهه وهذا لا يصلح الا بالامتنان كما وجبت لك ان تقول المراد ان خروج المعصية في الاخير من مهدة التكليف انما هو لا يمان الصلوة قطعاً لا يمان احد الامرين
والاجماع على هذا لا يتوقف على الاجماع على الوجوب موصفاً بـ ۱۲ منه **قوله** من الطرفين بان يكون الصلوة بالامر والعزم من الصلوة ۱۲ **قوله**
لا يفر كما ان الامتنال بوضوء المذموم لكونه اصلاً لا يفر وجوب التيمم بدله ۱۲ مولانا عبد العلي

قوله اعتبارا بالغلبة فان اكثر الاجزاء كاطلة ولاكثر حكم الكل ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** فالواجب به كامل من كل وجه وحاصله ان الوقت وان كان متضمنا لكامله والناقص لكن لانم ان الكل ناقص من وجه فان الاعتبار للغلبة والغالب من الاجزاء كامل فوجب كاطلا فيجب ان يؤدي كذلك ١٢ لان نظام الدين **قوله** في الكل فانه في الاول لم يكن مسلما فيكون السبب في حقه ذلك الوقت الناقص فينبغي ان يؤدي ذلك اي يفي ان يصح الاداء ١٢ لان نظام الدين **قوله** فيستم الصحة تختلف المتأخرين فذهب فخر الاسلام الى الصحة وشمس الاكثر وغيره اے عدما كذلك في تقرير ١٢ منه **قوله** والحق لانه في الوقت لذاته فان الوقت وقت كسائر الاوقات ولذا يصح عبادات اخر ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** بالعرض لوقوع التشبيه بعبادة الكفار فان الشمس تطلع وتغرب مع قرن الشيطان فيجذب فيه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ودون غيره لے غير الادارة ان غير اختيار النقصان مع امكان الاحتجاب عنه فلا يصح هذا ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كالزكاة فانها عند قبيل الحول كانت نفسها واجبة دون ادائها فانه يجب بعد الحول ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** بانها تخرج اے من وقت تملك النصاب لے حولان الحول فان مات قبله لا يؤخذ لها ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** فالسقوط بالتعجيل قبل حولان الحول غير الفرض لعدم ان نفسها واجبة قبله وليست مطلوبة الاداء ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** قول من كان ان يقال الكلام بعد تحقق السبب فيه ما فيه ١٢ منه **قوله** قبل الوقت فانه لا ياتي بالناخير لے الوقت وليسقط بالاداء قبل الوقت فيجب ان يفي فيه ايضا وهو يدعي ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** من حاصنت آه قيل ذلك مبني على ان اصل الوجوب ثبت باول الوقت ووجوب الاداء باخذه قول فيه دليل على ان القضاء يتفرع على الآخر وفيه دليل الاقوى يتفرع على الاول قائل ويمكن ان يكون اصل الكلام بانها لما حاصنت آخرها فيها انقضت السبب لے ان الندموت فلا قضاء لانه بعد وجود السبب بخلاف من ثبت آخرها في الجزء الاخير مقدار الوجوب فيها انقضت السبب اولها ولم يحدث آخرها عليها القضاء هناك الوجوب فقط لا وجوب الاداء لعدم التسامح الوقت وهو الشرط وياتقار المشط على منتهى المشروط تدبر ١٢ منه **قوله** وهو فرع الوجوب لان ما لم يكن الذمة مشغولة لا يتدارك وهو نفس الوجوب او وجوب الاداء ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لعدم الخطاب قول هذا يدل على عدم وجوب القضاء لان مختار الحنفية كما سيأتي ان وجوب القضاء ليس بامر جديد بل بما وجب الاداء فاذا اتفق الخطاب للوجوب لا اداء اتفق الوجوب للقضاء

ولبعضه في الكامل فعدل الى ان الكل كامل اعتبارا بالغلبة فالواجب به كامل من كل وجه فور من اسلم في الناقص فلم يصل فيه لا يصح في ناقص غيره مع لقد والاضافة في حقه الى الكل فاجيب بغيره عدم الصحة فانه لا رواية عن المتقدمين فيلزم الصحة والحق ان لا نقص في الوقت لذاته وانما لزم الاداء بالعرض فيتحمل في الاداء لشرفه دون غيره مسألة لا يفصل الوجوب عن وجوب الاداء في البدني عند الشافعية بخلاف المال كالكسوة بدليل عدم الاثر بالتأخير والسقوط بالتعجيل اقول بد الوضوء قبل الوقت واما الحنفية فقا لوابا لافصال مطلقا من حاشا اخر القضاء عليها بخلاف من ظهرت اخرها واستدلوا بوجوب القضاء على زانم كل الوقت وهو فرع الوجوب والاتفاق على اتفقه وجوب الاداء عليه لعدم الخطاب حذرا عن اللغو قبل وانما يلزم اللغو لو كان مخاطبا بالفعل الان بل هو مخاطب به بعد الانتباه

هنا حمل فخر الاسلام القضاء على الاداء حيث قال ووجب في انما والاصل تراخي وجوب الاداء الى الخطاب لكن فيه ان حقيقة الاداء بعد القضاء الوقت منعت اجماعا ولا يجدان ليقار هذا السبب مقام وجوب الاداء ليعلم اثره في وجوب القضاء واير ذمب ابن البهام والاداء اقامة اتمية الخطاب مقامه فان التام اهل في زمان النوم وان لم يكن ليشط تدبر **قوله** من اللغو اي من كون الخطاب لغوا لان التام غافل غير قائم للخطاب فالخطاب هو لغو حاصل الاستدلال على ان الوجوب الاداء ان زيدا مثلا لو نام كل وقت الظهور لم يستيقظ في جزر من اجزائه وجب عليه قضاء هذه الصلوة وهو فرع الوجوب اذا القضاء اذراك ما فات في غير اوانه فلو كانت مندوبة او مباحة قبل القضاء الوقت لا يجب الاداء اذ كان مولانا ميمون **قوله** بعد الانتباه فالخطاب تعلية وهو غير ممتنع التعلق بالتمام ١٢ مولانا عبد العلي

له قوله والجواب آه حاصل الجواب ان النائم ما دام نائماً ليس بمخاطب فليس عليه الاداء فالوجوب وجوب باصله وقوله ان المعذور مخاطب قلنا لا نسلم ان مخاطب بالاداء وقت النوم بل هو مخاطب تعليقا فلا تكليف في العدم والنوم في الاول اذا لفعل اداء فلا دليل فيه على المطلوب وفي الثاني اذا لفعل قضاء وهو توكيد الوجوب فليس عليه الاداء لان نظام الدين **له قوله** ولا فرق في هذا الخطاب آه يعني ان الخطاب التعليقي فيه غير المكلف والمكلف سواء بخلاف الخطاب التخييري فالخطاب لو كان وارداً على النائم لكان مثل دروه على المعذور وليس الكلام فيه ۱۲ لان نظام الدين **له قوله** نفى هذا الواقعة الصبي بالغالاقتضاء عليه الاحتياطاً تفریح على ما سبق وتفصيله ان الصبي ان كان قد بلغ في اخر الوقت او قبله فعليه القضاء ليتحقق الوجوب عليه وان لم يكن وجوب ادرا ان ابنته بالغاً بعد الوقت فلاقتضاء عليه حقيقة لانه ما وجب عليه شيء حتى يومر باستدراك ما فات بهذا ان علم حال بلوغه وما اذا لم يعلم كما اذا وجد آثار البلوغ بعد الاتيان بعد الوقت ولم يعلم حدوثه فهو في الوقت او بعده فنياً بينه وبين الله تعالى ليس عليه القضاء اذ ليس عليه شيء لكن في عالم القضاء والولاية عليه القضاء احتياطاً لان امراداً بين الذم والمدح فبالاولة ان يتره زفیه عن الذم وهذا ما يقتضيه الضوابط العلمية ولم يجد الرواية الصريحة في ذلك ۱۲ لان نظام الدين **له قوله** بعقوبة الحسن لان استحقاق الثبوت لا يتوقف عن نوع شغل الذممة وتعيينها الحسن حتى ۱۲ مولانا جلال الدين **له قوله** اصل خامس وقد عرفت ان معظم اصحابنا قالوا بان الحكم قبل الشرع ولا يلزم منه اصالة اصل خامس فان هذه الاصول كما شققت عن الشغل الذي كان من الشارع غير لكون الحسن فعلياً وقد قالوا بمعبره في بعض الاحكام بالعقل ايضا ۱۲ مولانا جلال الدين **له قوله** ثم اعلم آه اعلم ان الحنفية مع تصحيحهم بان لا طلب في اصل الوجوب قالوا ان الثابت باول الوقت اصل الوجوب الی ان يتحقق فآورد عليهم انه يلزم ان يكون الطلب مع المطلوب لان قبل التفتيش ليس الاصل الوجوب وقد قلتم انه لا طلب فيه قول لعل المراد هم نفى الطلب المحتم بيان ان الطلب فرع السببية وهي لكونها مقتضية لوجود وينعدم تدريجياً فالطلب كذلك الا ان تعيين السبب للسببية وحینئذ يحصل الطلب تحصيلاً توفيراً يتقدم على المطلوب مثل تقدم سبب على المسبب فتدبر ۱۲ منه **له قوله** لا طلب آه والقول بان الطلب في الدين المؤجل مؤسس الى حلول الاجل وكذلك في الثواب المطار لا يضر لانه مثال والظاهر انه لو قيل ان لا طلب في الدين المؤجل قبل حلول الاجل يصح تدبر ۱۲ منه **له قوله** كيف يسقط الواجب فان المصلحة انفصلت اول الوقت او المزكى اذا اوى الزكوة

كالمخاطب للمعذور والجواب ان الكلام في الخطاب تنجيذاً والخطاب بالمعذور

انما يلج تعليقا ولا فرق في هذا الخطاب بين الصبي والبالغ

بخلاف الاول فعلى هذا الواقعة الصبي بالغالاقتضاء عليه الاحتياط

وقيل ان الوجوب لازم بعقوبة الحسن كما هو من ههنا فبرد عليه انه

يلزم ثبوتها بدون الشرع ولحقيل به احد منا كيف ولنا اصل

خامس ثم اعلم انهم صرحوا بان لا طلب الا في اصل الوجوب بل

هو مجرد اعتبار من الشارع ان في ذمته خيرا للفعل وادردان

الفعل بلا طلب كيف يسقط الواجب هو انما يكون واجبا

بالطلب وقصد الامتثال انما يكون بالعلم به والجواب اننا

لا نسلك ان الواجب انما يكون واجبا بالطلب بل بالسبب

والشيء قد ثبت ولا يطلب كالدين المؤجل والثبوت المطار

الى انسان لا يعرف مالكو والامثال يتفرع على العلم بثبوتها فلا

ليقتضى السقوط سبق الطلب اقول فقه المقام ان لنا خطاب وضع

في اول المول بعد ملك النصاب يسقط عنهما الصلوة والزكوة الاجبتان ۱۲ لان نظام الدين رحمه الله **له قوله** فقه المقام آه ولا يخفى انه ينطبق الفروع فحق الزكوة قبل المول تحقق السبب بالنصاب ولم يتحقق الاقتضاء الا بعد المول وفي الحيض آخر لعدم السببية بالكلية بخلاف ما اذا ظهرت اخر اذ في النائم تحقق الوجوب بتحقيق السبب والبلية الخطاب في زمان النوم وان لم يكن بشرط كان لوجود القضاء من غير احتياج الی امر جديد فمثل ۱۲ منه رحمه الله تعالى به

قوله وقال القاضي ابو بكر ابا قلنا في المودى بعد ظن الموت قضاء لا لما ظن الموت تعيين له الاداء فاذا لم يؤد فيه بل ادى بعده فقد ادى في غير وقته وهو المعنى من القضاء هكذا في شرح بعض الاساتذة ١٢ مولانا محمد معين الدين **قوله** ويرد عليه آه حاصل هذا اليراد اما معارضة بالقياس على ظن ان الوقت قد انقضت بانه ان من ظن وقت الصلوة قد انقضى والحال ان الوقت لم يدخل ثم ظهر لهذا الظان ان ظهر خطأ والوقت لم يدخل ثم ظهر لهذا الظان ان ظهر خطأ والوقت لم يدخل ثم جاز الوقت وصلى فيه فهذا اداء للصلوة بالاتفاق فلذا من ظن الموت في وقت ولم يمت وظهر خطأ ظنه وصلى فيما بعد فيكون هذا اداء ايضا واما نقض جمالي بان دليل القاضى غير صحيح فانه لو صح لزوم ان لا يكون صلوة من ظن القضاء والوقت اداء مع انه اداء بالاتفاق واما نقض تفصيلي وهو المنع على المقدمة القائلة ان وقته شرعا يجب ظنه قبله بانالائم ان وقته شرعا قبله فان قبيلة .

وفعل في وقته فالجهو على اداء لصدق حد عليه وقال القاضي

قضاء ان وقته شرعا يجب ظنه قبله ويرد عليه اعتقاد ان قضاء الو

قبل دخوله فاذا بان الخطا فعل في الوقت فهو اداء اتفاقا قول

الفرق بين فان في الاول اعتقاد عدم الوقت مطلقا وفي الثاني

اعتقاد عدم وقت الاداء فالاول منضيق من كل وجه بخلاف

الثاني فتأمل ومن اخرج من السلامة ومات فجاءة فالمتحقق

انه لا يعصى ذلتا خيرا جزاء ولا تاثيرا بالجائز والقول بان شرط

الجواز سلامة العاقبة لا العلم به حتى يودى الى التكليف المحال ليقضه

التحديدين ممكن ممتنع وهو يرفع حقيقة التوسع فتدبر ورفق

ابن الحاجب بين ما وقت العزم كالجح فيعصى بين غيره ولا يعصى

لست لان الوجوب مشترك وعذر الفجأة عام وفيه ما فيه مسئلة

اختلف في وجوب القضاء هل هو با مجديد عليه الاكثر اذ جاز

الاداء وهو المختار العامة للحقيقة ثم هذا الاختلاف في القضاء بمثل مقو

الوقت انما يجب الظن دون الشرع ١٢ مولوى

مبين **قوله** مطلقا لى لا وقت القضاء ولا

وقت الاداء ١٢ **قوله** قائل اشارة الى ان

هذا الفرق غير نافع لان القاضى جعل الدوران مع

الظن لتحقيق العصبان في الاول ولتحقق القضاء فيما

انتقد القضاء ثم ادعه في الوقت ويدفع بان

العصبان لا يبان في الاداء كما لو اخرجني الثاني وبان

الظن معتبر فيما لم يظهر فساد فاذا ظهر فلا عبرة به بقدر

١٢ منه **قوله** جازت بخلاف المسئلة الاولى

فان التاخير ليس بجائز مع الموت فان التاخير يعصية

١٢ منه **قوله** والقول بان شرط الجواز الخ

علم ان شرط جواز التاخير ما ظن السلامة ادا لعلم

بها ادا السلامة نفسها فان كان الاول فالمرضى وض

تحققه فتتحقق الشرط اذ لا انتظار لغيره وهو جواز

التاخير فيجب ان لا يائم وان كان الثاني ادى الى

الفرق الذي ذكره السيد قدس سره من قبل ابن الحاجب هو ان في الموسع الذي وقته العزم لجواز التاخير ادا واذا مات لم يعصى لم يتحقق الوجوب اصلا بخلاف الظاهر فان جواز تاخيره الى ان يتبين وقت الفجأة قبل وقت الضيق لجواز التاخير واذا مات لم يعصى لم يتحقق الوجوب اصلا فالاصوب ان يقال ترك الظاهر في الصورة المفروضة ليس في جميع الوقت ولقدره شرعا بخلاف ما وقته العزم اذا ترك بالفجأة لانه ترك في جميع وقته وهو تمام عمره اقول منقوض من ظن الموت في وسط الوقت الموسع وانما فانه يعصى اتفاقا مع انه مات في جميع وقته المقدر شرعا والظن كما يجعل البعض كالجعل الكل بعضا لان الفجأة على خلاف الظن والفرق تحكم فالاصوب كما في شرح المنهاج التزام جواز انفصال الوجوب عن وجوب الاداء قائل ١٢ منه رحمه الله تعالى

له قوله كما هو الظاهر فان المسئلة التي حورت لا تخفى بالمعقول او غيره غاية الامران المشل الغير المعقول فلا يقضى بالقياس فان القضاء لغير المثل المعقول كيف يدرك بالقياس واين المسئلة منه فان حاصلها ان القضاء سوار كان ثابتاً بالنص او القياس او غيره انما هو كما شئت عن بقاها الوجوب والقضاء نحو من تفرغ الذمة المشغولة غاية الامران التفرغ له طرفان الاول الاداء في الوقت وهو ما كان ظاهراً من النص الموجب الاداء فيما ديل القضاء والسنخ او غيره دل على ان طريقة تعبر عنها تسليم المشل ايضاً فهذا دليل دفع الاشتغال الثابت للذمة بالايجاب السابق واليه يشير عبارة العلامة وشمس الائمة وغيرهما فانهم لم يقيدوا المسئلة بالقضاء بمثل فهو الاحتس بالقبول لان الدليل سابق اليه فانهم ١٢ لانظام الدين **له قوله** اداءه وانما كان اداءه لانه يكون بمنزلة قوله صوم يوم الخميس او يوم الجمعة وفي هذا في اي يوم صوم يكون اداءه فيكونان سوار ايضا في عدم لزوم العصيان ١٢ منه

فقط كما صرح به البعض اطلاقاً كما هو الظاهر لاكثر ان عدم ^{٤١} وهو المحقق صاحب الكشف ١٢

اقضاء صوم يوم الخميس صوم يوم الجمعة بدعي والى كان اداءه و ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩} ^{١٠٣٠} ^{١٠٣١} ^{١٠٣٢} ^{١٠٣٣} ^{١٠٣٤} ^{١٠٣}

له قوله الى الاسباب والشرايط معصية الواجب الاصل منسوبة اليها بالعرض والظاهر ان المنكرين لا ينكرون هذا بل انما انكروا الوجوب صريحا فالنزاع انظري وان انكروا هذا المعنى فقد ظهر فساد مولانا عبد العلي **له قوله** لو وجب ما يتوقف عليها الواجب من المقدمة ١٢ **له قوله** لزم تعقل الموجب له لان الايجاب بدون التعقل غير معقول والثاني باطل لانا كثيرا ما نرى شيئا ولتعقل عن المقدمات ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** لو كان صريحا وبالذات وليس المقدمة مأمورة الا بما مأمورة الاول بالعرض ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** صريحا فبشارة الى منع دعوى ابن الحاجب من لزوم تعقل الشرط ان الامر بالواجب لانه لا يلزم من جعل شيئا شرطا لتعلقه عند طلب ذلك الفعل

الاذا كان الامر بالشرط صريحا ولا نزاع فيه ولزوم الوجوب مطلقا مشترك بين الشرطي وغيره ١٢ منه **له قوله** ومن ههنا آه وعاصلا ان ايجاب المقدمة اذ هو امر استقبالي فلا يلزم تعلق الخطاب بنفسه بل تعلق الخطاب بايجاب الواجب كالف واليضا لم يجيب النية فان النية انما يجيب في الذي وقع الامر فيه صريحا ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** ولا وجوب نية علمان النية بعد صريح الامر بالمقدمة ايضا ليس بلازم عند الحقيقة كالوضوء للصلاة ١٢ منه **له قوله** اذا اشتبهت آه اقول صفة الاشياء انه دخل امرأتان في بيت واحد وقد تزوج احداهما من الوكيل لزيد ولا يعرف زيد زوجته بعينها دامت الوكيل قبل البيان ففي هذه الصورة اشتبهت المنكوة بالاجنبية ١٢ مولانا محمد معين **له قوله** بالكف عنها جميعا للاشتباه ومن ههنا اشتهران اللبس والحرام لا يثبتان الا وقد غلب الزام ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** احد كما طالق في التحريم بقرع تحريم الكل في هذه الصورة مناقض لمسئلة انه يجوز تحريم احد اشياء كما يحايه قلبا فعلها لا داخلا اقول المبرر فيما نحن فيه انما هو تبين البيان لا بوجه الاستماع القبول بل الحكم بالتحريم يتوقف على البيان فكان لا اشتباه تدبر ١٢ منه **له قوله** ليعلم وجود المغنيا فلم وجود المغنيا موقوف على دخولها وعموم التوقف في النيات كما هو حال بل انما يصح في البعض التي هي مقدمات المغنيا ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** وقيل ليقضيه آه وهو قول فخر الاسلام وانما ابن زيد خمس الائمة الشرعية وسد الاسلام واوليهم وتبادر من المتأخرين ١٢ منه **له قوله** وقيل نفس النبي آه القاضى ومما جوه قالوا اولاد الله نفس من شائنا ان تستغنى فقبل الثاني خروج من الاول وقيل بل الثاني نفر الاول ١٢ منه **له قوله** في النبي كذلك فانما انما استغنى الامر بالغا وقيل نفس الامم هو سواد كل نبي او شريفا وقيل اذا كان تحريا فقط وقيل ليقضيه كون

بالنظر الى الواجب الاصل لا المعاصي بالنظر الى الاسباب والشرايط قالوا لو وجب لزم تعقل الموجب قلنا هم وانما يلزم لو كان صريحا ومن لم يلزم تعلق الخطاب بنفسه وجوب النية في آه اذا اشتبهت المنكوة بالاجنبية حرمت لان الكف عن الحرام واجب وهو بالكف عنها ولو قال احدكما طالق حرمتا لان الاجتناب يقينا فيه اقول فالغاية داخله في المغيا ليعلم وجود المغيا مسئلة وجوب الشيء يتضمن حرمة صند وقيل يقضى كراهة صند وقيل نفس النبي عن فمهم من عم في امر الواجب الذي يجعلها نهييا عن الضد تحريما وتزاهيا ومنهم من خصص بامر الوجوب وقيل ليس نهييا ولا متفهما عقلا وعليه المعتزلة دعاة الشافعية ثم في النبي كذلك الا ان الامر في عن جميع الاضداد بخلاف النبي فانه امر باحد اضداده وقيل لانا ان الامتناع عن الضد من لوازم وجوب الفعل واللوازم مجعولة يجعل الملزوم لا يجعل جديد والا لزم امكان الانفكاك

العقد بغيره ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** وقيل لا اي قالوا ان الامر ليقضيه حرمة العقد او انكروا مثلا لكن النبي ليس كذلك ولا اذ اذ بعد قوله ثم في النبي كذلك تمام ١٢ منه **له قوله** لانا ان الامتناع آه والا فان جاز الاتيان بالعقد مع وجود الفعل به تقع التفناد والا ارتفع الوجوب واذا كان من لوازم الوجوب فيحقق وجوب الامتناع من الضد فلزم حرمة بعبية الوجوب بخلافه وهو المراد من المتضمن كما ان جعل الملزوم هو بعينه جعل اللازم ولا يحتاج الى جعل كذلك لا يحتاج الامتناع عن العقد الى موجب سوى موجب الفعل فالمصم افاد هذا المعنى بالتمثيل وقال واللوازم آه ١٢ عبد العلي

قوله وبمثلہ یقال آہ ای الاشتغال بصد من لوازم تحريم الفعل لے آخر القدمات ۱۲ منہ **قوله** وفيه شئ اشارة الى ان النهي هو الكف عن الفعل لا التوقف على الاشتغال بفعل اشركا نهى عن الحركة لا يتوقف على ايجاب التسكون لموازان يكون عدويا القول بان الكف نفسه فعل مطلوب فيكون مأمورا بخروج عن محل النزاع قد بر ۱۲ منہ **قوله** كما في ايجاب القدره فعله هذا اذا ترك الواجب مع الاشتغال بالصدنا المعصية واحدة هي معصية ترك الواجب وانما ينسب الی الصدنا بالعرض وعلى هذا فلا يلحق ان يجازى في هذا الحكم ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** على الممتنع الحرام هذا رد على ما قال من اقتضاه كراهية الصدنا صله انه يلزم على هذا التقدير اطلاق المكروه على الممتنع وهو الحرام بالحقيقة مع انها قبايان نوعا واطلاق احد المتباينين على الآخر محال وجبة اللزوم ان صد الواجب يكون مفوتا له ومفوت الواجب حرام بلا شبهة وقد قيل بكونه فيلزم اطلاق المكروه على الممتنع الحرام ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** ان قلت

وبمثلہ یقال فی النبی فیہ شئ فالخطاب واحد بالذات والتقاوی بالاصالة ^{بها ۱۲}

والسبعية كما في ايجاب المقدمة ومن ههنا قيل يقضى كراهية صدنا ^{فبالاصالة لواجب وبالقبعية للكف عن الصدنا ۱۲ الامر بشئ ۱۲}

فان خطا الضمن انزل من بالصریح لكن يلزم اطلاق المكروه على الممتنع ان قلت فالامر بالشئ نهي عن صدنا عينا والنهي عن ^{لے ادون مرتبة ۱۲ من القبول المذكور ۱۲}

الصد لا يستلزم الامر بالصد الآخر تحجيذا فهذا الصد مني عنه عينا ^{من الصدنا ۱۲}

وما موربه تحجيذا ههنا قلنا لا مكان بالنظر الى شئ لا ينافي الامتناع ^{جمع الوجوب ۱۲}

بالذات ولا الامتناع بالنظر الى شئ اخر لا يقال يلزم على الاول حرمة ^{كذلك المأمور به والوجوب بالنظر الى شئ لا ينافي الحرمة بالنظر الى شئ اخر ۱۲}

الواجب كحرمة الصلوة من حيث انها صد الحج وبالعكس وعلى الثاني ^{فان من العاجبات ما هو عند لواجب اخر ۱۲}

وجوب المحرمات ولو تحجيذا كوجوب الزنا لانه ترك الواطئة وبالعكس تقوى ^{في الاول الامر يقضى الاستيعاف لا يكون نهيا عن الصد اما فيمكن ۱۲}

في الاول الامر يقضى الاستيعاف فلا يكون نهيا عن الصد اما فيمكن ^{اي لا يلج الجواب عن الاول ۱۲}

فعل ضد الواجب في وقت اخر اذ من ههنا قيل ان الشرط ان يكون الوا ^{في حرمة الواجب ۱۲}

مضيقا لكن يلزم ان لا يكون الحج ووقت العمر ان يقال ذلك وقت نظر اليه ^{من بين طهر العباد ۱۲}

من حيث هو وفي الثاني اليقين للدليل اصله اخرج المحل من وتخييد ^{لحرمة ۱۲}

آه تقرير السؤال اذا فرضنا القيام مأمورا به قد كلف يقتضيه ان يكون كل واحد من القعود والاصطباح منيها عنه عينا بحكم ان ظاهر الامر يستلزم النهي عن جميع الاضداد والنهي عن القعود يقتضيه الامر بالاصطباح تحجيذا بحكم ان النهي امر باحد الاضداد فالاصطباح يكون نهيا عنه عينا او مأمورا به تحجيذا فيكون متفعا وجائزا او تقرير الجواب منع الاستحالة وذلك لان امكان الاصطباح بالنظر الى القعود النهي عنه لا ينافي امتناعه بالذات بان فرض كونه منيها عنه لذاته ايضا ولا امتناع بالنظر الى شئ اخر وهو القيام فقيام الامتناع تؤمنه في الجواب لا يقال مكان الاصطباح لازم لا امتناع القعود وامتناع القعود لازم لوجوب القيام فامكان الاصطباح لازم لوجوب القيام وقد فرض ان امتناعه لازم لوجوبه فاجتمع الامكان والامتناع بالنظر الى شئ واحد لانا نقول ههنا جهتان فالاصطباح من حيث انه ضد القيام ممتنع بالنظر الى مكان الامكان والامتناع بالحقيقة بالنظر الى شئين **قوله** من حيث انها صد الحج اذا لاركان الصلوة لا تجامع الاركان الحية ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** نهيا عن الصدنا مما يل في هذه الاضداد ولا شناعة في الالتزام فاداء الصلوة نحو كون الحج بها متر وكا حرام التبتة ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** من ههنا قيل آه لا يقال لشكل هذا بالواجبات الدائمة كالايان لانا نقول هو من قبيل الادراكات وكون الافعال ولو سلم فليس من قبيل ما يعناده فعل من الواجبات بل هو شرط لصحتها بكذا قيل انقول لا ينقص الدليل بالافعال بل يحرم في الادراكات ايضا ولذا قالوا ان الامر بالايان نهى عن الكفر بل الحق ان يقال لا تضاد في العقائد الحققة باعتبار التقا في المدركة اوقى الخزانة نعم باعتبار حدوث الايقاعات لها تضاد وذلك لا امتناع لوجبه النفس الى الحكيم تفصيلا فيحدث مرتبا ومعنى معا ولذلك اختلفت في اول واجبات فيقول الايمان بالصد وقيل بل المقدمه كما فصل في موضع هذا ۱۲ منہ **قوله** مضيقا فان الموسع لا يجب حرمة الصد اذ يجوز تركه الاوضح انه لا حاجة الی هذا التقليد اذ كما انه يجب الموسع في جزاء واجرام الوقت لك يحرم الاشتغال بصدنا او اضداوه فيه فان الحرمة على حسب الوجوب ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** اي حرمة الحج من حيث انها صد الصلوة ۱۲

١٤ قوله خلافا للغزالي وسائر الشافعية قالوا ان الجواز باق والحنفية قالوا ان ذلك المشروع قد نسخ والجواز ان ثبت فبدليل اسخر فان لم يوجد فهو على الحرمة والمعنى اشار اليه الى دليل الشافعية بقوله لان الوجوب آه لان نظام الدين **١٥** قوله يتضمن الجواز فان الواجب ما يجوز المباشرة به مع حرمة الترك فغاية امران الاول الجواز والثاني عدم جواز الترك **١٦** لان نظام الدين **١٧** قوله وانما نسخ لا ينافي في اي لا ينافي في الجواز فان حاصله ان الوجوب غير ثابت وهو يتبع مع الجواز **١٨** لان نظام الدين **١٩** قوله فيبقى على ما كان من الجواز وانما تنفى الجرح في الترك اعلم ان الجواز الذي كان يفهم هو الجواز المقارن للجرح في الترك لا الجواز الاظم منه ومن الابته فان الامر ليس الا لطلب الفعل احتمالا غير مبدطريان النسخ لم يبق هذا الجواز للمقارن للجرح في الترك التيمم ومطلق الجواز الشامل لا دليل عليه اذا كان دليلا لم يبق من الذي اليد فالجواز الذي كان يتبينه الامر لم يبق والذم يدعون بقاره لا دليل عليه فانهم فانه وقتئذ **٢٠** مولانا بعد العلي **٢١** قوله قلنا يتقوم بفصل اسخر وهو عدم الجرح اقول هذا التاميم الصحيح في الجنس والفصل الذي يجازي لها المادة والصورة واما ما الذان ليسا كذلك والوجوب من قبيل الثاني كما لا يخفى فلا يسوغ التفصي عنه فمقال **٢٢** منه **٢٣** قوله وهو عدم الجرح آه ليويد ذلك ما ذكره الحكماء في الكون والفساد حيث قالوا ان المادة يتخلق عن صورة وتكون بصورة الاثر مع بقار المادة بجاء وقد قالوا ان الجنس ما يؤخذ عن المادة والفصل عن الصورة ويحقق ذلك في العموم الحكيمه فارجع اليها **٢٤** قوله فبقى جمادا واحدا حاصله المنع على المقدمة القاكرة ان الجنس يرتفع بارتقاء بل انما هو مسلم اذا كان الجنس متقوما لفصل واحد مرتفع او لفصول كلها مرتفعة وهو بهنظام **٢٥** لان نظام الدين **٢٦** قوله ان الجواز فالجواز له معان احدها الامكان الخالص الشرعي واما الامكان الخالص العقلي من جملة معانيه في العقليات وليس ههنا في عوت الفقهاء والثاني مقابل الحرام والثالث مقابل الحلال والرابع ما لا يشتمل على مصلحة ومفسدة وجوبا واما الاثر عا كالمباح والاعتقاد كفعل الصبي والخامس المشكوك فيه نظر المجتهد ثم عا كما في تعارض دليلين او عقلا كما اذا لم يكن هناك دليل ثم قد يفسر الشك بالاستتوار وقد يفسر بالاحتمال والجواز يكون له بالاعتبارين منه **٢٧** قوله الواحد بالجنس آه الذي له وحدة جنسية بحيث يندرج تحته انواع مختلفة **٢٨** قوله ومنع الزمان حقيقة لمن منافية للحقيقة التي فلوا اجتماعي فعل واحد لزم ان يكون شئ واحد هو ذات الفعل متقنيا للتنايين قوله كقاعدة الجواز ان يكون شئ واحد باعتبار نوع متقنيا لمعنى باقيا نوع اخر متقنيا للقيح **٢٩** قوله ومنهم قصد التعظيم

ولا صحاب سائر المذاهب وجه صعيقة مذكورة في المطبات
الاخر لثي مرت ١٢ في الاستدلال ١٢

مع ما عليها فارجع اليها مسئلة اذ السخر الوجوب ببقى الجواز خلافا

للغزالي لان الوجوب يتضمن الجواز والناسخ لا ينافي فيه فيبقى على ما

كان قبل الجنس يتقوم بالفصل فيرتفع بارتقاعه قلنا يتقوم
دليل بقار الجواز ١٢ في الاستدلال على الذمب الحنفية ١٢

لفصل اخر وهو عدم الجرح على الترك كالجسم الناهي يرتفع غوة
الذي هو الجنس يتقوم بفصول من التمر والجاذية ١٢ فضل الوجوب ١٢

فبقى جمادا افتدبرا علم ان الجواز كما يطلق على المباح يطلق على ما

لا يمتنع شرعا وعلى ما لا يمتنع عقلا وعلى ما استواء امران فيه

شرعا وعقلا وعلى المشكوك فيه كذلك هذا مسئلة يجوز في

الواحد بالجنس اجتماع الوجوب والحرمة كالسجود لله وللشمس
ان يكون نوع منه واجبا ونوع اخر حراما ١٢

منع بعض المعتزلة مكابرة وصرهم الى قصد التعظيم لا يجيد انما الكلام
لا يفتت اليه ١٢ في هذا المقام ١٢

الواحد بالنوع فاما ان يتحد فيه الجهة حقيقة او حكما كما اذا تساديا

فذلك مستحيل بل تكليف محال ويتعد كالصلوة في الدار المغضوبه

الجمهور تصح وقال القاضي لا تصح وليسقط الطلب استبعاد الامام

آه اي قوله ان سجود الشمس ليس بمعصية بل قصد لعظيمها لا يتعد لان قصد تعظيمه ايضا واجب ولا معنى للتفويض بانفال الجوارح اجدهم الدليل **٣٠** قوله انما الكلام آه هذا الوجه من قوله في الواحد بالجنس لانه لا تكليف الا بالنوع حقيقة لان الشخص بعد وجوده لان الحقيقة النوعية المتعقلة لا يحث لايكريم الا باعتبارين بخلاف الواحد بالجنس لان الفصل هناك مقوم وقسم **٣١** قوله بل التكليف محال آه فان التكليف بالايهاب علم بان العقل يجوز فعلا التكليف بالتحريم حكم بان لا يجوز والحكم بالتفويض محال فية فية **٣٢** قوله وليسقط الطلب هي ان الصلوة المفروضة في الدار المغضوبه وان كانت حراما لكن ليسقط عند الطلب قد يسقط الفرص عند فعل معصية لكن يشرب مجاحتي من او ليسقط عنه الفرص اقول ويسقط المعصية عند الحنفية فانه ثبتت الاسقاط ولهذا يندفع استبعاد الامام الرازي حيث قال المصير الى سقوط الامر عن منكم من الاشكال ابتداء واما بسبب معصيته لا اصل له الشرع **٣٣** منه **٣٤**

قوله لنا عدم اتحاد المتعلقين حقيقة آه حاصله ان المأمورية قد وجد جميع اركانها وانما الشبهة في الشرط وهي ايضاً متحققة ولقي الامر في الموانع وهو اجتماع الحرمة وهو يمتنع تحقق ايضا فان الصلوة حقيقة الافعال المحصورة وليس في تلك ما تؤذي ان لا يقارن بمعصية فهي مصدر المأمورية وحقيقة الغضب هو ازالة اليد الغير بغير اذنه وهذا امر الصلوة امر في الصلوة في الارض المحصورة انما اجتماع امران واجب حرام ولا مضايقته فيه هذا هو معنى الصحة مثاله كما اذا صام مع معصية كالاباق من المولى ونحوه فان الصوم صحيح فان كان مجاور المعصية ١٢ ملا نظام الدين **قوله** وكون من حيث انه غضب وتعد على ملك الغير فبالحجة الاولى يكون واجبا وبالجملة الثانية حرمانا فلا اتحاد في المتعلقين اصلاً فلا استخالة ١٢ مولانا عبد الحلوم **قوله** قيل في حواشي مرزا جان لان لم ان الكون في الغضوب من حيث انه صلوة واجب حتى يجتمع الوجوب مع الحرمة فالما يكون واجبا وتناول الامر بالصلوة وهو ممنوع اذا نهى عن الكون آه ١٢ عبد الحلوم

الرازي عند احد اكثر المتكلمين الجبائي لا يصح ولا يسيق لنا عدم

اتحاد المتعلقين حقيقة فان الكون الحيز وان كان احداً بالشخص

لكنه متعدي باعتبار انه كون من حيث انه صلوة وكون من ان غضب

قيل النبي عن الكون المكان المفضو يدل على ان الكون المطلوب

في الامر بالصلوة غيره اقول الدالة لانه منو فانها فرع التصا لا تجوز

الاجتماع نظر الى ان الامر مطلق كما هو حقيقة فابن الدالة فصار

كما امر عبد بالخياطة وهي عن السفر فخط وسافر فانه مطيع عاص

قطعا والنقض بصوم النحر مدقوع بان التخلف ممنوع فعند ما يخرج

عن العهد بالصوفية ولو سلم فهو مانع وهو النبي الدليل على فساد

الصوم فيه بخلاف النبي عن الغضب فانه لا يدل على فساد الصلوة

والجواب بتخصيص الدعوى بان كان بينهما عموم من وجه يدفع النقض

عن عموم الدليل لان يقال العام مطلقا لحقيقته في التحصيل

الحقيقة الخاص لا اتحاد الجمل فيلزم اجتماع الحسن القبر في الحقيقة

قوله الجواب بتخصيص الدعوى آه اجاب ابن الحاجب غيره عن النقض بصوم يوم النحر بان النزاع فيما يمكن تعقل الفكاك كل من الجهتين عن الآخر وهذا ليس كذلك بناء على ان المعصية لا ينقل عن المطلق ودفعه بانه لا ينفع لان الدليل عام فان مداره على ان لا مانع الا لزوم اجتماع المتضادين وعند تغاير الجهتين لا يلزم او الحال بل جهة كان محلا لاحدهما دون الآخر فتغاير الحال اعتبارا اقول لو قرر النقض بان في صوم يوم التجهتين كونه قادرا بالندرو كونه في يوم التجهتين لعموم من وجه لم ينفع التخصيص اصلاً لانه يكون حججاً كالصلوة في الدار المغصوبة فلا جواب الا بالتزام او بايداً وانما منع قد بر ١٢ منه **قوله** لا يدرى ان كان الدليل ليس بخاص بان كان بين الجهتين عموم من وجه اذ مقدماته جارية في صوم يوم النحر ايضا اذ لا تضاد عند اختلاف الجهتين فهو علم ولم يورد النقض على الدعوى بل على الدليل فكيف يقيد بتخصيص الدعوى في الدعوى ١٢ المذموم

مع الحرمة فالما يكون واجبا وتناول الامر بالصلوة وهو ممنوع اذا نهى عن الكون آه ١٢ عبد الحلوم **قوله** قيل النبي عن الكون في المكان آه هذا ما منع على قوله عدم اتحاد المتعلق فان الصلوة كون في الارض المغصوبة وكل كون كذلك فهو منهي عنه **قوله** صلوة نهى عنه وهو مأمورية فيكون متعلق الحرمة والوجوب امر واحداً وهو الصلوة وانما معارضة وحاصلها ان ذلك غير صحيح فان الكون فيها منهي عنه فالصلوة فيها غير صحيح لان ذلك يدل على ان المطلوب الكون في غير المغصوب **قوله** ان لم يكن شي واحد مأموراً به وهو ما ١٢ ملا نظام الدين **قوله** الدلالة اي دلالة العج من الكون في الغضوب على ان الصلوة المطلوبة في الصلوة فيه ١٢ مولانا عبد الحلوم **قوله** كما هو حقيقة مع تغاير الجهة والمحل على الحقيقة ضروري اقال يصرف صارت ١٢ **قوله** والنقض بصوم يوم آه يعني لو كلف تعدد الجهة في الصلوة لزم صوم يوم النحر لكونه مأموراً به اذ الله من حيث انه عموم ومنها عنه من حيث ان في يوم النحر فاجيب اولاً بفتح لطلان التالي فان عند الحنفية بمنقذ التذرية وعليه القضاء فلو صام خرج عن هبة التذرية ولو عصى من حيث مخالفة النبي والدلائل كما هي مطلقة في الصلوة باعتبار المكان كذلك مطلقة في الصوم باعتبار الزمان كما لا يخفى على المتتبع واقبل قوله تعالى وليؤذونهم وثانياً باننا سلمنا المختلف لكنه مانع فلا يغير ذلك المانع هو النهي عن الصوم فيه وهو يدل على الفساد شرعاً اقول لك ان تقول كما ان النهي يدل على الفساد كذلك الامر يدل على الصحة وقد فرض جهتان فينبغي ان يكون كالصلوة ويمكن ان يجاب بان الصلوة المرجوة لا يغير مع المفردة الرجحة بالاتفاق ولا شك ان الامراض عن صياغة التذرية راجحة كيف لا وقد اجتمعت على كون الصوم فيه معصية فليتدبر ١٢ منه **قوله** الجواب بتخصيص الدعوى آه اجاب ابن الحاجب غيره عن النقض بصوم يوم النحر بان النزاع فيما يمكن تعقل الفكاك كل من الجهتين عن الآخر وهذا ليس كذلك بناء على ان المعصية لا ينقل عن المطلق ودفعه بانه لا ينفع لان الدليل عام فان مداره على ان لا مانع الا لزوم اجتماع المتضادين وعند تغاير الجهتين لا يلزم او الحال بل جهة كان محلا لاحدهما دون الآخر فتغاير الحال اعتبارا اقول لو قرر النقض بان في صوم يوم التجهتين كونه قادرا بالندرو كونه في يوم التجهتين لعموم من وجه لم ينفع التخصيص اصلاً لانه يكون حججاً كالصلوة في الدار المغصوبة فلا جواب الا بالتزام او بايداً وانما منع قد بر ١٢ منه **قوله** لا يدرى ان كان الدليل ليس بخاص بان كان بين الجهتين عموم من وجه اذ مقدماته جارية في صوم يوم النحر ايضا اذ لا تضاد عند اختلاف الجهتين فهو علم ولم يورد النقض على الدعوى بل على الدليل فكيف يقيد بتخصيص الدعوى في الدعوى ١٢ المذموم

له قوله مفهوم احد ويكون هذا المفهوم عنوانا وشرحا للنهي عنه غير مقصود بالذات بالنهي ١٢ عبد العلي **٤٤** قوله اتسعت به الطبيعة في الجملة اليه في اشارة الى وضع ما يمكن ان يقال انه يلزم من لزوم اتساع الطبيعة لا تصان الفرد صدق قولنا كلما كان زيد معدوما كان الانسان معدوما وكذا يلزم من لزوم انعدام الفرد لا تصان الطبيعة صدق قولنا كلما كان الانسان معدوما كان معدوما مع كذب النتيجة اللازمة من المتقدمين اعني كلما كان زيد معدوما كان الانسان معدوما ووجوب دفع ان اللازم من عدم الفرد عدم الطبيعة في الجملة والملزوم لعدم الافراد وهو عدمها بالكلية فتأمل ١٢ منه رحمه الله **٤٥** قوله نحو لا تاكل السمك واللبن اي مجموعها وبذا النحول ليس بالحقيقة من اتحاد تعلق الترك باحد اشياء الالهانه تسامح ١٢ مولانا مولوي عبد العلي رحمه الله **٤٦** قوله والانه انرج من عطف الجملة ليعاود في الشقوق بمعنى الترك يكون الترويض بين الترك ولا يخفى عليك ان مال الانحاء الثلاثة

جميع الافراد نحو لا تطع اثنا وكفورا والثاني ان يتعلق بمصدق

عليه مفهوم احد ها يفيد ما عدم هذا الوعد ذلك ويتعلق

بمفهوم احد ها بالعرض بناء على ان كل ما التصف به الفردان تصف به

الطبيعة في الجملة فلا يفيد عموم السلب الثالث ان يتعلق بالمجموع

يفيد عدم الاجتماع وذلك فيما اذا كان العطف بالواو لا تاكل

السمك واللبن والرابع ان يكون الترك نفسه مبالا المترادف وذلك

اذا كان العطف باو والمقصود من الجمع نحو لا تاكل السمك واللبن

والاظهر انه من عطف الجملة على الجملة هكذا ينبغي ان يتحقق

مسئلة للمندوب هل هو مامور به فعند المحفظة لا الاجازة

او قيل عن المحققين نعم حقيقة لنا ان الامر حقيقة في

القول المخصوص فقط وذلك القول حقيقة في الجار فقط

وايضا لو كان لكان تركه معصية لا مخالفة الامر ولو كان

فكلامهم بالسواك عند كل وضوء لانه نذيرهم اليه

اللازمة واحدا ونما الافتراق في الطرفين فان المقصود في الاصل منع الجمع ١٢ مولانا عبد العلي **٤٧** قوله بل هو مامور به عليه بل على سبيل الحقيقة ام لا **٤٨** قوله في القول المخصوص آه فالصغرى والكبرى من المسلمات بين الحفيين قد استدل عليهما في فضل الامر فارجع اليه ١٢ منه **٤٩** قوله وذلك القول حقيقة في الايجاب فقط فالامر حقيقة فيه قال واقف الاسرار الالهية قدس سره لان يكون اللفظ حقيقة في لفظ لا يلزم ان يكون حقيقة فيما هو حقيقة فيه بل هو حقيقة مطلقا سواء كان هذا اللفظ حقيقة او مجازا لا ترى الفاعل حقيقة في القول المخصوص ان كان فيه الفاظ مجازية وان

ان يقال الواو في قوله وذلك القول آه للحال عن القول المخصوص والحاصل ان الامر حقيقة في القول المخصوص حال كونه للوجوب فالندوب ليس مامورا به لعدم الحتم هناك لكن ينبوع من هذا التوجيه لبعض عبارات الكتب الاخرى نعم انه دليل مستقل ١٢ مولانا عبد العلي

٥٠ قوله ايضا لو كان الامر حقيقة في المندوب كما يقول المخصوص لكان تركه اي ترك المندوب محصية والتالي باطل بالاتفاق والبيان والملازمة لانها اي المحصية مخالفة الامر حقيقة او حكما كما في

مباشرة النهي عنه واما ان المحصية مخالفة الامر فلعله تعالى فصيبت امرى وقوله تعالى فليحذر الذين يخافون عن امره ان يقسم فتنة او يصيب عذاب اليم واصحابه الفتنة لا يكون الا مع المعصية والقول بان امره مأمور به بعيدا عن ارباب اللفظ مطبقون على ان المعصية مخالفة الامر فقد بر ١٢ ملا نظام الدين

٥١ قوله ولما صح الجم اي ولنا ايضا انه لو كان الامر حقيقة في المندوب وصح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو لان اشق على امتي لامرهم بالسواك

اه رواه النسائي وفي رواية البخاري لامرهم بالسواك مع كل صلوة والتالي باطل واما الملازمة فدليلة قوله لانه صلى الله عليه وآله وسلم مذموم الة مذموب الامة اليه اي الة السواك ولو كان المندوب مامورا به لكان السواك كذلك فلا يصح لامرهم فان مراده مخالفة المشقة اتقنت الة احد الامر بالسواك مع انه مامور فيجتمع النقيضان ١٢ ملا نظام الدين

رحمة الله تعالى عليه

رحمة الله تعالى عليه

١٥ قوله لانها نوعان للحكم فان المباح ما اذن الشارع بالتحخير بين الفعل والترك الواجب اذن فيه الشارع بالالتزام ولا شبهة في ان هذين المادونين مندرجان في مطلق المادون من قبل الشارع اندراج امرين متباينين في اعم وهو المادون لقبوله وهما نوعان للحكم فلا يكون احدهما من جنس الاخر ١٢ لان نظام الدين **١٥** قوله وهو جزء حقيقة الواجب لانه المادون في الفعل مع الجرح في الترك ١٣ مولانا عبد العلي **١٥** قوله هو لاعتباري فعلا وتركيا اي يجوز فعلا كما يجوز تركه ولا شك في ان هذا المعنى ليس من جنس الواجب اذ لا يجوز تركه كالمباح فاين هذا من ذاك ١٢ مولوي معين **١٥** قوله ولعل النزاع لفظي النزاع بين كون المباح من جنس الواجب اطلاقا نزاع لفظي لا يقم احد الطرفين مراد للآخر حتى لو فهم لما اكره اذ ان في اراد بامر مباح ما يكون جائزا للفعل والترك والواجب ليس لك فلم يجعل من بجزء والمثبت للجنسية اراد بالمباح المادون المطلق والواجب ايضا مادون فجعله من حقه

بالتحخير في لا تكون الا بعد الشارع خلا فالبعض المعتزلة و قد تقدم مسألة المباح ليس بجنس للواجب **١٥** قوله لانها نوعان للحكم وظن انه جنس لان المباح هو المادون في الفعل وهو جزء حقيقة الواجب قلنا لان ذلك تمام حقيقة المباح بل هو المتساوي فعلا وتركاً ولعل النزاع لفظي مسألة المباح ليس بواجب خلافا للكعبى واحتج بان كل مباح ترك حرام وكل ترك حرام واجب ولو خيرا او ما قال بكلمة لولان عند الحرام لو كان واخذه كالحركة والسكون فالصند واجب عينا ١٢ لان نظام الدين **١٥** قوله اما اوله فلما ان نظام آه اقول يمكن رفع الاول بانه لا بد في ترك الحرام من احد الامرين اما عدم المقتضى او وجوب المانع حينئذ قلنا ان ليقر الدال بهذا كل مباح ترك حرام ولو بدلا وكل ترك حرام كذلك واجب ولو خيرا او فيه ما فيه ١٢ **١٥** قوله هو المانع لوجود الحرام وكيف لا وان عدم المقتضى كات في عدم الحرام فوجود المباح بعد ذلك لا يدخل له في عدم الحرام قال في الحاشية لدفعه انه لا بد لترك الحرام من احد الامرين اما عدم الارادة او فعل المباح فكل واجب ولو خيرا ثم قال وفيه ما فيه وجه ان المقتضى لعدم الذات هو عدم الامادة واما المانع فعلة بالبرهن لا ينسب اليه عدم الاعد وجود المقتضى فان عدم الاشئ محض لا يصلح الوجوب ولو اريد الكف فلان نزاع في وجوبه قال في البدل وغيره الحق انه لا يخلص عنه بعد تسليم ان مقدمة الواجب واجبة فان فعل المباح مقدمة لترك الحرام الذي هو الواجب وهذا ليس بشئ لان المقدمة لا يجب الامادمت مقدمة وفعل المباح ليس بمقدمة الترك الاعد وجود القصد الى الحرام واما قبله فلما توفقت الترك على الفعل المباح فانه يتفق بانتقار المقتضى لا بفعل المباح الذي هو المانع فحينئذ لا يلزم وجوب المباح الاحال القصد الى الحرام ونحن نلتزمه وعلى هذا ينبغي ان يقيد مسألة وجوب احد صند الحرام بما اذا كان مقوتا دني وقت التعريف لا مطلقا فلما اراد انه حينئذ يبطل ما ادعيتهم من وجوب احد صندا والحرام وان قول الكعبى ملازم لما ادعيتهم فلا يتم منكم مخالفة فانهم ١٣ مولانا عبد العلي

المطلق والواجب ايضا مادون فجعله من حقه
 فالمثبت للمادون خيري فهمه الثاني حتى لو فهمه لا يثبت امره
 والثاني نافي لامر اخر لا يعلم المثبت حتى لو علمه لتفاه
 ايضا وما وقع الاشتباه لهما الا بالاشتراك اللفظي
 وهو المعنى من النزاع اللفظي ١٢ مولوي محمد معين **١٥**
١٥ قوله خلافا للكعبى والمسئلة غير محتاجة الى الدليل
 فان المباحته والوجوب متباينان بقية امر الكعبى فانه
 خلاف الظاهر فان مذهبه ان كل ما يفرض مباحا فهو
 واجب ظاهرا فاسد فان المباح في سعة الترك
 والواجب ليس فلا بد من كشف الغطاء في شبهة
 ١٢ لان نظام الدين **١٥** قوله بان كل مباح ترك
 حرام لان كل مباح فهو ضد مقوت للحرام وهو المعنى
 من الترك للحرام ١٢ لان نظام الدين **١٥** قوله
 وكل ترك حرام واجب ولو خيرا كما مر فيما قبل ان ضد
 الحرام واجب خيرا او ما قال بكلمة لولان عند الحرام
 لو كان واخذه كالحركة والسكون فالصند واجب عينا
 ١٢ لان نظام الدين **١٥** قوله اما اوله فلما ان نظام
 آه اقول يمكن رفع الاول بانه لا بد في ترك الحرام من
 احد الامرين اما عدم المقتضى او وجوب المانع حينئذ
 قلنا ان ليقر الدال بهذا كل مباح ترك حرام ولو بدلا
 وكل ترك حرام كذلك واجب ولو خيرا او فيه ما فيه ١٢
١٥ قوله هو المانع لوجود الحرام وكيف لا وان
 عدم المقتضى كات في عدم الحرام فوجود المباح بعد ذلك
 لا يدخل له في عدم الحرام قال في الحاشية لدفعه انه لا
 بد لترك الحرام من احد الامرين اما عدم الارادة او فعل
 المباح فكل واجب ولو خيرا ثم قال وفيه ما فيه وجه
 ان المقتضى لعدم الذات هو عدم الامادة واما المانع
 فعلة بالبرهن لا ينسب اليه عدم الاعد وجود المقتضى
 فان عدم الاشئ محض لا يصلح الوجوب ولو اريد الكف
 فلان نزاع في وجوبه قال في البدل وغيره الحق انه لا يخلص
 عنه بعد تسليم ان مقدمة الواجب واجبة فان فعل
 المباح مقدمة لترك الحرام الذي هو الواجب وهذا ليس
 بشئ لان المقدمة لا يجب الامادمت مقدمة وفعل المباح ليس
 بمقدمة الترك الاعد وجود القصد الى الحرام واما قبله
 فلما توفقت الترك على الفعل المباح فانه يتفق بانتقار
 المقتضى لا بفعل المباح الذي هو المانع فحينئذ لا يلزم
 وجوب المباح الاحال القصد الى الحرام ونحن نلتزمه وعلى
 هذا ينبغي ان يقيد مسألة وجوب احد صند الحرام بما اذا
 كان مقوتا دني وقت التعريف لا مطلقا فلما اراد انه
 حينئذ يبطل ما ادعيتهم من وجوب احد صندا والحرام وان
 قول الكعبى ملازم لما ادعيتهم فلا يتم منكم مخالفة
 فانهم ١٣ مولانا عبد العلي

بالتحخير في لا تكون الا بعد الشارع خلا فالبعض المعتزلة و قد تقدم مسألة المباح ليس بجنس للواجب **١٥** قوله لانها نوعان للحكم وظن انه جنس لان المباح هو المادون في الفعل وهو جزء حقيقة الواجب قلنا لان ذلك تمام حقيقة المباح بل هو المتساوي فعلا وتركاً ولعل النزاع لفظي مسألة المباح ليس بواجب خلافا للكعبى واحتج بان كل مباح ترك حرام وكل ترك حرام واجب ولو خيرا او ما قال بكلمة لولان عند الحرام لو كان واخذه كالحركة والسكون فالصند واجب عينا ١٢ لان نظام الدين **١٥** قوله اما اوله فلما ان نظام آه اقول يمكن رفع الاول بانه لا بد في ترك الحرام من احد الامرين اما عدم المقتضى او وجوب المانع حينئذ قلنا ان ليقر الدال بهذا كل مباح ترك حرام ولو بدلا وكل ترك حرام كذلك واجب ولو خيرا او فيه ما فيه ١٢ **١٥** قوله هو المانع لوجود الحرام وكيف لا وان عدم المقتضى كات في عدم الحرام فوجود المباح بعد ذلك لا يدخل له في عدم الحرام قال في الحاشية لدفعه انه لا بد لترك الحرام من احد الامرين اما عدم الارادة او فعل المباح فكل واجب ولو خيرا ثم قال وفيه ما فيه وجه ان المقتضى لعدم الذات هو عدم الامادة واما المانع فعلة بالبرهن لا ينسب اليه عدم الاعد وجود المقتضى فان عدم الاشئ محض لا يصلح الوجوب ولو اريد الكف فلان نزاع في وجوبه قال في البدل وغيره الحق انه لا يخلص عنه بعد تسليم ان مقدمة الواجب واجبة فان فعل المباح مقدمة لترك الحرام الذي هو الواجب وهذا ليس بشئ لان المقدمة لا يجب الامادمت مقدمة وفعل المباح ليس بمقدمة الترك الاعد وجود القصد الى الحرام واما قبله فلما توفقت الترك على الفعل المباح فانه يتفق بانتقار المقتضى لا بفعل المباح الذي هو المانع فحينئذ لا يلزم وجوب المباح الاحال القصد الى الحرام ونحن نلتزمه وعلى هذا ينبغي ان يقيد مسألة وجوب احد صند الحرام بما اذا كان مقوتا دني وقت التعريف لا مطلقا فلما اراد انه حينئذ يبطل ما ادعيتهم من وجوب احد صندا والحرام وان قول الكعبى ملازم لما ادعيتهم فلا يتم منكم مخالفة فانهم ١٣ مولانا عبد العلي

قوله مصادمة الجمادات للاجماع فلا يسمع وذلك للاجماع على ان الفعل ينقسم الى المباح والواجب والمكروه والمنذور والاقسام متباينة فلا شئ من المباح
 لو اجب ١٢ قوله بالنظر الى ذات الفعل انه ومن ههنا يظهر ان ما احتج به ابن الحاجب على الكعبى ان الامر يطلب يستلزم ترجيح المأمور به والمباح لا ترجيح فيه للتساوى طرفيه
 فلا يكون مأموراً بغيره بحيث لا ان اداد التساوى لذاته فمسلم لكن لان قوله فلا يكون مأموراً به وان اراد من كل الوجوه فمنوع ١٢ منه ١٢ قوله للمباح قد يصير واجباً آه لا
 يقال انقلاب الحقيقة محال لانا نقول للوجوب بالغير لا ينكح الاباقر لذاته على انه مثل انقلاب العناصر وانما لم يكن لذاته واجباً لان العبرة للاجتماع ١٢ منه ١٢ قوله للشافعى
 رحمه الله تعالى اراد بالمباح ما اذن في الفعل وهو اعم
 من المنذور والامباح وهو للوجوب بالشرع
 ثم انه على هذا التقدير ايضا لا بد من دعوى بمنزلة كما
 يدل عليه قوله قد يصير وعلى هذا فليتأمل في خلاص الامام
 الشافعى فانه يقول للوجوب الحج والعمرة بعد الشروع
 فاذا اراد في عنوان المسئلة ما في كتب مشايخنا
 المتفحيط بالشرع وخلافه ١٢ مولانا عبد العلى
 قوله لا يستلزم عقلاً ولا شرعاً متممهما اى بقا
 هذا التغيير ودهامنا عقلاً قطاراً وما شرعاً فعلان الحج
 النقل بعد الشروع فيه لا يبيح الخيال بل ويب اواره
 وبهذا الظاهر ضعف ما قال الشافعى من ان حقيقة
 التغيير لو وجب لم يكن تبيهاً ١٢ مولوى حسين قوله
 فليزوم القصار بالافساد وادرو عليه ما اولاً فعلان معنى
 قوله عز من قائل النهى عن ابطال العمل بالرياء المستند
 والنفاق واما ما لها كما هو المرادى عن الصحابة رضي
 الله عنهم فعلان بطلان العمل فى الاقسام غير مسلم اذ يجوز
 ان ثياب الرجل على بعض الصلوة وان لم يثبت
 ثواب الصلوة فيما بطل على ١٢ مولانا عبد العلى رحمه الله
 قوله الحكم منه رخصة فيه رد على من جعل الرخصة من
 خطاب الوضع وذلك لان منها ما يكون واجباً مندوباً
 ومباحاً وفيه ما فيه ١٢ منه ١٢ قوله اعذر ومنه عزيمته
 ولها تفسير ان احدهما الحكم التغير منه في ولا يكون عزيمته
 الا حيث يكون هناك رخصة وثانها ما لم يتبين من العزيمه
 اليسر بل حكم ابتداء كذلك كون الحكم عزيمته او رخصة
 من احكام الوضع ورجح بنى البيهق وما قيل لبعض الرخص
 واجبة وبعضها حرمة فكيف يكون الوضع فيها ففيه ان صدق
 الرخصة وان كان حكماً تكليفاً لكن الكلام فى كون الحكم رخصة
 او عزيمته ولا شك ان ليس اما الوضع فتأمل ١٢ مولانا
 عبد العلى قوله استمع اعم قيام الحرم وما فى المتن
 الرخصة هو المشرع اعذر مع قيام الحرم لولا العذر فيقارن
 يقتضى ما فى التمرات تنوع غير المكروه على اجزائها فحتى
 القتل لحرمة قتل النفس بلا يسمع مع ان الثابت على ما رواه

مصادمة الاجماع فاجاب انه بالنظر الى ذات الفعل هذا

الى ما يستلزمه وتوقف بان يلزوم ان يكون كل حرام

واجباً لان كل حرام تركه حرام اخره هو مندوب واجبت لان

يلتزم باعتبار الجهتين مسئلة المباح قد يصير واجباً

عندنا كالفعل بالشرع خلافاً للشافعى لنا الجواز بان التغيير

ابتداءً لا يستلزمه عقلاً ولا شرعاً استمراره والوقوف بالهوى

عن ابطال العمل فوجب الاجماع فلزم القضاء بالافساد مسئلة

حكيمه رخصة وهي ما تعذر من عسر الى يسر لعذر وهي

لابعة الاقل ما استتبه مع قيام المحرم وقيام حكمه

كاجراء كلمة الكفر على اللسان عند الاكراه

وفيه العزيمة اولى ولو مات كان ما جوراً والثانى

ما يتراخى حكمه سببه الى زوال العذر كلف المسافر والرضى

والعزيمه فيها اولى ما لم ينتظر فلو ماتت بها اتم والثالث

قوله مصادمة للاجماع على ان الفعل ينقسم الى المباح والواجب والمكروه والمنذور والاقسام متباينة فلا شئ من المباح
 لو اجب ١٢ قوله بالنظر الى ذات الفعل انه ومن ههنا يظهر ان ما احتج به ابن الحاجب على الكعبى ان الامر يطلب يستلزم ترجيح المأمور به والمباح لا ترجيح فيه للتساوى طرفيه
 فلا يكون مأموراً بغيره بحيث لا ان اداد التساوى لذاته فمسلم لكن لان قوله فلا يكون مأموراً به وان اراد من كل الوجوه فمنوع ١٢ منه ١٢ قوله للمباح قد يصير واجباً آه لا
 يقال انقلاب الحقيقة محال لانا نقول للوجوب بالغير لا ينكح الاباقر لذاته على انه مثل انقلاب العناصر وانما لم يكن لذاته واجباً لان العبرة للاجتماع ١٢ منه ١٢ قوله للشافعى
 رحمه الله تعالى اراد بالمباح ما اذن في الفعل وهو اعم
 من المنذور والامباح وهو للوجوب بالشرع
 ثم انه على هذا التقدير ايضا لا بد من دعوى بمنزلة كما
 يدل عليه قوله قد يصير وعلى هذا فليتأمل في خلاص الامام
 الشافعى فانه يقول للوجوب الحج والعمرة بعد الشروع
 فاذا اراد في عنوان المسئلة ما في كتب مشايخنا
 المتفحيط بالشرع وخلافه ١٢ مولانا عبد العلى
 قوله لا يستلزم عقلاً ولا شرعاً متممهما اى بقا
 هذا التغيير ودهامنا عقلاً قطاراً وما شرعاً فعلان الحج
 النقل بعد الشروع فيه لا يبيح الخيال بل ويب اواره
 وبهذا الظاهر ضعف ما قال الشافعى من ان حقيقة
 التغيير لو وجب لم يكن تبيهاً ١٢ مولوى حسين قوله
 فليزوم القصار بالافساد وادرو عليه ما اولاً فعلان معنى
 قوله عز من قائل النهى عن ابطال العمل بالرياء المستند
 والنفاق واما ما لها كما هو المرادى عن الصحابة رضي
 الله عنهم فعلان بطلان العمل فى الاقسام غير مسلم اذ يجوز
 ان ثياب الرجل على بعض الصلوة وان لم يثبت
 ثواب الصلوة فيما بطل على ١٢ مولانا عبد العلى رحمه الله
 قوله الحكم منه رخصة فيه رد على من جعل الرخصة من
 خطاب الوضع وذلك لان منها ما يكون واجباً مندوباً
 ومباحاً وفيه ما فيه ١٢ منه ١٢ قوله اعذر ومنه عزيمته
 ولها تفسير ان احدهما الحكم التغير منه في ولا يكون عزيمته
 الا حيث يكون هناك رخصة وثانها ما لم يتبين من العزيمه
 اليسر بل حكم ابتداء كذلك كون الحكم عزيمته او رخصة
 من احكام الوضع ورجح بنى البيهق وما قيل لبعض الرخص
 واجبة وبعضها حرمة فكيف يكون الوضع فيها ففيه ان صدق
 الرخصة وان كان حكماً تكليفاً لكن الكلام فى كون الحكم رخصة
 او عزيمته ولا شك ان ليس اما الوضع فتأمل ١٢ مولانا
 عبد العلى قوله استمع اعم قيام الحرم وما فى المتن
 الرخصة هو المشرع اعذر مع قيام الحرم لولا العذر فيقارن
 يقتضى ما فى التمرات تنوع غير المكروه على اجزائها فحتى
 القتل لحرمة قتل النفس بلا يسمع مع ان الثابت على ما رواه

الامة فى حين رضى الله تعالى عنه وغيره بجلالات ذلك ١٢ منه ١٢ قوله عند الاكراه فانه باق على الحرمة ودليل حرمة لم يخرج عن الدلالة ولم يبد منها حاشا اسلاً لكن الشارع اذ هو
 مقدر متفصل قبل العذر ودمد بالعقود ان لا يخلت الميعاد ١٢ مولانا عبد العلى قوله كلف المسافر والمرضى فان سببها الشهيرة باقية فى حقيقتها لوصفها بنية الفرض
 اجزى كما روى مسلم والبخارى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لمزة ابن عمر والاسلمى ان شئت فسمم وان شئت فافظ واما خر الخطاب عنهما فى قوله تعالى فمن
 كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر ١٢ مولانا عبد العلى قوله لانه اوقع نفسه فى التهلكة باختياره ما لم يطلب الله تعالى منه ثم انهم قيدوا الائمة بما اذا علم بالحرمة
 وذلك ظاهر لانه لو لم يعلم فهو مريض فى ظنه والله تعالى لا ينظر الى صول الاعمال انما ينظر الى القلوب ١٢ مولانا عبد العلى ٢٠

قوله في غير ذلك من ذلك اشترط قتل النفس في صحة التوبة ودينه القصار بالقصاص عما كان القتل اخطا و اوراق العنالم و تحريم العروق في اللحم والسبت والطيبات بالذنوب وان لا يظهر من الجنابة والحديث غير المار وكون الواجب من الصلوة في اليوم والليله خمسين وان لا يجوز الصلوة في غير المسجد وحرمة الجمار بعد العشي في الصوم والاكل بعد النوم فيه وكتابة ذنب المذنب ليلا على باب داره صبا كما في التقرير ١٢ منه **قوله** حرمة الميتة للمضطر آه فلا يحث باكلها اضطر اذا حلت لا ياكل الحرام وذلك بقوله لم تفضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه وذهب كثير منهم الجوسف في رواية ان الحرمة لا ترفع وانما رفع اثمها كما في الاكراه على الكفر فلا ياتم بالامتناع ويحث في الحذف المذكور وقالوا بقوله لم تمن اضطر في خمسة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم وفيه ما فيه ١٢ منه **قوله** مجازا الخ لان حقيقة الرخصة ما تغير من سر الى سر وهو يقتضى بقا الحكم الاصل وتغييره في الفسخ وخصه الاسقاط مسقط الحكم الاصل ١٢ **قوله** الثالث اتم في المجازة اذ لم يتبق الحكم الاصل مشروعا اصلا فلا شائبة لكونه مؤتمية بخلاف النوع الرابع فان فيه شائبة الرخصة لكونه مشروعا في غير صورة العذر ١٢ مولانا عبد العلي

ما نسخنا تخفيفا بما كان على من قبلنا من اصر كقرض موضع الجحاسة واداء الربع في الزكوة الى غير ذلك و

الرابع ما سقط عن عذر مع مشروعيته في الجملة ويسمى رخصة اسقاط كسقوط حرمة الميتة للمضطر والوا

تسمية الاخير بالرخصة مجاز والثالث اتم في المجازية كالاول في الحقيقة فرع قالوا سقوط غسل الرجل مع الخف من الرابع

لان الخف اعتبر شرعا ما لغا من سرية الحدث اليها وفيه انه انما يتم لو لم يكن الغسل في الرجل هناك مشروعا

لكنه مشروعا بعد وان لم يتدخ فيه ولم يهدا يبطل مسح اذا خاض في النهرو دخل الماء في الخف ولا يجب

الغسل بانقضاء المدة واجيب بمنع صحة رواية بطلان المسح وان الغسل انما لم يجب بعد التزح لانه قد حصل

وذكر بيان الرواية مذكورة في جراب فتح القدير ١٢

قوله في غير ذلك من ذلك اشترط قتل النفس في صحة التوبة ودينه القصار بالقصاص عما كان القتل اخطا و اوراق العنالم و تحريم العروق في اللحم والسبت والطيبات بالذنوب وان لا يظهر من الجنابة والحديث غير المار وكون الواجب من الصلوة في اليوم والليله خمسين وان لا يجوز الصلوة في غير المسجد وحرمة الجمار بعد العشي في الصوم والاكل بعد النوم فيه وكتابة ذنب المذنب ليلا على باب داره صبا كما في التقرير ١٢ منه **قوله** حرمة الميتة للمضطر آه فلا يحث باكلها اضطر اذا حلت لا ياكل الحرام وذلك بقوله لم تفضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه وذهب كثير منهم الجوسف في رواية ان الحرمة لا ترفع وانما رفع اثمها كما في الاكراه على الكفر فلا ياتم بالامتناع ويحث في الحذف المذكور وقالوا بقوله لم تمن اضطر في خمسة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم وفيه ما فيه ١٢ منه **قوله** مجازا الخ لان حقيقة الرخصة ما تغير من سر الى سر وهو يقتضى بقا الحكم الاصل وتغييره في الفسخ وخصه الاسقاط مسقط الحكم الاصل ١٢ **قوله** الثالث اتم في المجازة اذ لم يتبق الحكم الاصل مشروعا اصلا فلا شائبة لكونه مؤتمية بخلاف النوع الرابع فان فيه شائبة الرخصة لكونه مشروعا في غير صورة العذر ١٢ مولانا عبد العلي من الاول اتم في كونه رخصة حقيقة لان الحكم الاصل باق من كل وجه فقيه تميز منه تغييرا قويا مبينا بخلاف الثاني فانه وان كان الحكم الاول باقيا من جهة ابقار السبب الا انه ليس الخطاب متعلقا به فقيه تغير ضعيف من الاول وكذا قالوا ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** من سرية الحدث اليها اي الى الرجل حاصله ان الحدث سار الى الرجل فاذا تخفف على الطهارة صارت الخف قائما مقام جلد الرجل فيحل الحدث الخف فهو مالم عن سرية الحدث اليها فلم يصل فلا يجب غسله فقد سقطت غسلها مع الخف كغسل الرأس ليس من الوظائف ١٢ ملا نظام الدين **قوله** ولا يجب الغسل بانقضاء المدة حاصله انه قد ثبت ان دخول الماء على الرجل ناقض للمسح فلو لم يكن الغسل مشروعا كان غسلها كغسل سائر الاعضاء الغير الواجبة الغسل كغسل الرأس والبطن فلا يكون مجزيا فيكون المسح على حاله وايضا لا يجب في تلك الصورة الغسل بانقضاء المدة وهذا يدل على ان المسح قد بطل واذا قد بطل لا يجب الغسل فالغسل الاول كالتدبير وهو المعنى من المشروعية ١٢ ملا نظام الدين **قوله** ورد بان الرواية مذكورة آه فلا يتبرع الصحة وقال العبد الضعيف المعتصم بحبل المتين ان الرواية متوجهة فان الرواية في الفرع المذكورة في المعبرات وهو حين ذكر قول الزبيعي قال هذا الفرع مذکور في الظهيرية لكن في صحة نظر ولا شبهة في انه اذا رويت روايتان فاحدهما باطل يرقين او مرجوح اليه اذا العمل بالجميع اذا اجتمع غير ممكن فلا بد من بطلان احده الروايتين والنظر الصحيح يحكم ببطلان المسح فان الخف عهدنا لنا فيقدم على طهارتها كما كانت من قبل نومول الماء اليها وصول اى غير ذي حدث كالغذ والرأس ووج لا عانة عليه ان منع الصحة فانهم ١٢ مولانا مولوى نظام الدين رحمه الله تعالى

بطلان المسح فان الخف عهدنا لنا فيقدم على طهارتها كما كانت من قبل نومول الماء اليها وصول اى غير ذي حدث كالغذ والرأس ووج لا عانة عليه ان منع الصحة فانهم ١٢ مولانا مولوى نظام الدين رحمه الله تعالى

قوله باطل بالضرورة فبإزالة التكليف بالمحال باطل فان قلت هذا استدلال في مقابلة الضرورة اذ لا استحالة فيما اذا قال المكلف او بعد اجتماع النقيضين او المحال
 قال وهذا هو مولانا عبد العلي **قوله** واما الصوري بان يتلفظ به في دفع لما في التحريم الحق انا نعلم بالضرورة امكان كلفك الجمع بين العذرين ووجه الدرس ظاهر
 مما ذكر في المتن ١٢ منه **قوله** فما هو الا كقولك اجتماع النقيضين واقع فان الاخبار به حقيقة غير صحيحة ان كان التلفظ بصيغة الامر صحيحا ولا نقول باستحالة هذا التلفظ بهذا اللفظ ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** باقتناعه لذلك انزوه هو ان يتكلم بما لا يقصد بل هو نقص فيستحيل
 عليه تعالى كما عليه للاكثر ١٢ منه **قوله** ثم اتسع هذا التلفظ بما لا يقصد منه او هنزل وهو مستحيل على الله تعالى وان التكليف بالمحال نقص مستحيل عليه تعالى وهذا المدرك شامل
 للصوري والحقوقي الا انه مختص بتكليف الله تعالى
 فتاير ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** اشرنا آه اما
 الاشارة الى اندفاع الاول والثاني فيقول موتوف
 على تصور وقوعه كما طلب والى اندفاع الثالث بقيد
 الجينية والى اندفاع الرابع بقوله تصور وقوع المحال
 باطل فانه يفهم ان تصور وقوع الممكن ليس كذلك
 والى اندفاع الخامس بقوله في الخارج فاقول ١٢
 منه **قوله** ثانيا ان الختام الملازم من المدلول
 الذي اقيم على عدم تصور وقوع المحال على تقدير
 تمامه عدم تصور ماهية المحال متصفا بالوجود لا يعني
 تصور المحال بوجه ما تصور بوجه ما كات ١٢
قوله علم الشيء بالوجه يعني ليس الكلام في طلب
 العلم بالشيء في الزمن كما في السؤال بما هو شاك في
 كفي التصور بوجه ما لان بناء على الجهل بالامر وانما
 الكلام في طلب العلوم والتكليف بايجاده في الخارج
 فلما كان المعلوم حقيقة هو الوجه كان هو المطلوب
 ايجاده حقيقة في الخارج لان الطلب حقيقة والتكليف
 الخارج فرغ العلم بالحقيقة الكلية المطلوب
 طلب من الطرفين كالأمر حتى يتمكن من الطلب
 والامور حتى يتمكن من الافعال وانما مجرد التام
 نحو اريد المحال فقدرته لا كلام فيه فذا ١٢ منه
قوله فكان المطلوب هو الوجه لان المطلوب
 هو مستعمل الاستعداد وانما يتعلق بما هو معلوم ١٢ منه
 والى **قوله** والمحال انما هو ذو الوجه لا الوجه
 وقد شاركه جواب بدين الاشكال في اللفظ
 بقوله والطلب وقوت على تصور وقوعه كما طلب
 والالما طلب ذلك الشيء بل شيئا آخره بانزوي
 ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ليس بما اعلم
 كلام الباشا ١١ وان سلمنا ان مدوت الطلب
 في نفس في الطلب الحقيقة يستلزم تصور وقوع
 المحال وتصور تصاقفه بالوجود وان لا نسلك استحالة

باطل بالضرورة وهذا في التكليف الحقيقي والطلب حقيقة
 الذي ذكرنا ١٢ لا السورس ١٢

واما الصوري بان يتلفظ بصيغة الامر ويقول اوجد المحال او
 التكليف ١٢ الذي من غير طلب حقيقته ١٢

ات باجتماع النقيضين فما هو الا كقولك اجتماع النقيضين

واقع واغافل بامتناع مدرك الخلو ثم قد يرد لبعض
 في النسخة التي وصلت الى هذا الجرد وانما قيل ان ما ذكره من ان ما ظهر بها بكلمة ربك تلك الكلمة ١٢ نظام الدين

الفضلا عما اجات على هذا المسلك اشرنا الى اندفاعها جمالا

والان تفصل تفصيلا ما فقال ادلا ان تصور وجود المحال
 هذا الناقض ١٢

غير لازم اقول ذلك مكابرة اذ لا معنى للطلب الاستدعاء
 للطلب والحققت ١٢ المنع ١٢

حصوله وثانيا ان التصور بوجه ما كافي اقول علم الشيء
 قال ١٢ سلمنا ذلك لئلا نقول ان التصور ١٢

بالوجه هو علم الوجه حقيقة اذ لا علم الا بالكنه فكان
 بالذات ١٢ حقيقة ١٢

للمطلوب هو الوجه قد فرض انه غيره كيف لا والمحال ما هو ذو الوجه
 يكون في ١٢

لا الوجه ثالثا ان تصور العقل ماهية للمحال متصفا بالوجود سوا
 قال ١٢ سلمنا ذلك لئلا نقول استحالة تصور المحال واقول ١٢

التصفت في الواقع امر لا ليس بمجال اقول لا كلام مع العقلة عن
 يكون متصفا في الواقع ١٢ في دفعه ١٢

الاستحالة بل المقصود ان المحال من حيث انه معلوم الاستحالة

تصور المحال واقعا اذ لا يلزم ان يكون كل ما يتصور العقل يكون متصفا في الواقع كما ان العقل يتصور الكواكب مع انه ليست له واقع ولا استحالة في تصور ١٢ منه
 محمد بن **قوله** اقول لا كلام مع العقلة آه مما علمه ان الكلام في الطلب حقيقة لا في التلفظ بالطلب كما علمت وان العلم في طلب العلم المعلوم الاستحالة
 فان اذا ما لم يمتد ان تصور المطلوب الذي هو المحال كات في الطلب بان يكون مفعولا عنه فنصور المحال وتوفا كانت وان كان في الواقع في تصدقت بالاقناع
 ما عرفت انه لا كلام في العقلة وان اراد ان تصور المحال ايقاعا له من حيث انه وقع المكلف في الخارج ليس بمحال فففيه ان بطلان منورس ١٢
 مولانا نظام الدين رحمه الله تعالى

قوله اذ لم يوجد بعد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً **قوله** قد صح الطلب من غير تصور وقوله ايقاعاً في الخارج فانتقض مقدمته من دليلكم ۱۲ عبد العلي **قوله** لم يوجد الخ ۱۳
 حين التكليف لان وجودها انما هو بعد التكليف بها فمعلوم تصور الاصلوة المعهدة مع الوجود على ان يكون الوجود منسوباً اليها وذلك ظاهر فكذا في صورة التكليف بالمحال ۱۲
قوله اقول في الجواب لا سلم عدم تصور ايقاعاً بل تصور الامر على ما سبق لان ما يثبتها لا يثبتها في ثبوتها فلا استحالة في تصورها كذلك وان حرم انتقض بالعامي فلا يوجب
 هذا الجواب اذ لم تصور صلوة على ما سبق لانه لا يقع منه شيء بل الاصل ان يقول بتصور حقيقةها ويصنفها بالايقاع ثم يطبقها ولا يزم من هذا وقوعه فان العلم التصوري
 لا يقف على وقوع معلومه وهذا لا يتصور في الخ اذ ليس حقيقة تمثيل توصيف بالايقاع فانه لا يصلح الالتصاف به وشاراه في هذا الدرع في الاستدلال بمفهوم قوله وتصور وقوع المحال

لا يتصور وجوده ايقاعاً في الخارج فان الكلام في الطلب
 الحقيقى **درابعا ان في الامر بالصلوة لم يتصورها منتزعا**
بالوجود في الواقع اذ لم يوجد بعد اقول تصورها على ما
سبق لان ما هيته لا ينافي ثبوتها وخامسا ان قولنا وجود
القيضين محال يستلزم تصور المحال مثبتا اقول المحكوم فيه على
الطبيعة باعتبار الفرد كما حققنا في السلم على انه فرق بين تصور
ايقاعا وبين تصور مطلقا فتدبر قالوا اذ لا لولم يصح لم يقع
وقد وقع لان العاصي مامور قد علم انه لا يقع دخلا في علمه
ممتنع وكذا لك من علم الله تعالى بموته ومن سنخه عنه قبل علمه
والجواب انه لا يمتنع تصور الوقوع منه بل يفيد ان الواقع عد
الوقوع فان العلم تابع للمعلوم وليس سبباً له ما قبل ان يبرز
من جواز الفعل جواز الجهل فمتنع فان العلم حال عن الواقع
المحقق وايضا يستدعي ان يكون كل تكليف تكليفاً بالمحال بوجوب

من حيث هو ج باطل في تصور وقوع الممكن بها هو
 محال فيجب ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** كما حققناه
 في السلم ۷ حاصل تحقيقه في السلم انه لا يمكن الحكم على
 ذات المنع وللعلية عنوانه اما الاول فلان المحال من
 حيث هو محال ليس له صورة في العقل فهو معدوم وهذا
 راجح فلا يمكن ايقاعاً بالاعتقاد وسلباً بالوجود مثلاً واما
 الثاني فان كان محالاً فلذلك وان كان ممكناً فلا يمكن
 عليه ايقاعاً لانه منصور وكل تصور ثابت ولا شيء من
 الثابتات يمتنع نعم اذ لو حظ باعتبار جميع مواد تحقيقه او
 ايقاعه يصح عليه الحكم بالانتزاع مثلاً لان كل حكم ثابت
 الظاهر او ثابتاً للبيعة وذلك صادق بانفعال الوجود
 فيقال فان وقع ۱۲ منه **قوله** لم يتصور
 مدعاهما فالاول محال لازم على تقدير التكليف به لانه
 غلب الايقاع ولا بد من تصور المطلوب كما طلبت
 الثاني فانه ليس مستتباً وهو اللازم في القضية المنقوض
 بها الا لا بد للحكم من تصور العزوان لا تصور ايقاعه وقدر
 وشاراه في دفع هذا النقض بزيادة قيد في الخارج ۱۲
 مولانا عبد العلي **قوله** وقد وقع اما الملازمة بينهما
 ظاهر لان غير الصحيح ليس معناه الا المعدوم من الواقع
 والواقع ينافيه واما وقوع التكليف بالمتنع فوجه
 قوله لان العاصي مامور به لانه لو لم يكن مامورا
 لم يكن عاصياً فان المعصية مخالفة الامر واليه انه
 لو لم يكن مامورا كان المامور به حراماً او مندوباً او
 مباحاً وفي العلم لا معصية البتة ۱۲ ملا نظام الدين
قوله لا يقع فانه تعالى لا يعزب عن علمه شيء قال في
 الامور به كالايان مثلاً اذ لم يقع من ابي جهل صلا فقد
 علم من الازل ان الايمان لا يقع منه اصلاً ۱۲ ملا نظام
 الدين **قوله** خلاف علمه تمتمت فالمامور به ممتنع
 بعد من العاصي وقد وقع الامر بالمتنع وهو مطرح
 التكليف بالمتنع ۱۲ ملا نظام الدين **قوله**

كذلك من علم الله تعالى بموته قبل الايمان بالمامور به فانه لا يقع منه فهو معلوم له تعالى بخلاف علمه تمتمت ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** علمه عدم الوقوع الخ لانه عدم وقوع الفعل المامور به
 من المكلف ولا يزم من العلم بعدم الوقوع من العاصي المكلف ايقاع الوقوع منه حتى لا يتصور الوقوع ۱۲ منه **قوله** وليس سبباً له لا يقال ليس المراد المستدل ان العلم تابع لانه مسبب بل
 لانه كاشف عن وجود سبب احد الطرفين المسبب بيب وجوده عند وجود سببه فيمتنع لانه لا يقال قد اشترنا الى انقاع ذلك بقولنا انه لا يقع تصور الوقوع منه وذلك لانه ضرورة بشرط
 وجود الفعلة والضرورة الشرعية لا ينافي الامكان الذاتي لانه انتزاع باليقين ۱۲ منه **قوله** فان العلم حاك عن الواقع المحقق لا عن الواقع الفرضي ويوزا الوجود فما يوجب
 جواز الفرض دون الوقوع المحقق بل نقول امكان وقوع خلافه المامور به امكان متعلق العلم به من الازل فلما كان للجهل ۱۲ مولانا عبد العلي ر

ان قوله ولا شئ منها بمقدورنا استحال من المكلف ولزوم كون كل تكليف بالحال ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ولا شئ منها بمقدورنا استحال من المكلف والجمالي وتخصيصة المثال ان ويلك لزوم ان يكون التكليف بالايان تكليفاً بالمتنع مثلاً فان الشد تعالى عالم بوقوع ايمان زيد او لبعده فان كان بالاول فملاوت علمه وهو عدم وقوع الايمان محتنع فالوقوع واجب لما تقر به الطبيعات ان احد الطرفين اذا كان محتنعاً فالآخر واجب والواجب غير مقدور بل هو اضطراري او ليس المقدور الا ما يقع منه ان يوجد امان لليوميه وان كان عالماً بالثاني فملاوت علمه وهو الوقوع محتنع والمحتنع غير مقدور فالكل تكليف بالمتنع من العبد والمختوم قد سلموا ان التكليف بالمتنع وان كان جائزاً لكن لم يقع وقال العلامة الشيرازي ان دلوى الاجماع لا يصح فانه عند الحكم ان كل تكليف تكليف بالحال وان سلمنا فلامضايقة فانه لا يعارض به القواعد وفيه ما فيه ١٣ ملا

نظام الدين **قوله** فالله هو عليه بتكليف المحل اما من الاول فلانه لما لم يكن القدرة على التكليف الذي هو قبل الفعل مدار الفعل غير مقدور وتخيلاً بالمتنع او المكلف وما من الثاني فملاوت العلم بالعباد لما كانت مخلوقة لشد تعالى ام يمكن مقدورة للعباد فاستحالت منه ١٤ مولانا عبد العلي **قوله** بل التزموا به امر غير واحد لم يصريح الا شعري بجواز التكليف بالمتنع لذاته لكن قال العلامة ذهب شيخنا ابو الحسن الاشعري في احد قوليه الى جوازه فقال السبكي قد عرّف اشعري في كتاب الايجاز بان تكليف العايز الذي لا يقدر على شئ اصلاً وتكليف المحال الذي لا يقدر على المنطق صحيح جائز ١٥ منزه **قوله** ليس بل لازم من المنبئين القائلين بقارئة القدرة الفعل ١٢ **قوله** لا اذا التكليف وهو محتنع في زمان الاتقار فلا تكليف للعايز فلما لازم نعم لو وجب القدرة زمان التكليف لزوم في القادر ١٣ لان نظام الدين **قوله** لا بالايجاد الم الذي ليس بمقدور للعبد فلما يلزم التكليف بالمحال بالنسبة للمكلف لان الافعال مقدورة للعبد من حيث الكسب ان لم تكن مقدورة من حيث الخلق والتكليف باعتبار الكسب بدتبار الخلق ١٤ منزه **قوله** في كلام عظيم في علم الكلام يطول الكلام بذكره لكن ينبغي ان ينبه بان الاشعري لا يخلص له من القول بالتطبيقات القدر فان الكسب عنه ايضاً من الشد تعالى ولله القدرة مستوية فقط لا تعمل بها في شئ من الافعال قاطب والصفحة ١٥ مولانا عبد العلي **قوله** انما كانت احوالها وليا عليها لان المستعمل ادعى ان هذا التكليف بها مستحيل في نفسه لا بما يتنع اوجب وان كان علمه في نفسه كما في الاول وكان في شئ الشر ١٦ منزه **قوله** منزه لا يصدق اهو ابا جهل باللفظ بالايان قبل محو الخبرانه لا يصدق اهو

تعلق العلم باحد التقيضين وخلاف العلم بحال فهو ما واجب ^{من الفعل وعدمه ١٢}
 محتنع ولا شئ منها بمقدورنا علم ان الاشعري ذهب الى ان ^{ان تعلق بعدمه ١٢}
 القدرة مع الفعل وان افعال العباد مخلوقة لله تعالى فلزموا ^{منه ١٤}
 عليه بتكليف المحال بل التزموا والحق انه ليس بلازم اما من ذلك ^{التكليف بالحال ١٢} ^{لعدم اللزوم ١٢}
 فلان القدرة انما يجب في زمان الاتقار حتى يتحقق الاستحال ^{منه ١٤} ^{منه ١٤}
 لازمان التكليف واما من الثاني فلان التكليف عند لا يتعلق ^{تلك من التكليف بما هو غير مقدور حال الاتقار ١٢}
 الا بالكسب لا بالايجاد وفي كلام في الكلام وثانياً كلف ابا جهل ^{كما هو عندنا ايضاً وهو فعل مقدور للعبد ١٢} ^{منه ١٤}
 بالايهان وهو بالتصديق بما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام ^{منه ١٤} ^{منه ١٤}
 ومنه انه لا يصدق فقد كلف بان يصدق في ان لا يصدق ^{منه ١٤} ^{منه ١٤}
 هو انما يكون بانتفاء التصديق اذ لو كان لعلم والجواب ان لا تكليف ^{منه ١٤} ^{منه ١٤}
 الا بالتصديق في احكام الشرع وعدم التصديق اجازمة ^{منه ١٤} ^{منه ١٤}
 اليه ولا يخرج الممكن عن الامكان بعلم او خبر وما قبله لو علم ^{منه ١٤} ^{منه ١٤}
 لسقط منه التكليف ممنوع فان الانسان لم يترك سدى ^{منه ١٤} ^{منه ١٤}

قد سقط عنه التكليف وذلك ان يكون نزول الاخبار بانه لا يؤمن ناسخاً في حق التكليف الاول اقول ولا يخفى منع ١٢ منزه **قوله** وهو انما يكون اهو اي تصديقه في ان لا يصدق اذ كل ما قلنا ليعلم تصديقه الواقع منزه اذا توجه اليه فعله تقدير التصديق لعدم لولم يكن التصديق معدوماً لوجوده بعد توجه النفس ولا يصدق بجمه فان التصديق بعدم التصديق مستحيل فيكون مما لا يصدق مع غلطه من بهنا من التفتان في فهم المراد كما في شئ المحقق كما يظهر بالرجوع الى شرح الشرح ١٢ منزه **قوله** اذ لو كان التصديق لعلم التصديق وهو ليس بتكليف يصدق اجمده فان التصديق ملزم لعدم التصديق ولزوم التقيض بحال بالذات فكلت الوجود بل بالذات ١٢ عبد العلي **قوله** وعدم التصديق اهو اي اخباره والتصديق اني جهل اخبار من الشد تعالى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس من الاحكام المتعلقة بافعالهم فكون ان جهل مثلاً مكلفاً بتصديق ممنوع ١٢ **قوله** ممنوع كسب ليقط فان علمه تعالى اذ لم يكن ما عاين المقدورية والتكليف فاستبقاره بان في علمه وعلم المكلف ١٢

قوله بتصديق الجميع اجمالاً فهو مكلف اي بتصديق عدم التصديق اجمالاً مع **قوله** انما يتلزم عدم التصديق اذا كان تفصيلاً لا اجمالاً فان تصديق الاجمالي ليس ملزوماً لعدم التصديق فلا استثناء ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** التصديق بالجميع آه تو صريحه ان الاجمال لا يخلو اما ان يكون منطبقاً على التفصيل ام لا فان لم يكن فليس اجمالاً وان كان فيقتل التصديق بعدم التصديق اجمالاً وتعلقه به كالتلزم عدمه ولو كان لعلم وقد فرض انه لا يعلم قائل فانه وقيق ۱۲ منه **قوله** فان هذا الاجمال لا بد ان يكون منطبقاً على هذا التفصيل والالم يكن اجمالاً واذا كان منطبقاً فتصديق بالجميع محال ۱۳ مع **قوله** لا يتحقق منه التصديق رج وقد فرض ان لا تصديق منه لانه قد فرض انه تعلق بعدم التصديق وهو يتلزم عدم التصديق فتدبر ولا يتضح حق الوضوح فان الجيب قد كان منع استلزام تعلق التصديق بعدم التصديق منه في التعلق الاجمالي وهبنا اخذ هذا الاستلزام من غريبان فالاول **قوله** ان يقال ان التكليف انما هو بتصديق المطابق للمواقع والتصديق الاجمالي بجميع ما جارية لا يكون مطابقاً الا اذا لم يوجد منه شيء من اجمالي التصديق ولو اجمالاً والا كان كاذباً بقا لتصديق الاجمالي اليتلزم عدم التصديق ولو اجمالاً ولو لم يزلوا بالذات فاقوم وايضا يلزم على الجواب ان الايمان التفصيلي يكون فرضاً عند الاستدصال فيلزم الاستثناء قطعاً فتدبر ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** خلافاً للخانية آه قيل

قيل في الجواب انه مكلف بالتصديق بالجميع اجمالاً والتصديق

لعدم التصديق اجمالاً يتلزم عدم التصديق اذا كان تفصيلاً

اقول التصديق بالجميع اجمالاً محال منه لانه يتحقق التصديق

وفرض انه لا تصديق منه قد برصئلة الكافر مكلف بالفروع

عند الشافعية خلافاً للمحنفة وقيل للمعتزلة وقيل بالنبي فقط

واما بالعقوبات والمعاملات فالفاق لعقد الذممة في التحريم

مذاهب مشائخهم قد من عداهم متفقون على التكليف بها

اختلفوا في انه في حق الاداء كالا اعتقاد او الاعتقاد فقط فالعقوبات

بالاول كالشافعية فيعاقبون على تركها واما البخاريون بالثاني

فعلية فقط وليست محفوظة عن ابي حنيفة واصحابنا وانما

استنبطوها للناسي اولاً لوجوه لصحتها لموافقة الامر واللازم بها

اتفاقاً قلنا منقوض بالجند والحل منها بالشرط كالمحدث وثانياً لا يمكن

الامتثال وفي الكفر لا يمكن بعد اطلب قلنا يمكن حين الكفر وان

ان يقال ان التكليف انما هو بتصديق المطابق للمواقع والتصديق الاجمالي بجميع ما جارية لا يكون مطابقاً الا اذا لم يوجد منه شيء من اجمالي التصديق ولو اجمالاً والا كان كاذباً بقا لتصديق الاجمالي اليتلزم عدم التصديق ولو اجمالاً ولو لم يزلوا بالذات فاقوم وايضا يلزم على الجواب ان الايمان التفصيلي يكون فرضاً عند الاستدصال فيلزم الاستثناء قطعاً فتدبر ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** خلافاً للخانية آه قيل الخلف مبنى على ان ديانة الكافر واعتقاده رافعة للعرض دون خطاب الشرع عند الشافعية ورافعة للعرض والخطاب في الاعكام التي تحيل التغير عند ابي حنيفة **قوله** الاوجه ان يقال انه مبنى على ان التكليف بالفروع بل هو مطلق كوجوب الصلوة على المسلم فيجب عليه ريع الحداث او مقيد بجهول الايمان كالتفصيل في الزكوة فلا يجب الالبعد وجوده وان كان التكليف بالايان واجباً مطلقاً لكن التكليف بالفروع انما هو بعد حصوله فالشرط للخطاب بالفروع ليس وجوده بل وجوده قديماً فانه وقيق ۱۲ منه **قوله** لعقد الذممة آه عقد الذممة انما يقتضيه ان يقيم عليهم العقوبات كما يقيم علينا وينفذ ويفسخ المعاملات كما ينفذ ويفسخ عقودنا الا ما استثنيت ولا يلزم منه ان يكونوا مكلفين وديانة حتى يترتب عليهم الموافقة في الآخرة بفعل الحرام وارتكاب العقد الفاسد من شرط في طالب بالفرق بينها وبين العبادات الا ان يقال ان المتردد لها صيغة من غير ايمان بخلاف العبادات ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** كالاتفاق والى يعني كما ان الاعتقاد لوجود العبادات واجب على الكافر كذلك هو لوجود العبادات ايضا واجب عليه ۱۲ **قوله** بالثاني فبديه فقط فيكون بصيرتهم معا تبين بترك الاعتقاد بالفرع لا بترك اداء ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله**

وانما استنبطوا في التحريم اخذوا من قول محمد فيمن نذر صوم شه فارقد لم يلزمه فعله ان الكفر يبطل وجوب اداء العبادات ولو فعل الردة يبطل القرب والتمزام القرب قرينة فيبطل لم يلزم ذلك ثم قال شيخ سراج الدين قد ظفرت بمسائل عن اصحابنا تدل على ان مذاهبهم ذلك هي كافر وحل بكة ثم اسلم وحرم لا يلزمه دم لانه لا يجب عليه ان يذبحها محرماً ولو كان عبد مسلم لا يلزمه صدقة الفطرة لانه لا يبست وابتية عليه ولو حلفت ثم اسلم وحنت فيه لا يجب عليه الكفارة والكتابة المطلقة الرجعية ينقطع رجبها باقتطاع الدم في الثالثة لعدم وجوب الفسل عليها بخلاف المسلمة فانها لا تنقطع رجبها حتى يتقده الا لقطع بالانتقال او بغيره وقت الصلوة **قوله** اقول فيه ما فيه ۱۲ منه رج **قوله** وثانياً انه اي لوجوب تكليف الكافر بالفروع لا يمكن الامتثال بالفروع لان الامكان شرط التكليف فلا ينفك عنه والامتثال في الكفر لا يمكن وبعد الكفر لا طلب منه **قوله** وانما آه الا ادهم ان يبين محل النزاع فقال وانما اخلقوا ۱۲

له قوله لا ياتي في الامكان الذاتي فالامتنان وان كان ضروري العذبة الكف فكيف يمكن العدم في نفسه وجهه واذا كان ممكن العدم في جهته وفي نفسه كان ممكن الوجود والعينه كذلك كما في الحديث بعينه ومع قد تقرر المنع الاول ١٢ لان نظام الدين **قوله** ويتنقض بالايان فانه لا يمكن الامتنان حين الكفر واللازم التيقن ان ولا حين الايمان لانه لا يطلب فيه تقدير وفيه ان الفرق بين نفي التكليف بالايان والتكليف حال الكفر بان يحصل الايمان زمان حصوله بهذا التحصيل ولا يتصور ههنا اي حال الكفر بان يفعل العبادات ومان الكفر لبطلانه وحدث الايمان لانه للبيته التكليف وكذا مع بقا الكفر والحاصل ان الامتنان لا يمكن الاصل الكفر ولا حال الكفر باحداث الايمان ولا في زمان الايمان

اذ لم يبق التكليف في الاخيرين ونفسه الشرطي في الاول
 وقال ١٢ مولانا عبد النبي **قوله** بهر عهدي والامر الجديد لم يوجد في تنه فلم يجب القضاء فاقتران لا يدل على عدم الوجود في الحكم ان النصوص الموجبة للاداء متساوية بالنسبة الى المسلم وهو كافر فالموجبة للقضاء كذلك ١٢
 لان نظام الدين **قوله** اي الزكوة فعلم ان ترك الصلوة فالزكوة مسلكتهم في النار نعم مكلون به ١٢
قوله واتاويل في الكل بعيد مشاغل المصلين على المسلمين او كتابته عن عدم الايمان وبالخصيص في الناس او المراد بعد حصول شرطه لا استنطاقه في الحج في ذلك ١٢ منه **قوله** بعيد لان شرطه عن الظاهر بدون ضرورة واية اليه ١٢ **قوله** كون النفس آه وما في مثل كالي الفعل النهي كفا يستلزم سبق الدائرية فلا تليف بلها بغيره فغيره نظر لان العزم اعم وهو المراد ١٢ منه **قوله** ولما كان النزاع يرجع الى ان العدم بل يصلح تعلق التكليف به ام لا وكان بناء ان العدم مقدم وام لا اذا كان محين هذا المعنى فتكشفت المسئلة انكشافا فقال لا نزاع في عدم آه ١٢ مولانا عبد النبي **قوله** عدم علة الوجود واشية سمعن على الوجود لكن لا يصلح هذا العدم مقابلا للتكليف والثواب ١٢ **قوله** بل في عدم الفعل لاشية آه وما قيل ان ابا بكر رضى الله عنه لم يطلب نفسه الخ في الجابية ولا في الاسلام فجاز فضيلة الامتنان في الحالين فغيره نظر نعم كونه من كراهية النفس مسلم ١٢ منه رحمه الله **قوله** فلا يسئل اليه آه ونق لما يقال الا ان كان المطلوب في النهي الكف فلا ترك ذلك المطلوب فينبغي ترتيب العقاب على عليه على امر آخر وهو فعل الزنا فليس للشارع في لاقتران الا المطلوب واحد والاقاب الا بترك المطلوب ١٢ منه **قوله** هو الكف عنه والعزم على تركه فالتغير بالذات في حق المكلف المانع عن توجه العقاب هو عدم الحرام الذي هو الشر بالذات في مقدره كما ان المكلف بام المكلف ومن ههنا المانع ان لو كان المطلوب بالذات في النهي هو المكلف لكان المدمر بما على عدمه لا على فعل الحرام وليس اذ ليس في المنهج المطلوب واحد وقد تكلم انه الكف وذلك لان الشرية كانت بالذات في الحرام وهو موجب للعقاب في الاخرة بالتاخر وفي الدنيا باقائه الحد فالتغير بالذات عدمه وانما طلب الكف لانه وسيلة اليه وما نفع عنه ١٢ مولانا عبد النبي **قوله** وهو ان يكون الوسيلة التي هي الكف مقدورة **قوله** فان اثرها الاستمرار للاستمدة فان باستمدة الكف الذي هو الوسيلة استمر العدم لانه لم يستمر الكف لم يستمر العدم ١٢

لم يكن بشرط الكفر والضرورة الشرعية لا ياتي في الامكان الذاتي
 ويتنقض بالايان وثالثا لوجوب القضاء ولا يجب قائلنا
 الملازمة ممنوعة فان الاسلام يجب ما قبله فهو كانه قضاء
 عن الكل اذ ان الله بامر جديد وللمثبت الايات لو نك من المصلين
 ولو لم تكلم المسكين اي الزكوة يا ايها الناس عبدا وادبكم الله
 على الناس حج البيت الى غير ذلك والتاويل الكل بعيد مسئلة
 لا تكليف الا بالفعل خلافا للكثير من المعتزلة وهو في النهي ككف النفس
 لا نزاع في عدم الفعل لعدم المشية فان علة العدم عدم علة الوجود
 بل في عدم الفعل للمشية وهو الذي يتحقق به الامتنان في النهي بترتيب عليه
 الثواب فحين نقول لا يتعلق به المشية بالذات لانها تقتضي الشيشية
 والعدم من حيث هو هو لا شيء محض فلا سبيل اليه لا يتعلقها بما هو
 وسيلة اليه هو الكف عنه والعزم على الترتك وهو معنى مقدر ربيته
 العدم فان اثرها الاستمرار والافالعدم اصلي واستمراره باستمدة

مقدره كما ان المكلف وسيلة له ابقاء بام المكلف ومن ههنا المانع ان لو كان المطلوب بالذات في النهي هو المكلف لكان المدمر بما على عدمه لا على فعل الحرام وليس اذ ليس في المنهج المطلوب واحد وقد تكلم انه الكف وذلك لان الشرية كانت بالذات في الحرام وهو موجب للعقاب في الاخرة بالتاخر وفي الدنيا باقائه الحد فالتغير بالذات عدمه وانما طلب الكف لانه وسيلة اليه وما نفع عنه ١٢ مولانا عبد النبي **قوله** وهو ان يكون الوسيلة التي هي الكف مقدورة **قوله** فان اثرها الاستمرار للاستمدة فان باستمدة الكف الذي هو الوسيلة استمر العدم لانه لم يستمر الكف لم يستمر العدم ١٢

قوله لا بالقدرة فيه وقع لما يقبل في وقع الاحتجاج بان الفعل كان معدوما واستمر وما ثبت قبل القدرة فلا يكون اثر القدرة المتأخرة من ان اثر القدرة استمراره اذ تمكنت ان
لا يفعل فلا يستمر وذلك لان كما ان العدم لا يصلح سببا ليعمل به استمراره معطل باستمرار عدم الوجود فاذا كان شئ معللا بعلته كان ضروريا فلا يعمل بعلته اخرى
وما استبره ان عدم الفعل قد يترتب على العدم وقد يترتب على الوجود فقول بان المراد من العدم الادة الكف المستلزم له ١٢ منه قوله وللهذا لا
لا يل ان العدم لا يكون الا بالانقضاء مشيئة الوجود المشيئة انما يتصلق بالكف ١٢ قوله وان شاء ترك ففرضوا الترك الذي هو الفعل على المشيئة ١٢ قوله فبين القفلة

عن المنهى عنه بان لا يعبر الزنا ما لو اطة مثلا وما يبيتها
١٢ مولوي محمد عيسى الدين **قوله** قلنا لا تكلف
لنا فنحن نعلم ان القفلة تفرغ من كلف به فلا وجوب ولا عقاب
١٣ **قوله** نهار على عدم المقدور الواجب و
فيه انه يلزم ان يكون الرجل الشار للزنا اذا لم يكف
عنه ولم يفعل ما يبيها والانتصاف الذي يحكم خلافه الا
ان يتزمر ويقع هذا التعيين مرفوع كما في الخبر الصحيح
ان اهم بالنسبة لا يكتب والمحق ان الجواب المذكور تنزل
والمحق في الجواب ان الكف الواجب لم يحصل
حكمه عدم المنهى وحسن القفلة اذ قد تحقق عدم الحرام
بمنه سقط الوسيلة من غير تعيين لا تقام سبب الوجوب
١٢ مولانا عبد الله **قوله** كما في ترك الواجب
فان عدم المقدور لا يستمر الا لعدم تعلق القدرة وقد
كان قادرا على تعليقها فيكون مقصرا ١٢ عبد العليم
قوله فلا يرد ما قيل لو لم يكن عدم الفعل مقدورا
اه حاصل الايراد على ما قيل ان عدم الفعل مقدور
لانه لو لم يكن مقدورا لم يترتب الاثم في ترك الواجب
الا بالكف عن الواجب والعزم مع تركه لان المحافظة
بما ليس في قدرة العبد باطل والعدم اذا كان غير مقدور
فالواجب والاثم على ترك الواجب الذي هو العلم
يكون باطلا ووجه عدم ورود هذا الايراد على ما فرغ
المصنف انفا ان الملازمة بين عدم مقدورية العدم
وبين عدم الاثم ترك الواجب ممنوعة غير مسلمة
قال الاثم قد يكون لعدم المقدور اذا كان واجبا و
في ترك الواجب قد عدم الواجب المقدور و
ان لم يكن العدم نفسه مقدورا ١٢ مولوي مبین
قوله فان الاثم قد يكون لعدم المقدور
وان لم يكن لعدم مقدورا وبذا يكشف عن
عدم انتفاع ان يكون موجبا المنهى هو الانتهاز
دون الكف فانه كما ان الامر يدل على انتفاء
المامورية ليتوجب العقاب يدل على ان
المباشرة بالمنهى عنه ليتوجب العقاب ١٢
وكما ان العدم ليس مطلوبا بالذات من الامر
كذلك الكف ليس مقصودا من الشئ بالذات وما وجه الكف حين زوال العتلة فهو من حليل آخر وليس يدل المنهى عليه بل قصارى امره
الانتهاز فانهم ١٢ لان نظام الدين **قوله** قبل الفعل وفيه اشارة الى ان هذا لم يثبت عنه نصا ولعلم اخذوا من قوله لقدرة مع الفعل لان الشرط مع الشرط
وفيها فيه ١٢ عبد العليم

عدم علة الوجود لا بالقدرة دل هذا عرفوها بان شاء فعل وان
اي القدرة ١٢
قوله ان شاء لم يفعل او ان لم يشاء لم يفعل قيل
ان يقولوا ١٢
القفلة يلزم قوة الواجب هو الكف فيعاقب قلنا لا تكلف فل
ولجد لسعور يجب العزم والا يعاقب بقاء على عدم المقدور والحال
ان الامتثال لا يكون الا بالمقدور وهو القطع في الامر والكف في
الشيء واما عدم الامتثال فيكون العدم المقدور كما في ترك الواجب
الفعل المقدور كما في فعل الحرام واما العدم المقدور بالذات
فلهذا ما دخل له في شئ فلا يرد ما قيل لو لم يكن عدم الفعل
من الثواب والعقاب ١٢
مقدور الم يترتب الاثم في ترك الواجب الكف عنه لان الملازمة
ممنوعة فان الاثم قد يكون لعدم المقدور وان لم يكن العدم
اذا كان واجبا وفي ترك الواجب قد عدم الواجب المقدور ١٢
مقدورا قالوا من دعى الى زنا فلم يفعل يبدع من غير ان يجتنب
المعتزلة الثاقون لتكليف في المنهى ١٢
فعل الصند قلنا مبربل لكف عنه هذا مسئلة لسب الى
حتى ينسب العدم اليه ١٢
الاشعري ان لا تكليف قبل الفعل هو غلط بالضرورة كيف لا

كذلك الكف ليس مقصودا من الشئ بالذات وما وجه الكف حين زوال العتلة فهو من حليل آخر وليس يدل المنهى عليه بل قصارى امره
الانتهاز فانهم ١٢ لان نظام الدين **قوله** قبل الفعل وفيه اشارة الى ان هذا لم يثبت عنه نصا ولعلم اخذوا من قوله لقدرة مع الفعل لان الشرط مع الشرط
وفيها فيه ١٢ عبد العليم

قوله ويلزم نفى تكليف الكافر بالإيمان إذا لا الإيمان لم يوجد وقيل لا يتكلف بل لا يكون العاصي مكلفاً أصلاً ولا سخرته فوق هذا ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** بعد العلم بالتكليف ابتداء قبل الفعل وإيضاً لا يصح تارة الواجب فإن وجوبه لم يعلم بعد ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** قال به الأشعري وهذا يشهدك أنه ان النسبة المشهورة غير ثابتة الصفة ولذلك ادرو في ترجمة الميسلة بصيغة الترميض واستشكل الاتفاق بأن كون القدرة مع الفعل كيف يجمع مع تقدم التكليف وانت تعرف ضعفه ١٢ ملا نظام الدين **قوله** وهو باطل لأنه ان أراد تعلق التكليف بحال الوجود نفسه في الصحيح أنه ينقطع بعده فإن التكليف قدّم وان أراد التبريز بمعنى بقا طلب الايمان في الحال ليقاب عليه فهو غير صحيح لأنه طلب إيجاد الوجود وهو باطل واغترض عليه غيره واحد بان إيجاد الوجود ليس باطل بل كل إيجاد فهو إيجاد الوجود انما الحال إيجاد الوجود حاصل من غير هذا الإيجاد ولزومه ثم ولذلك قيل ان هذه مغالطة ١٢ ملا نظام

ويلزم نفى تكليف الكافر بالإيمان ونفى الامتثال فإنه باختيار
 الفعل بعد العلم بالتكليف ومع ذلك يتبع جماعة منهم صاحب
 المنهاج والله ذر الامام حيث قال مذاهب لا يبر تبيينه عاقل
 لنفسه وفي الاحكام التكليف ثابت قبله وينقطع بعدة اتفاقاً
 وهل هو باق حال حدوته قال به الأشعري هو كما ترى و
 لأنه كما نقول الطلب باق حين وجود المطلوب هو كما ترى
 ما يقال ان التكليف متعلق بالمجموع وهو مجرد شيئاً شيئاً
 فيلزم مقارنته بالحدوث فمنع انه لا يتم في الايمان فاسد لان
 الفعل اذا كانت ممتداً كان الطلب المتعلق به محتملاً الى الاجزاء
 فكل جزء منه مسبق بجزء الطلب قالوا الفعل مقدّم لأنه
 اثر القدرة فيصير التكليف به اذ لا انعدم القدرة وقد
 انتفى قلنا لا ثم انه اثرها فانه لا تاثير للقدرة عند كونه مستمراً
 فلا ثم انه يستلزم المقدور فيه فانه يجب بالاختيار لان الشيء مالم

الدين **قوله** الطلب باق حين آه وهذا محض قول ابن الحاجب وان اراد ان تميز التكليف بينه وبين التكليف بايجاد الموجود هو محال فلا يرد ما في الشرح الشرح وتبعه ابن الهمام ان هذا مغالطة فان الحج إيجاد الموجود الوجود سابق لا الوجود حاصل لهذا الإيجاد ومثارة ذلك الرجوع الضمير الى الوجود لا الى التكليف قائل ١٢ من **قوله** وهو كما ترى باطل لان الطلب انما يكون عند التردد قالوا لا يقرع ولا ترد في حال الوجود والمعترض فهم ان الحكم عليه باطل انما هو إيجاد الموجود ليس كذلك بل الحكم عليه به انما هو التكليف بايجاد الموجود وهو باطل فانه طلب بايجاد المطلوب الموجود ١٢ ملا نظام الدين **قوله** في الآيات آه اى الامور الموجودة في الآن الذي هو اطراف الزمان الغير المتغير اصلاً لان لا يحدث شيئاً شيئاً فليس الآن المحدث ١٢ **قوله** لكل جزء منه مسبق من الطلب فطلب الجزء الاول ان كان معه فيلزم طلب المطلوب الى اصل فالانفاز اع ويمكن ان يقال ان الطلب ان كان محتملاً الى الاجزاء لكن الطلب بالذات انما هو للمجموع والفعل المذرج شيئاً شيئاً يصح ان يكون متعلق الطلب في الاول زمان وجود التفصيل ان الزمان ان كان مؤلفاً من الاجزاء الغير المتجزية كما يراه المتكلمون فيصح ان يكون الطلب لمجموع الفعل بالذات في اول جزء من زمان وجود الفعل وان لم يكن مؤلفاً كما يراه الفلاسفة هو الحق كما بينا في اول المباحث الكلامية وقد فصل في النظامية والحكمة فيتعلق الطلب في زمان العلم الآن الذي فيه عدم الفعل معقول فلا ينافي فيهما ١٢ ملا نظام الدين **قوله** اذا ايمان العلم القدرة لا يقال لو كان عدم القدرة بالعلم ان لا يكون التكليف ثابتاً قبل الفعل عند الأشعري **قوله** وهو كما ترى باطل لان

اذا القدرة منه انما هو مجموع لانا نقول المانع عدم القدرة في زمان ايقاع الفعل فلا وجود للمانع قبله قد يدرك منه وجه الشد **قوله** وهو كما ترى باطل لان التكليف ثابتاً قبل الفعل عند الأشعري وفيه الاولى بان النفي التاثير الحقيقي والمثبت بمعنى وجود القدرة المتوهمه مع الفعل ودفع الثاني مانه لا يتوجب عدمه فقلنا ولهذا يجوز ما خلفت المعلول من العلة النامة بهذا قد توفاني دليل قدم العالم كما بين في موضع ١٢ منه

قوله وهو قبل المشروط ذلك ان تقول شرط الفعل اختياراً وهو الفعل بالقدرة ولا القدرة لنفسها ولا لشك ان يكون الفعل ما يصح ان يتعلق بالقدرة مقدم على الفعل ١٢ منزه **قوله** ان وجود المعلول من الفاعل المختار يكون بعد وجود الامتياز بعدية زمانية وان المراد يجب تاخره صريحاً عن ارادة المريد ولذا امتنعوا من ان يكون معلول المختار قديماً ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لزم عدم كون آه يعني لو لم يكن القدرة التي سبب شرط التكليف قبل الفعل بل مع لزوم انتفاء المعصية عن الكافر الذي مات على الكفر لانها فرع التكليف ولا تكليف لانه فرع وجود الشرط ولا شرط لانه مع الفعل ولا فعل بالفرض وواذا قرر الكلام بهذا المنع ان لا يلزم من عدم القدرة في تلك الحالة عدم التكليف فيها ١٢ منزه **قوله** او عنده

لم يوجد لو سلم فلا نحر ان لامانة الا ذلك بل لزوم طلب

لوجود مسألة القدرة شرط التكليف اتفاقاً لكن قبل الفعل

عندنا وعند المعتزلة ومع عند الاشعرية لنا اولاً انها شرط

الفعل اختياراً وهو قبل المشروط وثانياً لو كانت معها

لزم عدم كون الكافر مكلفاً بالايمان قبل لانه غير مقدر له

في تلك الحالة واجيب شرط التكليف عندنا ان يكون هو متعلقاً بالقدرة

لوضد ذلك الموافق اقول ليس كخلق الجواهر اتفاقاً بل الكافر عندنا

كالسائر عندهم كالمقيد بل عندنا كالمقيد عندهم كالزمن والتفريق

ضردية وانكارهم مكابرة قالوا اولاً انها متعلقة بالمقدار وتعلق

الضرب بالمضروب وجود المتعلق بدون المتعلق محال قلنا

متقوض بقدرة الباري الا لزم قدم العالم بل صفة لها

صلاحية التعلق وثانياً انها عرض هو لا ينفك عما ينبت فلو تقدر

لعدامت فلم يتعلق قلنا لو سلم عدم البقاء فالشرط الطبيعية

اي يكون عنده متعلقا بها وهذا الايمان وان كان غير مقدر للكافر من عنده الذي هو الكفر مقدوره التيقية فيصح التكليف ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كذا في المواضع فان قلت فعلي هذا يكون التكليف العاجز واقعا من غير ما طلبة فلا يصح نسبة الخلفات فيما بينهم فيما مر قلت ما سبق هو ما كان الكلف عاجزاً عنه وعن عنده فلا تنافي فانهم ١٢ عبد العلي **قوله** ليس كخلق الجواهر آه اي ليس الايمان هو الكافر كخلق الجواهر من القدرة الحادثة اتفاقاً فلا يكون التكليف به تكليفاً بانقضاء الكافر يقدر على الايمان كالسائر يقدر على الحركة ولا مانع عنه الا عدم ارادته من عدم كالتيقية لا يقدر على الحركة والواراد مانع من التيقية لما كان في الكافر مانع هو اعتقاده وكان في الكافر مانع هو اعتقاده وان في المقيد اصل وجوده وانما المانع من حارج و ليس لك الكافر عندهم احرب عن ذلك مقال بل الكافر عندنا كالمقيد في قدرة على الحركة لولا المانع لتحرك و عندهم كالزمن لا يمتد للقدرة في اتصال والفرق بين الكافر وبين الزمن بان الاول ليس ببايزه بخلاف الثاني يبي وانما هم الفرق بينهما والحكم بانها سواء مكابرة واضحة و اقول بان الكافر حين الكفر والكان مهلوب القدرة من الايمان كالزمن عن الحركة لكن الظروف الواقعة في الكافر هو الكفر مقدر لوجود القدرة المتقابلة بخلاف الزمن فان السكون فيه اسطراري لا يمتنع لان عدم المقدورية للقدرة هو معنى الحجر عند مسك قتال ١٢ منزه **قوله** لابل عندنا كالمقيد اذا المقيد قادر بالفعل على الحركة لكن المانع لا يتحرك كذلك الكافر قادر على الايمان لكن رسوم العقائد الباطلة منه عن ضرب القدرة اليه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** تعلق الضرب بالمضروب آه بذي الريد ما ذكره الامام الرازي في الجمع بين المذاهب بين ان القدرة يطلق على مجرد القوة التي هي مبدأ الافعال المختلفة ولا شك ان نسبتها الى الشئيين سواء وهي قبل الفصل يطلق ايضا على القوة المستجيبة لشرط التاثير ولو عاده ولا شك انها لا تتعلق بالمتغيرين معا بل هي بالنسبة الى كل مقدور غير ما بالنسبة الى المقدار الاخر وانها مع الفعل فلعل يشك الا شعري انما بالقدرة القدرة المستجيبة والمتزلة مجرد القدرة الفعلية لتجه لا ينفك عليك ان لا يندفع النقص بقدرة الباري تعالى ايضاً ولا يحتاج الى جواب ضعيف ذكره من ان الفصل في الاول غير ممكن فلا يتعلق به القدرة القديمة قتال ١٢ منزه رحمه الله **قوله** لعدمت آه لا يتيقض بالفعل المتد لانه كما يحدث تدريجاً فلذلك القدرة بحسبها لكن فيه ما فيه قتال ١٢ منزه رحمه الله تعالى **قوله** لو سلم عدم البقاء فيه اشارة الى منع عدم البقاء كما هو مذهب المعتزلة و لانه دليله ضعيف كما يظهر بالرجوع الى موضع ذكره ١٢ منزه رحمه الله تعالى

على القوة المستجيبة لشرط التاثير ولو عاده ولا شك انها لا تتعلق بالمتغيرين معا بل هي بالنسبة الى كل مقدور غير ما بالنسبة الى المقدار الاخر وانها مع الفعل فلعل يشك الا شعري انما بالقدرة القدرة المستجيبة والمتزلة مجرد القدرة الفعلية لتجه لا ينفك عليك ان لا يندفع النقص بقدرة الباري تعالى ايضاً ولا يحتاج الى جواب ضعيف ذكره من ان الفصل في الاول غير ممكن فلا يتعلق به القدرة القديمة قتال ١٢ منزه رحمه الله **قوله** لعدمت آه لا يتيقض بالفعل المتد لانه كما يحدث تدريجاً فلذلك القدرة بحسبها لكن فيه ما فيه قتال ١٢ منزه رحمه الله تعالى **قوله** لو سلم عدم البقاء فيه اشارة الى منع عدم البقاء كما هو مذهب المعتزلة و لانه دليله ضعيف كما يظهر بالرجوع الى موضع ذكره ١٢ منزه رحمه الله تعالى

له قوله فيلزم بطلان القول بالجزء لانه قد امتدوا لقسم وفيه ان له ان يختار الشق الاول ويقول ان المظنون اخيراً يمكن ان لا يتحققه الا احتمال امتداد وقت المقدور
 اشراً بانزياح الاجزاء فيه كتحلل زمان الوقت للشمس في زمان الحركة من بلوغ الظل مشلين الى الغروب واما قوله ولا نزاع فيه فمنوع فان الكلام في المضيق قلنا ١٢ مولانا عبد العلي
 له قوله الاخير الواقع لا الاخير العلمي حاصله ان المدعى ان الذي شرط له القدرة الممكنة ان كان القفل بها غير غالب الوجود فوجب الاداء لترتيب القضاء كما في صورة صيرورة
 الجدا بلاني الاخير في نفس الامر عدم القطع بالاخير بل لا يتفجع اصلاً لكن الاحكام الشرعية منوطه باليقين فان ظهر ان الوقت كان حقيقياً ففيه ان لا يجب القضاء
 والواجب الاداء ثم يتب القضاء كما ظهر بسليمان صلى الله عليه وسلم فبينا عليه وسلم قد بره ١٢ ملا نظام الدين له قوله فالاول ان يقرأ آه ان قيل لزم المحذور الاول

له فيلزم بطلان القول بالجزء وايضاً المناط الاخير الواقعي لا الاخير
 له قوله ايضاً ١٢

العلمي فالاولى ان يقال لا قطع بالقضاء الاخير لا مكان البقاء بطلان
 له قوله ايضاً ١٢

انطباق الكبير على مثل هذا الصغير ربما يمنع وهذا كله جدل
 له قوله ايضاً ١٢

وطحن القول بترتب القضاء اما على نفس الوجوب كما في
 في تقرير النظام ١٢

التام او على وجوب جزء من الاداء كما في النقل اذا افسد
 له قوله ايضاً ١٢

فتأيد واما الثانية فيتقيد بها الوجوب كالزكاة فانه شيء
 له قوله ايضاً ١٢

قليل من كثير مرة بعد الحول ولهذه اسقط بالهدا كواسفي
 له قوله ايضاً ١٢

بالدين مسئلة لا يشترط القدرة الممكنة للقضاء
 له قوله ايضاً ١٢

عندنا لان الاستراط لا تجاه التكليف وقد تحقق
 له قوله ايضاً ١٢

وجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب لا اتحاد
 له قوله ايضاً ١٢

السبب فاذا التكرار الوجوب لا يجب تكرار
 له قوله ايضاً ١٢

القدرة والمضالو لم يجب الا بقدرة متجددة لم يات
 له قوله ايضاً ١٢

بالترك بلا عذر وقد اجمعوا على التاميم
 له قوله ايضاً ١٢

باق لجد قلنا القطع بالتضييق نوع القطع لوجود الاخير
 وقطع القضاء لذلك كان ذلك القطع مقارناً
 للاخير فقلنا ١٢ منه قوله ربما يمنع آه مما يؤيد

لهذا المنع ما ذكر الفلاسفة في الحركة السريعة والبطيئة
 مع ان البطور ليس لتحلل السكنا ان الزمان الواحد
 منقطع عليها فقلنا ١٢ منه قوله هذا كله جدل فانه

لا يلزم من البيانين الامكان العادي الذي بالنظر
 له قدرة المكلف وهو الشرط في التكليف معناه ١٢

مولانا عبد العلي له قوله اما على نفس الوجوب كما
 في التام حاصله ان القضاء مبناه على اصل الوجوب

وهو لا يقتضيه القدرة كما في التام والمعنى عليه فالجزء
 الاخير فيجب الصلوة باصل الوجوب واذا لم يحصل

انتقل الحكم الى القضاء ١٢ ملا نظام الدين له
 قوله كما في النقل اذا افسد قدر حاصله ان الشرع

واجب الوقت ليس واذا لم يشترع فعليه القضاء كما
 في النقل المشروع فان الاتمام واجب وتيلوه وجوب

القضاء عند الافساد فاية الامران وجوب الجزء في
 النقل المشروع هو الاخير وفي الاول الاول ١٢

ملا نظام الدين له قوله فيتقيد بها الوجوب
 وجوب الواجبات الشرطية بها حتى لو فاتت

هذه القدرة سقط الواجب عن الذمة بخلاف
 الممكنة اذ فواتها لا يفسد الواجب عن الذمة فان

فعل سقط التام وان لم يقدر اصلاً بقية لازمة مشغولة
 به ولو خذ في الآخرة ولذا علموا بمقارن الجمع فوات

الزاد والراصلة فانها قدرة ممكنة وكذا لا يقدر صدقة
 الغنم بقوات المال فان النصاب فيها قدرة ممكنة

اذ لا ابتداء انما من الغنى كذا قالوا ١٢ مولانا عبد العلي
 له قوله ولهذا سقط آه علماً للشافعي قياساً

على الاستهلاك ووجبه الفرق لنا ان الاستهلاك
 تعدى على حق الفقراء فجعل القدرة الميسرة باقية

تقدير اذ جاز عن التعدى ونظر الفقراء ١٢ منه
 له قوله وانتم بالدين كما قيل لو كان الدين مانعاً من وجوب الزكاة لعدم اليسر كان مانعاً في الكفاية بالمال واجب يمنع بطلان التام كما ذهب اليه المشايخ والفرق
 بان وجوب الزكاة لشكر نعم الغنى وهو منتف بالدين والكفاية للجزء والشرط والقياسي بالعتق والصوم ١٢ منه قوله لا يجب تكرار القدرة التي هي شرط الوجوب فاذا
 ليس القدرة المتجددة شرطاً لوجوب القضاء في النفس الاخير بوجوب قضاء الواجبات التي في الذمة ١٢ مولانا عبد العلي له قوله لم يات من فوات عنه صلوات كثيرة
 مثلاً ترك الصلاة الى آخر وقت الحيوة بلا عذر بناه على ان القطار موصى به ثم مع انه لا يمكن من الفعل بضييق الوقت والاثم فرع الوجوب قضاء تدبر ١٢ منه قوله
 على التام اي تانيم التارك للقضاء بعد ما فات عنه الاول ١٢ مولانا مولوي ميسر *

له قوله فيص آه هذا دفع اليراد حاصله ان اشترط القدرة للقضاء ليفض له تكليف باليس في وضع العبد وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وايجاب القضاء
 ايضا تكليف ١٢ مولوي معين له قوله وقد آه فان قلت فابن المخص اجاب بقوله وقد خصه لخصوص قضاء آه ١٢ عبد العبد له قوله لخصوص قضاء آه نفس تقاض
 الصوم قوله تعالى فعدة من ايام اتر وليس قضاء الصلاة قوله صلى الله عليه وآله وسلم من تام عن الصلاة اذ فيها فليصلها افكر ١٢ منزه له قوله فان شئتم فاعلموا ان
 لا تقصير من المكلف في الاداء لانه غير مقدور له وكان تاخير القنار سها لانه موسر ولا تاخير بالها نزو على هذا فالحق انفسال الوجوب من وجوب الاداء فقامل ١٢ منزه

١٥ قوله وهو المكلف وانما التي بالتفسير لسلا
 يتوهم من اول الامر ان المحكوم عليه واقع على ما يتعارف
 الميزة انيون وهو مهنا الفعل فانه المحكوم عليه بالوجوب
 ونز ذلك ١٢ ملا نظام الدين له قوله نعم المكلف
 انما ان يتصور المكلف قدر ما يتوقف عليه الامتثال
 لان يصدق بانه مكلف والالزام الدور وعدم
 تكليف الكفار ١٢ منزه له قوله امتثالا اي لا يثبت
 وقوع الامتثال كما يراه معشر مانعي التلخيص بالمال
 ١٢ مولانا عبد العبد له قوله او اي طلب الوقوع
 منه ابتداء اي الاجل الامتثال بانه يعزم على الفعل
 ويشترطه للامتثال كما يراه قائلو التكليف بالمال
 ١٢ مولانا عبد العبد له قوله لانه فرع العلم لان
 طلب شي من شخص وهو لا يعلم باطل ضرورة فهو فرع
 العلم ملا نظام الدين له قوله وطلب الحال
 محال على ما مر وهذا لا يتبع من قائل التلخيص
 بالمال لانه لا يسلم على راء طالب الحال محال فلا يمكن
 ان يستدلوا بهذا فالاولى ان يقال ان فائدة
 التكليف لا تقتلر عند من وهذا مستغنى ممن لا شعور
 فاستحال التكليف لاستحالة القدرة فقامل ١٢ مولانا
 عبد العبد له قوله لاني زمان عديم وليس العلم
 محال في زمان عديم فكذا التكليف المشروط بزمان
 اريد ان طلب الوقوع امتثالا او ابتداء محال فمن لا
 شعور بشرط عدم الشعور فلاما في استحالة في زمانه
 ان اريد ان طلب الوقوع منه محال في زمان
 عدم الشعور فمخرج ١٢ مولانا عبد العبد له قوله
 لما ثبت آد ائني انما يرو ذلك لو كان الالعدم
 بعارض مانع من تحقق حقيقة التكليف وليس
 كذلك بل لفقان ما يكون ذاتية وذهنية
 حقيقة وثبوت الذات بدون الذاتيات منتفع
 لذاته وبهذا المنع ما اورد في التوهم بان الالعدم
 استحالة الامتثال وذلك لا يوجب استحالة التكليف
 انما يتكليف المستحيل ومانع شرح الله ان
 في تمام الدليل على من يترتب التكليف بالمال فظهر

فيخص لا يكلف الآيه بالاداء وقد خصه لخصوص قضاء
 الصوم والصلاة اقول اذا وجب في الجزء الاخير وعدهمت
 القدرة في القضاء فالتاثير مشكل والله اعلم بالصواب
 الباب الرابع في المحكوم عليه وهو المكلف مسئلة
 ثم المكلف الخطاب شرط التكليف عندنا ووافقنا بعض
 المجوزين لتكليف المحال لئان التكليف طلب الوقوع منه
 امتثالا او ابتداء وهو من لا شعور له به محال لانه فرع العلم
 وطلب المحال محال على ما مر قيل اللازم ان التكليف بشرط
 عدم الفهم محال لاني زمان عديم فكذا التكليف المشروط بزمان
 ضروريات حقيقة التكليف ضرورة لصور الامتثال والابتداء
 فوجوده بدون محال والمحال محال في جميع الاوقات واستد
 لوجوده تكليف البهائم اذ لا مانع يتخيل الالعدم الفهم
 وهو لا يمنع قيل بل لعل المانع عدم استفاد الفهم

فقال ١٢ منزه له قوله في جميع الاوقات فالتكليف وبدون الشعور محال في وقت عدم الشعور فيتم المطلوب ١٢ مولانا عبد العبد له قوله وهو لا يمنع على
 هذا التقدير بها سبيان ١٢ عبد العبد

له قوله فان قلت قد اعتبر الامام الهام في حد السكر عدم التمييز بين السمار والارض ولا شور في هذا الحال اعلا اجاب بقوله واعتبارا بيمينية ١٢ مولانا عبد العلي **له**
 قوله لان بناء على الدرر عن مامورون بان نذراه باحداث الشبهات فاعتبر الدرجة الشديدة فان الضيف قاصر من وجه ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله فان قلت
 اذا كان الآية فيها دليل على ان السكر لا ينافي الفهم فيما معنى قوله تعالى عقيب تلك الآية حتى تعلموا ما تقولون فانه يدل على ان السكر الذي يوجب ترك الصلوة حاله السكر غير
 عالمين بالقولون اجاب بقوله ومعنى حتى تعلموا حتى تعلموا ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله بذات اذيل فان العلم في اللغة اليقين الواقع لا يغير الامكان في بعض النسخ وبذات اذيل لا
 يظهر له وجه ولعله من سهو النسخ الا ان يريد بذات اذيل لا تفسير فانه بالرأي حرام ١٢ عبد العلي **له** قوله بان نهى عن السكر اه في حقه الآية لا تشرب مسكرا تقترب الصلوة مسكرا فان
 انما هو من تناول السكر واطلاق الصلوة بالوضع الى ان

كما يقتضيه حده باختلاف الكلام واليهن يان واعتبار
 ابجيفة **له** عدم التمييز في الحل الموجب لحد احتياط لان **له**
 صباه على الدرر ومعنى حتى تعلموا حتى يتقنوا هذا اذ اذيل **له**
 والقوم المترصوا بان نهى عن السكر كقولهم لا تمت ذات ظالم
 اي لا تظلم فقوت ظلما هذا **له** مسئلة للمعدم مكلف **له**
 للعترة والمراد المغلق العقلي لا التخييري لنا واللام يكن
 التكليف اذليا لتوقفه على التعليق وهو اذلي لان كلامه
 اذلي لا امتناع قيام الحوادث بداته تعالى وفيه ما فيه والوا
 لان كلامه متوقف على تعالى فيكون تاما به فيتميل حدوثة ١٢
 يلزم امر ونهي من غير متعلق موجود وذلك سفه وعبث
 لو ان التكليف قديما يلزم آه ١٢
 قلنا انما يلزم ذلك لو كان الطلب في الاذلي تميزا او امالو كان
 اذلي لا امتناع قيام الحوادث آه يعني ان كان الكلام
 تعالى حادثا او بوسقة تامته بداته تعالى يلزم قيام
 الحادث به تعميم يلزم ان يكون عمل الحادث تعالى
 الله عن ذلك معلوما كية ١٢ انه حين **له** قوله في
 نافية اشارة الى ما قاله المعتزلة من ان كلامه تعالى
 مع حدوثه قائم به تعالى فيؤيد قيام الحوادث بداته تعالى
 وانفسيل مذبور في الكلام ١٢ من زمانه الله تعالى
له قوله ذلك سفه وعبث اما استفان الخطاب
 من الله وربي مقول والاعتيان به من اشارة السفاهة

المطوب منه الترك حال السكر فانما يقع ما في التتبعين
 هذا التاويل للتعبد لانه وان كان توجيه الخطاب ابتداء
 في حال صحوة كمن المطلوب الترك في حال سكره فكان
 في حال سكره مطلوب بامنه الترك وهو معنى كونه محتاجا
 حال سكره ١٢ من ربه الله **له** قوله كقولهم لا تمت آه
 فانقلت لا يساذه شأن النزول فان الخمر بعد نزول
 هذه الآية بقيت مباحة كما فصل في التفاسير قلت الحصة
 نهى عن السكر وقت الصلوة اي لا تسكر واوقت الصلوة
 فتصلون وانتم سكارى قد نهى عن تلك تقضية فتركون
 وقت الصلوة وما بقيت بعد نزول هذه الآية مباحة
 الا في اوقات غير اوقات الصلوة فقد بر ١٢ مولانا
 عبد العلي **له** قوله انما كان المتبادر منه انه مكلف
 مجزا وهو في عام تناول الخطاب شفايا فانه بقوله
 والمراد منه آه ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله الغفلة آه
 وهو ان المعلوم الذي علمه الله تعالى انه لو وجد الله
 التكليف تزج عليه في الاذلي بما يهتد به في الاذلي
 ١٢ من **له** قوله لا التخييري الشفاي قيل الا شوية
 يتفقون بهذا المعنى عليهم اذا كان المعلوم مكلفا فالعام
 جدر بان يكون مطلقا ١٢ مولانا عبد العلي **له**
 قوله لتوقفه على التعليق وهو متعلق بالمعدم وهو
 لم يتعلق به في الاذلي ولا موجود في التعليق ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله لا امتناع قيام الحوادث آه يعني ان كان الكلام
 تعالى حادثا او بوسقة تامته بداته تعالى يلزم قيام
 الحادث به تعميم يلزم ان يكون عمل الحادث تعالى
 الله عن ذلك معلوما كية ١٢ انه حين **له** قوله في
 نافية اشارة الى ما قاله المعتزلة من ان كلامه تعالى
 مع حدوثه قائم به تعالى فيؤيد قيام الحوادث بداته تعالى
 وانفسيل مذبور في الكلام ١٢ من زمانه الله تعالى
له قوله ذلك سفه وعبث اما استفان الخطاب
 من الله وربي مقول والاعتيان به من اشارة السفاهة

واما العبث فلان المقصود من التكليف الامتثال وهو غير معقول من المعلوم والتكليف منزه عن كل الشقين ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله كما قال الرسول هذا اولى من قول صاحب
 المواقف كطلب العلم من ابن سبيل اذ فيه وعليه كما في شره ان الموجود هناك الخزم على الطلب لا الطلب نفسه لان كان وجود الطلب بدون المطلوب من محال فانهم ١٢
 من **له** قوله مع ان معدوم في وقت الاعراض على الله لم يرد له وسلم والامر لم يتجدد ونحن مطلقون به وقس عليه الامر الالهي ١٢ **له** قوله بذلك اذ لا
 لا يخفى عليك ان لا يلزم من بناء الكلام ان يكون الكلام نفسه الذي صفة له تم هو الذي يكون المتعلق فيه المطلقين وقلا ويكون التكليف بعد وجوده بتخيير او على هذا
 يكون هذا الكلام اللفظي الذي فيه تمييز التكليف كما ما انفسيا وقدمه مو ان النفس مدلل اللفظي تقابل ١٢ من

قوله داما العطف فلا يحتاج الى تحقق المصنف اليه اذ ليس تعلقا متمثقا بالفعل ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** فتدبر بهنا مباحث لطيفة وشيئا بهما بالشرح لم ازره نحو فاقن الاشارة المغنمية الى الملازمة وايضا فراقية الفصح ومدى الى الاحالة الى مباحث اخرى ١٢ لان نظام الدين **قوله** ليس في الازل آه اعلم ان الاشاعة عليهم متفقون على ان كلامه في الازل واحد لكن جمهورهم على ان ذلك الواحد باعتبار تعلقه بشيئ اخر وعلى وجه اخر يكون المراد في ذلك فهو في الازل منقسم بقسم من الاقسام بحسب تعلقاته واما ابن سينا في قوله بواحد منه في الازل يقول انه ليس منقسفا بشيئ من الاقسام في الازل واما السبيري احد فاعلم الازل بهذا ١٢ منه **قوله** او غيرهما من الاخبار والاستفهام بل تصفت بهما فيما لا يزال بعد حدوث تعلقات ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** والاقسام ماثثة وقد اثيرت في كتب بعض المحققين انهم حكوا به يكون هذا الراي مختارا ١٢ مولانا عبد العلي

التجيزي واما العقلي فيكفي له العلم فتدبر قيل السفة و

العيب من صفات الافعال والكلام النفسى من الصفات **قوله** فتدبر قيل السفة و

عبد الله بن سعيد من الاشاعة ذهب مستخلصا عن اللزوم **قوله** الى ان ما ليس الازل امر وتهيأ وغيرهما بل القديم هو الا

المشترك والاقسام حادثه اورد عليه ان هذه النواع لا يتجيز **قوله** وجود الجنس الا في ضمن نوع ما واجاب بمنع انها النواع

بل عوارضه بحسب التعلق ويجوز خلوه عند قول وجود **قوله** المقسم بدون وجود قسم ما محال وان كان التقسيم باعتبار

العوارض فيلزم عليه القول بوجود قسم ما بدون هذه **قوله** العوارض هو لا يعقل مع انه قال ان القديم هو المشترك

هذا خلف فتدبر وايضا لا يكون المعدوم ممكنا اذ لا تعلق **قوله** وثانيا يلزم قدم عدم التناهي فان المتعلق بزيدا

قوله لانه ضمن نوع لا يتجيز وجود الكلام من دون ان يتحقق في متمم قسم منها فلا يتصور قدم المشرك مع حدث الاقسام ١٢ ولوى محمد بن **قوله** ويجوز خلوه من وكان في الازل غير متعلق فلا يكون فيه المراد فنيا ولكن الاستناد بان كلامه تعالى واحد معين فلا يكون بنسب سادقا على الحقائق المختلفة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** بقوله قول وجوده اقول بك ان قول ان التقسيم بعد عن العوارض ولا يخفى الفرق بين التقسيم بعرضها وبين باعتبار اولها كان العوارض فيما لا يزال فالامر عدم وجود القسم بدون القسم فغيره وانما قبله فيقول الحق ان المعنى المتصور في الازل لم يكن كالملا لا يقع وجوده بدون قسم قائل ١٢ منه **قوله** فتدبر علم ان ظاهر تعلقه واه الازل للاختلاف بينه ذاته ولا القسام بل انه متعدد ويقسم بتعدد التعلقات ولما قال القطا مع ان ليس في الاول تعلقا فلا تعدد ولا انقسام نعم هو صالح لان تعدد فيما لا يزال بعروض التعلقات المتعددة نعم لو كان كليا صادقا على اللشيرة لا يمكن وجوده وبدون قسم كالحال مطلقا ثم وان خصص بالمقسم الكلي فيزيان ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** اذ لا تعلق بالفعل المكلف رج وقديجاب عنه بالزام عدم كون لعدم مكلفا عنده وهو ناسد لان التراض السفة والعيب انما كان على توتر تكليف المعدوم اذ عند انكار ذلك لا توجب الايراد فلا يصح الاستخلاص عنه بهذا الوجه وقد كان القطان انما قال هذا الكلام مستخلصا عن الايراد المذكور الا ان يقيم المعنوية كما لو يوجد دون التراض السفة والعيب على قدم الكلام فاستخلص بهذا وان الحق اذ لا اختلاف بينه وبين الجمهور في اذوية التكاليف التعلقية كما قال مطلع الاسرار الالهية لعدم اراد بالامر والنهي المنفذين الامر والنهي المتجزان في يرجع الى ما ذهب اليه الجمهور ولا شبهة في ان عروضا هذه العوارض فيما لا يزال قطعاً على هذا لا يبرر عليه شيئ من الوجوه المذكورة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** وثانيا

يلزم قدم آه اعلم ان الاشاعة قانكون بتعدد القدام من الله فارات الثمانية وكذا قال اكثرهم بتعدد النواع للكلام في الازل وان كان بحسب اتصالات المختلفة باختلاف الذاتيات واما القول بتعدد الاشخاص قديمة غير متناهية النوع واحد متعدد الامر باعتبار تعلقه باشخاص المكلفين فلم يذهب اليه احد ومن بهنا يتبين ان مطلق تعدد الكلام الازل ليس بباطل بالاجماع كما زعمت شرح الشرح ١٢ منه رحمه الله تعالى

هذا الجواب يترجم فان حملنا انما ليست الزمان لكن شك في انها آت ١٢ ع

له قوله ان التعدد آه اقوال يمكن الجواب بان يجوز ان يكون المتعلق في ضمن قضايا كية والاحكام الكية الشرعية متناهيته وان كان التفصيل غير متناه
فتدبر ١٢ منه رح **له** قوله كالعلم والقدرة في تشبيه بالقدرة ايماء الى جواب ما قالوا لو كان كلامه قديرا لاستوى نسبة السجدة لجميع المتعلقات كالعلم
ولما كان الحسن والتج بالشرع صح في كل فعل ان يوم به ويتبى عنه فيلزم تعلق امره ونهيه لكل فعل معا والجواب ان الشئ الصالح للامور المتعددة به قد
يتعلق ببعض دون بعض كالقدرة التقديرية كذا في المواضع ١٢ منه رح **له** قوله لا باختلاف الايات فان قلت سبب ان التعدد فيه بحسب
التعلقات اعتباري لكن التعلقات ليست
اعتبارية محض بل لها من الثبوت الواقعي والا
لزم كون الاوامر والنواهي اعتبارية فيلزم فيها
التسلسل قلت معنى كونها واقعية ان الخطاب اذا قيل
ان متعلقه صالح لان ينزع عنه التعلق امر موجود في
العين قائل ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله الفعل
الممكن اي بالذات وفي العادة احترام بين المحال
بالذات فان تكليف غير صحيح وغير العادي اذا التكييف
به غير واقع ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله شرط
وجوبه آه يعني ان النزاع في شرط الوقوع الذي
لم يكن شرط الوجوب او علم الامر باتفاق شرط الوجوب
لم يحقق التكليف اذ لا يتصور التكليف بدون الوجوب
وذلك ظاهر ١٢ منه رح **له** قوله عند وقت هل يصح
العلم بالاتفاق في غير وقته لا يدخل في توجيه التكييف
ومعه ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله قال الجمهور
خلاف للمعتزلة والامام ابي الرازي استبعد هذا
الخلاف من الامام ابي الحسين وقال بسبب ما علم
اتفاق شرطه على قسمين الاول ما يتبادر الذهن من
فهمه حين اطلاق التكليف كالحياة في التمييز وهذا
هو الذي خالف فيه الامام والثاني ما يتبادر اليه
كمتعلق علم الله بان زيد ايمون فان اتفاق هذا التعلق
شرطي وجود ايمانه لكن السامع يفتنه بما هو ان ايمان
زيد غير ناظر الى هذا الشرط وهذا لا يتألف فيه الامام
ولا غيره وهو ما سبق نقل الاجماع عليه هذا ١٢ منه رح
له قوله وفي الجبل الم اعلم ان با فكر من الله من
جبل الامر باتفاق شرط وقوع الفعل صحيح التكليف
اتفاقا يعني اما على جبل المسئلة فتبادر الامر السيد مثلا
بعده او على المراد ان جبل الامر باتفاق الشرط لا
يفرضه التكليف بالفعل المشروط وان كان هذا الجبل
من جهة ان الامر هو الله سبحانه تعالى غير متصور ١٢
له قوله لا يقال آه هذا الافتراض المذكور في التمرير جواب
من المصنف ١٢ **له** قوله قد تقدم في سلمه اتفاق التعلقات

غير المنفلق بعمر والجواب ان التعدد بحسب لعد المتعلقات
ان لا تعدد في الخطاب المتعلق بالذات ١٢

لعد اعتباري فانه صفة واحدة اذلية كالعلم والقدرة و
له الخطاب ١٢ لا تعدد فيه ١٢

انقسامه الى الانواع والافراد بحسب المتعلقات لا باختلاف

الذاتيات هذا مسئلة الفعل الممكن الذي عت شرطا
له خبر ١٢ كاتفاها ١٢

وجوبه اذ اعلم الامراتقاء شرط وقوعه عند وقت هل يصح
له خبر ١٢

التكليف به قال الجمهور يصح خلاف المعتزلة والامام وفي
له خبر ١٢

الجبل يصح اتفاقا لا يقال قد تقدم ان الاجماع منعقد
له خبر ١٢

على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع ومعلوم ان
له خبر ١٢

كل ما لا يقع فباتفاق شرط من ارادة قد بجة او حاد شرا
له خبر ١٢

فحكاية الخلاف مناقضة لانقول ذلك الاجماع بالنظر الى
له خبر ١٢

الامكان الذاتي كما يبدل عليه كلام بعض المحققين عند
له خبر ١٢

نقل الاجماع حيث قال وان ظن قوم انه ممتنع بغيره
له خبر ١٢

فالخلاف هنا في الوقوع بعد الاتفاق على الصحة صحة
له خبر ١٢

المحال **له** قوله او حاد شرا كما هو رأي المعتزلة فقد تقدم ما علم الله انه لا يقع في الوقت وما علم الله انه يشترط في شرطه ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله بعد الاتفاق على الصحة آه وادع ان في كلامه ان
لما يجب بهما ايمون وقد لفظا المعتزلة فانه لا يرد في الواقع من العترة لرفع المناقضة غير بعيد عن دليل القاضين ياتي من هذه الاضافة وقد قال في شرح الشرح في نقل الاجماع على تحقيقه والظاهر
في كلامه شرح المحققين في بيان ما علم الله يعني فان كان قوم ظنوا لان ما علم الله صفة ممتنع بالغير يمكن على صحة التكليف به انعقد الاجماع ثم ان لا يصح خلاف احد من يدعي التدين
نفسا من مثل الامام الحسين الذي له يد طوع في العلوم الشرعية كيف ويلزم ان يكون الكافر المصرا الذي مات على كفره غير مكلف فابى جبل وكذا العاصي وينتفي فائدة تبين الرسل
للصالحين بعد كونهم عاصين في كفر تاركي للامور به المتركين للغير منه فاسه شناعة فوق هذه الشناعات فالحق ان لا خلاف فيه هذا ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله

ان قوله قبل وقت الفعل والفعل ظرف العلم لا التكليف لجازان لا يوجد شرط وقوع الفعل في وقت في نفس الامر وعند الفعل مع انه يعلم بالضرورة حاصله ان يصح التكليف بالفعل الذي علم والامر انتفاء شرط وقوعه عند وقت لانه نولم يصح التكليف لم يعلم ١٢ مولود مبين ٢٠ قوله لجازان لا يوجد شرط من شرطه جواز مشهورا للتكليف والثاني باطل وكذا المقدم ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله قبل وقت الفعل يعني لا يعلم المأمور كونه مأمورا في اول وقت توجه الخطاب اليه حتى يفرض عليه زمان الامكان للفعل وهو مختار الامام كذا ذكر السبكي ١٢ منه ٢٠ قوله على تحقق الوجوب قبل التمكن فان قلت ان الاجماع انما هو على تحقق الوجوب لا على تحقق العلم فلا ينافي في الانكار قلت ظاهرا ان الاجماع بدون العلم غير معقول والاجماع قد نقله القاضى ابو بكر الباقلانى وما في بعض شروح المختصر منع تحقق الاجماع على الوجوب قبل التمكن بل الاجماع انما هو على تحققه على تقدير بقائه لى وقت الايقاع ولذلك اردت المصنف بقوله بدليل وجوب الشرع آه ١٢ ملا نظام الدين عليه السلام قوله بدليل آه اوردا ولا منع الاجماع فانه ذهب جماعة الى صحة فرض الصوم بطلن النية بل بنية مباحة واما القول بان لا اعتداد بالخالف في ذلك كما في شرح الشرح فلا استدراك لان المخالفين مجتهدون مقدمون فلا اجماع الا بالتفاهيم وثانيا منع انه فرع تحقق الوجوب بل كيف الظن المعنى على ظن السلامة لا ترى يصح بنية فرض الظن مثلا مع احتمال عدم بقار صحة التكليف في الركعة الثانية وما شامع الاستلزام لان اللازم العلم بالوجوب و هو احد شرطى التكليف بالفرض فلا يلزم من العلم بالتكليف وان ظن وفيه ما فيه ١٢ قوله وهو فرع تحقق الوجوب بل علمه وربما يمنع الاجماع على وجوب النية باوامر الواجب فان المحققين يجوزون اوار الصوم باطلاق النية وبنية النقل ١٢ مرلانا بعد العلى كقوله والامكان شرط التكليف فان شق مشروط وهذا الاستدلال يرشدك اليه لانه المقصود في هذه المسئلة الصحة العقلية لا الواقعية ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله قلنا آه ان اردتم ان ناعدم شرط غير ممكن بالذات او بحسب العادة ممنوع فان الضرورة قاضية بان الامثال من ابى جهل ممكن بالامكان وان اردتم وانه غير ممكن بسبب عدم الشرط فمسلّم لكن لا ينافي في الامكان فامادة ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله بعد للشرط في الواقع ظن من اللعدم فانه معدوم الشرط في الواقع وكل ما هو معدوم الشرط فهو محتسب ولا يصح التكليف وقدم انه مكلف في الواقع ١٢ ملا نظام الدين عليه السلام قوله فالادخل للعلم اقول لك ان نقول العلم وان لم يكن له مدخلية في امكان الشئ وانما

ذاتية لنا ولم يصير لم يعلم احد انه مكلف قبل وقت الفعل ^{التكليف بما علم انتفاء شرطه ١٢}

لجازان يكون لا يوجد شرط وقد انكر قوم العلم بالتكليف ^{دليل الملازمة ١٢}

قبله وذلك بطم للاجماع على تحقق الوجوب قبل التمكن بدليل ^{شواهد البطلان اللازم ١٢}

وجوب الشرع بنية اداء الواجب اجماعا وهو فرع تحقق الوجوب ^{لان الوجوب الشرط بطلان}

قالوا ادلما عدم شرطه غير ممكن والامكان شرط ^{للمقتضية ١٢}

التكليف قلنا الشرط الامكان العادي وهو لا ينافي الامتناع ^{للتكليف ١٢ الاخص من الثاني ١٢}

لغيره وايضا منقوض بجعل الامر بعدم الشرط في الواقع ^{قد انزلنا ١٢}

اذلادخل للعلم في الامكان والامتناع فانه تابع للمعلوم ^{اي العلم بالامكان والامتناع ١٢}

وثانيا لو صح مع علم الامر لصح مع علم المأمور لان عدم ^{اي قوله ١٢ التكليف ١٢ باقائه ١٢}

المحصل مشترك واللازم بطم اتفاقا قلنا بل لا يتقارر الفائدة ^{اذ لا يصح مع المأمور ١٢}

مسئلة اسلام الصبي العاقل صحح بدليل حجتنا اسلام على ^{اي قوله ١٢}

رضي الله تعالى عنه قال فخر الاسلام بثبوت اصل وجوب الايمان عليه ^{اي قوله ١٢}

لا وجوب الاداء فاذا سلم وقع فرضا كصوم لسا فلا يجب تحديده ^{فان التكليف لا يمتنع منه ١٢ مستطالما في الفتوى ١٢}

لكن لا دخل في طلبه وصدف فانه اذا علم وقوعه يصح الطلب واذا علم عدم وقوعه يصح كجلاص الجهل فانه لما احتمل العوان عند الامر لا يمنع الطلب هناك صحة لاني المجلة تدبر ١٢ من قوله لا يتقارر الفائدة لى فائدة التكليف وهي الابتلاء بالعلم والبشر فيطبق في حق الشباب والكرامة فيعفى فيستحق العتاب ومنفق فيما نحن فيه كذا قيل ١٢ من قوله بدليل صحة اسلام على من روى ان عليا رضى الله عنه وهو ابن سبع اوشان او ثمانين على احتمالات الروايات قالوا لوصح النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسلامه فانه كان يصلي معه وقد يقا ان تصحيحه في احكام الآخرة فقط كما ذهب اليه ابن ابي عمير ونفر مسلم والكلام في تصحيحه في احكام الدنيا والآخرة حتى لا يبرئ اقرارها لكننا نرد نحو ذلك ولا ينقل انه علم صحح في حق هذه الاحكام وانما نقل في العبادات فقط ويمكن ايضاً ان يقال تصحيح اسلامه في حق الصلوة ان تصحيحه في الاحكام ومن ثم حكيم باسلام كافر صلي الى قبلتنا في جماعتنا حتى يجري عليه سائر الاحكام المتعلقة بالاسلام قد بر ١٢ منه ٢٠

لكن لا دخل في طلبه وصدف فانه اذا علم وقوعه يصح الطلب واذا علم عدم وقوعه يصح كجلاص الجهل فانه لما احتمل العوان عند الامر لا يمنع الطلب هناك صحة لاني المجلة تدبر ١٢ من قوله لا يتقارر الفائدة لى فائدة التكليف وهي الابتلاء بالعلم والبشر فيطبق في حق الشباب والكرامة فيعفى فيستحق العتاب ومنفق فيما نحن فيه كذا قيل ١٢ من قوله بدليل صحة اسلام على من روى ان عليا رضى الله عنه وهو ابن سبع اوشان او ثمانين على احتمالات الروايات قالوا لوصح النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسلامه فانه كان يصلي معه وقد يقا ان تصحيحه في احكام الآخرة فقط كما ذهب اليه ابن ابي عمير ونفر مسلم والكلام في تصحيحه في احكام الدنيا والآخرة حتى لا يبرئ اقرارها لكننا نرد نحو ذلك ولا ينقل انه علم صحح في حق هذه الاحكام وانما نقل في العبادات فقط ويمكن ايضاً ان يقال تصحيح اسلامه في حق الصلوة ان تصحيحه في الاحكام ومن ثم حكيم باسلام كافر صلي الى قبلتنا في جماعتنا حتى يجري عليه سائر الاحكام المتعلقة بالاسلام قد بر ١٢ منه ٢٠

له قوله وجوب الاداء ما لشيء انما يجب ويثبت في الذمة لاجل حكمه ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** وانما حكم صحة الافاء ليس قد مر ان النائم والمنعم عليه من يجب عليه القضاة فلا بد من الوجوب مع انه لا وجوب اداء التوبة ١٢ **له قوله** عن الواجب بحيث يمنع بعد الاداء عن توجبه الخطاب ثم انه ليس بفخر الاسلام وليل على ثبوت نفس الوجوب واما عدم وجوب التجديد فله لاجل حصول المصلحة للنفس الوجوب وايضا لافرق بين الايمان وبين سائر العبادات فتأمل فيه ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** وذلك متفاوت في كيفية الآلة فبعض منه يوصل الى المطلوب في ساعة واخر منه في ساعتين الى ذلك المظن وبعض منه في غاية البطور وبعض منه استمداد محض كعقل الصبي الغير المميز ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** بكل قدر من العقول بل رحمة الله تعالى اقتضت ان ينظر بقدر عقده ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** فان تكليفه واداءه وجودا ووجوبه واداءه كمال العقل و نقصانه فانه من البالغين من ينقص عقله من بعض المراتبين كالسفر فيدبل به الحكم لكونه مظنة المشقة غير مضبوط فان الحكم واثر عليه وجودا وعدما وجدت المشقة ام لا ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** فلا يجب آه ما علمه ان الصبي ليس يكلف فلا وجوب عليه لشيء فانه من الخفا التكليف ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** خلافا لابي منصور آه وعليه كثير من مشايخ العراق من الخفية كذلك التقرير ١٢ منه **له قوله** رفع القلم عن ثلثة من النائم آه واصحاب الامام علم الهدى يحضون الصبي العاقل في حق وجوب الايمان بالعقل و باعادته دخول صبيان الكفر فاني النار ١٢ **له قوله** عن آه لما كان يردان الصبي العاقل اذا لم يجب عليه الايمان ينبغي ان لا يرض عليه الاسلام بعد اسلام زوجته ولا يضرب على الصلوة مع انه يعرض عليه الاسلام واضرب على الصلوة فاجاب عنه بقوله وعرض الاسلام آه ١٢ قال القم بمجد المتين ان العرض لا بد له من دليل وليس فان اشال قوله تعالى ولا تنكوا المشركات حتى يؤمنن ولا امه مؤمنة خير من مشركة ولو احببتم ولا تنكوا المشركين حتى يؤمنوا وعبد مؤمن خير من مشرك لا يشتمل صبيان فالمرأة مؤمنة كانت مؤمنة او كافرة ان كانت غير بائنة لا يفيد لكاجها بتماثل الدين انما سبيل الاستيذان الكمال بالتقاضي فاسد لو استمر لعل حكمه افساد جارية في الصبي فان ثلثة المؤمن الشريفة مع الكافر الكفيف في جهاد هذه موجودة في الصبي الفيا لذلك يجب العرض نعم لو كان ايمانه كذا ايمانه لم يجب العرض البتة فان قلت قال النبي صلعم مرد صبيانكم بالصلوة اذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها اذا بلغوا اثنا عشر رواه ابوداود بهذا اللفظ وما زادوكم بالصلوة وهم اجناد بلع سنين واضربوهم عليها وهم اجناد مشركين

بالغا ونفاه شمس الاعمى لعدم حكمة وهو وجوب الاداء وقبه نظر
 لانه نفس الوجوب ١٢

لانا لا تسلم ان حكمة ذلك بل ذلك حكم الخطاب وانما حكمه
 لانه حكم نفس الوجوب ووجوب الاداء ١٢

صحة الاداء عن الواجب مسئلة العقل شرط التكليف اذ به

الفهم وذلك متفاوت ولا يباطل بكل قدر فانيط بالبلوغ
 ثم للعقل تغيرات اظهر بان آه الفهم ١٢

عاقلا فالتكليف اثر عليه قال البيهقي الاحكام انما تعلق
 به ثلثة مجنون ١٢

بالبلوغ بعد الهجرة وقبلها الى عام الخندق كانت تتعلق
 ستة رالبة اوخامسة ١٢

بالمميز انتى فلا يجب اداء شئ على الصبي خلافا لابي منصور
 اذ اذ اثبت ان اطفالها بالبلوغ فلا يجب آه ١٢

والمعتزلة في وجوب الايمان فانهم ذهبوا الى عقابه بتركه وللقاضي
 اذ بان ١٢

ابي زيد حيث قال بوجوب جميع حقوق الله تعالى عليه ان الاداء
 الايمان ١٢

سقط بعد الصبي لنا اولاً صلى الله رفع القلم عن ثلثة
 لثمة واداءه وعللنا قال بالسقوف في غير الايمان ١٢

عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يجام عن المجنون

حق يعقل وعرض الاسلام عليه بعد سلاه زوجته لصحة
 رواه ابوداود بهذا اللفظ وما زادوكم بالصلوة وهم اجناد بلع سنين واضربوهم عليها وهم اجناد مشركين

لا لوجوبه وضربه لعشر على الصلوة تاديباً للاعتياد لا تكليفاً

وذكرت منهم في المضاجع والامر للوجوب والوجوب الضرب بدون وجوب الصلوة في معقول سباب لقوله وعرضه بعشرة آه ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** للوجوب فان قلت لما كان الصبي غير مكلف لا يتناول الخطاب بجزئته النكاح مع الكفرة فمن اين فساد النكاح حتى يحتاج الى العرض بل لا بد له من دليل قلت قد بينا ان سبب الايمان لانقطاع الولاية عن الكافر منصوطة في نصوص متواترة وهو يقتضيه فساد النكاح وعدم ثبوت التورث وغير ذلك ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله عليه

له قوله لعدم وصفه قال الامام محمد المراهقة اذا لم تصف الايمان حتى تسئل عنه لا يفسخ نكاحها ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** بخلاف البالغة فانه يفسخ نكاحها نعم ان المراهقة لم تكن مأمورة بالايمان ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** اقول وفيه انه لا يدل آه اي وجوب الاداء فانك قد عرفت ان هذا الدليل ليس منافع لمذهب ابى زيد وحاصل الاعتراض ان الايمان يجوز ان يكون واجبا عليها لكن سقط وجوب الاداء بالعدو لعدم وصفها ليس اباها فان الوجوب قد سقط فلم يترتب في منع المقدمة القائلة انها اذا لم تصر مرتدة لم تكن مكلفة فان عدم الازداد قد يكون لان الاداء قد سقط بالعدو كما في صورة الاكراه ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** اصل الوجوب آه اي وجوب الاداء بل يحتمل ان يكون الاداء سقط بعد الصبي ١٢ منه **له قوله** لكان الآتي له بالصلوة والصوم من العبادات ١٢ منه رحمه الله تعالى **له قوله** باطل فان قيل يجوز ان يكون رخصة اسقاط فلا يكون المؤدى بها آيتا للواجب قلت اذا كان رخصة اسقاط في غير واجبة عليه بل وجوبه منسوخ ونحن لانكره كما قلنا عن البيهقي وانما النزاع في ان الوجوب ثابت عليهم ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** ليس رخصة اسقاط لعدم الاتم باتفاق وفيها يتم في الاتيان كصلوة المسافر اذا اتى بها ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** الابلية الابلية الا انك شئ صلاحية العدو وذلك الشئ منه وطلبه منه وفي لسان الشرع عبارة عن صلاحية الحكم وهي من بيان ابلية الوجوب و ابلية الاداء ١٢ **له قوله** والمعتوه البالغ هو الذي لا يتميز بين النفع والضرر ويحتمل في كلامه بعض كلامه يشبه كلام العقلار وبعضه يشبه كلام المجانين فتلقا سر وان كان بدنه كاملا بالبلوغ ١٢ **له قوله** صحة الاداء دون الوجوب فانك عرفت تمام ان ذلكا كيف يدور على العقل والبلوغ ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** اما حق الله تعالى فيس في تغييره ما يتعلق به النفع العالم بحق العبد منه وقيل ما يطلب منه جهات الشريعة من حيث العظيمة حق العبد ما يطلب منه عاقبة جهات في جرد دليل النفع و ذفع الضرر عنه وقيل ما يتعلق به النفع العام و رد وجه علينا بحكم انه الهنا ونحن عبده والاطمئنة التغيير الواسط وما حمله ما شرع لاجل رعاية الشرع بالذات وحق العبد بالشرع لاجل مصلحة العبد بالذات في الجيرة الدنيا ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** ويصح ان اي لا يمكن ان يستقط قومه بحال ١٢ **له قوله** واما حق العبد هو الذي ردد في مصالح العبد شرعي ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** لانه مناط سعادة الدارين اما المادة الاخرية فظاهرة واما السعادة الدنيوية فلا يصير بالايمان معصوم الدم و امال ومنه زابين الامام ١٢ **له قوله** فيصير منه

وثانيا لعدم التفسير نكاح المراهقة لعدم وصفه بخلاف البالغة **له قوله** وفيه انه لا يدل على تقي اصل الوجوب عن العاقلة ولنا على القاضي انه لو كان واجبا عليه ثم سقط الوجوب فعلا لم يفسخ لكان الآتي مؤديا للواجب كالمسافر اذا صام واللازم باطل اتفاقا **له قوله** وليس رخصة اسقاط لعدم الاثر بالاتفاق تدبر مسئلة **له قوله** الاهلية كاملة يكمال العقل والبدن فيلزم الاداء وقاصوة بقصور احد هما كالصبي المعتوه البالغ والثابت معها صحة الاداء والتفضيل في الصبي ان ما يكون مع القاصوة اما حق الله تعالى وهو ثلاثة حسن محض وقيبه محض بين وبين واما حق العبد وهو ايضا ثلاثة نافع محض ضار محض دائريينها والاول كالايمان لا يسقط حسنه وفيه نفع محض لانه مناط سعادة الدارين فيصح منه والمجر من الشارع لم يوجد ولا يلبق به وضرر حرمان الميراث و فرقة النكاح

استاذ كان نافع محض فيصير منه قبا و استمنا لانه محل الرحمة فيصير ما فيه نفعه وان قيل لعل الشرع لم يبيته وجعله كالايمان قال والمجر من الشارع آه ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** ولا يلبق به فان الحكيم لا يلبق به ان يجر عما بهر مناط السعادين فان قلت فيه ضرر ايضا من حرمان الميراث اذا كان المورث كافرا و فرقة النكاح اذا كانت الزوجية كافر اجاب بقوله وضرر حرمان ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** وضرر آه فان قلت ان فيه ضررا والصبي موقوف المرحمة اما المقدمة الاولى لانه لا يفسخ النكاح ونحوه واما الثاني ففسا احباب بقوله وضرر حرمان الميراث اذا كان مورثه كافرا ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى

له قوله لكفر القريب والزوجة فان كفر بما مع ايمانه الموجب للتباغض الذي له اقرب الاسباب فليس عاملاً فيما اذا كان الاقرب صالحاً ومهنا الايمان غير صالح
 نسبة المضار اليه فلا يضاف الفرقة اليه ١٢ مولانا عبد الله له قوله فهو بالتبع لان وضع الايمان بالسعادة ويحقق به مخالفة مع ارباب الشقاوة فيترتب عليها
 احكامها تبعاً لوجوده ١٢ منه قوله كقول مبهمة الجاهل يعني اذا كان قريب الصبي ذورم محرم من الصبي بهذا الشخص وهذا الشخص ذلك القريب للصبي فقبله يصح قبول
 الصبي وذلك المبهمة ويصير ذلك القريب محققاً على الصبي ١٢ قوله مع ترتب العتق عليه ولا يملك الصبي العتق قصداً ولو سلم انه بالذات لكن الضرر
 اليسير يحول لنفع الكثير وجواب آخر اننا لا نسلم ان هذا ضرر فان قطع الوقاية بين السعيد والشقي المورث بجرمان الميراث خير كثير وكذا قطع الانبساط بينهما فقدر ١٢ مولانا

عبد الله له قوله والثاني كما لكفر فانه من محض
 فانه لا يقتضيه التوبة قال الله تعالى ان الذين كفروا
 وما تولوا هم كفار اولئك عليهم لعنة الله والملائكة و
 الناس اجمعين خالدون فيها لا تخفف عنهم العذاب
 ولا هم ينقصون والضرر في الحرمان من الميراث و
 وجوب القتل وقبول الجزية والاذلال وهو صحيح عن
 الصبي فانه لو وصف وانعقد عليه بخلات ماني الشرع
 الشريف يكون كافراً مستحقاً للعذاب الاليم ١٢ ملا
 نظام الدين له قوله وعليه اشنا نعي ابو يوسف
 في تقيح الايمان موافق للامام وفي عدم نهي كغير الصبي
 موافق للشافعي ١٢ عبد الله له قوله في احكام
 الآخرة يصح الاتفاقية لومات الصبي الكافر لا يصح
 عليه اتفاقاً والمشهور في تعين الاحكام الآخورية المتخذة
 في الآخرة وهذا شئ عجيب فباب فاسى مرتبة في التعذيب
 مدة لا تساهى وعدم تميز الفرقة او حرمان الميراث
 وايضا كتب الكلام مشحونة بالاختلافات التي يرب
 صغار الكفرة فينسبون الى الكلام التوقف و
 الى الاثنية التي لم يقوله تعالى وما كنا معذبين
 حتى يمضت رسوماً وهذا ينافي الاتفاق ١٢ مولانا
 عبد الله له قوله اتقانان الكل يتفقون في
 ان العبادات التي ياتي بها الصبي العاقل ما اوله
 ١٢ منه قوله وجه الاستحسان ان الكفر
 الامة تقابل بقاؤه فواسد بيع محض غير مبهمة ولا
 تعقل اهدار الموجود وتلوث النفس بوجوه لا يندفع الا
 بازائه الملايل واذا لم يوجد الملايل فهو باق التوبة ١٢ ملا
 نظام الدين له قوله خير موعوم ونحوه يصح بان الكلام
 في صبي ما قل مناه في التوحيد وصحة الرسالة ويلزم
 الختم على وجه لا يمتنع في معرفة شبهة كذا في القريب
 نقله عن الكشف ١٢ من رحمه الله له قوله من ائها
 ولا بعد وقت ورواها عن قتل الصبيان في الخبر
 الصحيح الثابت في الصحيحين ١٢ مولانا عبد الله له
 قوله فانها مشروطة لتعليل كونها ثانياً من

لكفر القريب والزوجة ولو سلم فهو بالتبع وكما من شئ ثبت
 تبعاً لا قصداً ا كقبول هبة القريب من الصبي مع ترتب
 العتق والثاني كما لكفر والقياس ان لا يصح لانه ضرر محض
 وعليه الشافعي وابو يوسف لكن يصح استحساناً عندنا
 في احكام الآخرة يصح اتفاقاً وجه الاستحسان ان الكفر محظور
 مطلقاً فلا ينفذ بعد اغير موعوم فبتين امرأته ويجزم
 الميراث بالردة وانما لم يقتل بل قيد لانه ليس بمجرد
 الابدان بل بالحراية وهو ليس من اهلها ولا بعد البلوغ
 لان في صحة اسلامه خلافاً بين العلماء فادرت المشبهة
 والثالث كالصلوة واخواتها من العبادات البدنية فانها
 مشروعة في وقت دون وقت ليعلم مباشرة للثواب والاعتقاد
 بلا عهد فلا يلزم بالتشرد ولا بالامسار ولا اجزاء محظور
 احرام مجلاً ما كان ما يباكالزكاة لا يصح لانه فيه ضرر والرابع

من الحسن والبيع ١٢ منه قوله دون وقت يخرج وقت العلون في حق السلوة وواقس عليه فلا تفسير واجبة الاداء بل يرتج مع قبولها السقوط في حجة ١٢
 مولانا عبد الله رحمه الله تعالى له قوله يصح مباشرة اياها في بعضها فانه يصح اعتباره بلجواد ١٢ عبد الله له قوله لا في ضرر مع عدم الوجوب
 وانه ممنوع عن التبرعات المالية ١٢ مولانا عبد الله له قوله والرابع وهو حق العبد الذم فيه نفع محض ولا ضرر فيه اصلاً ١٢ مولانا
 نظام الدين رحمه الله تعالى

له قوله لانه نفع محض والولى انما جعل وليا لان ما ينقض بالعزائم فيحضر الحاجة اليه فيما يحتمل المضرة واما ما هو ثابته محض فلا يحتاج فيه اليه فيصير من غير اذنه ١٢ مولانا
عبد العلى له قوله ولذلك اى لاجل ان المنافع في حق الصبي مثبت من غير اذن الولي ١٢ له قوله كان حر الا ان بطلان عقدة النكاح لا يحتمل ان يضره
المشقة فاذا فرغ من العمل بقية النفع الذي كان في العقد فلا وجه لبطلان العقد في هذا فوجب الاجر المسمى دون اجر الشئ ١٢ مولانا عبد العلى له قوله فالقيمة للاجر
وحاصله ان العبد المحرور ان اجر بدون اذن المولى فان وصل الى المولى حيا صحيحا فالواجب الاجر لان الاجارة قد فدت لان العبد ممنوع عن التصرفات فلم يصح
عقده كما سيجي ان شاء الله تعالى ولا يهدر العمل ايضا فان مثل السبع اذا فسد وبك فانه يجب قيمة العمل بالتمه ما بلغت او مقيد بعدم التجاوز عن المسمى وان لم

كقبول الهبة يصح مباشرة منه بلا اذن وليه لانه نفع محض

ولذلك يجب اجرة الصبي للمحرور مع بطلان العقد اذا كان حرا

اما العبد فمبطل الاجرة بشرط السلامة فلو هلك فالقيمة لا

الاجر واستحق الرضخ مع عدم جواز شهود القتل بدون

الاذن بالاجماع والخامس كالطلاق ونحوه فلا يملك ولو

باذن وليه كما لا يملك عليه غيره قال شمس الاحممة زعم بعض

مشائخنا ان هذا الحكم غير مشروع اصله حتى ان امرأته

لا يكون محلا للطلاق وهذا وهم فان الطلاق يملك بملك

النكاح ولا ضرر فيه واما هو في الايقاع فلو تفحقت الحاجة

اليه لدفع الضرر كان صحيحا وانما يجوز اقراض القاضى مال

من المولى لانه حفظ مع قدرة الاقتضاء بعلم بخلاف الاب لا

في رواية والسادس كالبيع والاجارة وغيرهما من المعاوضات

فيها نفع مشوب باحتمال ضرر فبانضمام راي الولي تبين دفع الاحتمال

فلا يملك له قوله اقراض القاضى آه الاقراض

ففيه عسر فاعلم انه لا يضره في ذلك اجاب بقوله وانما يجوز اقراض آه ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله عليه
باحتمال ضرر لا احتمال خسارة المال او التبدل والصبي قاصر من معرفة العواقب فلم يفرض اليه هذه العقود ومرحمة لتلايقع في ضرر بل اولى عليه من هو اشفق به

يصل كذلك فالواجب ان يصب وفي الغصب ان يملك
المغصوب يجب القيمة فلذا ما نحن فيه واما الحر فلا يقبل
الغصب فلذلك يجب الاجر غير منقيد بقيد السلامة
١٢ ملا نظام الدين له قوله لا الاجر لان المناسبات
يصير غاصبا بالاستخدام من غير اذن السيد فاذا
ملك وجب القيمة وبك العبد بالضرمان فظهر انه
استخدم ملك نفسه فلا اجر ١٢ له قوله
واستحق الرضخ اى مادون السهم من الغنينة منه
له قوله بالاجماع لان عدم جواز الشهود وانما كان
لذبح احتمال ضرر الموت او الجرح مع عدم الوجوب
عليه واما حال اخذ الغنينة فنفع محض ١٢ له قوله
قوله كما لا يملك عليه غير فعلى هذا امر ان لم يملك
الطلاق بل صارت في هذا الحكم كالاختصاصية قالوا
لانه لما كان متنازعا بالقطع وقد كان ولاية الولي المنتزعة
الضرر بانضمام رايه ولا اندفاع له هنا بطلان المولية
في هذا المقام بالقيمة فمطل فيه ١٢ مولانا عبد العلى
له قوله فان الطلاق يملك بملك النكاح فهو
من لوازمه فلا يملك النكاح من ملك الطلاق
١٢ مولانا عبد العلى له قوله ولا ضرر فيه اى
في ملك الطلاق حتى لا يملك الصبي بل في عدم
الملك ضرر ١٢ له قوله وانما هو في الايقاع
فانه يملك به ملك النكاح فلا يصلح للايقاع لكن ربما
يشتمن الزوجة مفزات غيبته فيح لاضرر في الايقاع
١٢ مولانا عبد العلى له قوله كان صحيحا بهذا تبين
فان قول من قال لو اشتمت ملك الطلاق كان خاليا
عن حكمه وهو دلالة الايقاع والسبب الخالي عن حكمه
فيه معتبر شرعا كايح الزيد طلاق البهيمة وذلك
لان الامة لم تعلموا حين حكمه اذا الحكم ثابت في حقه عند
الحاجة حتى اذا سلمت امرأته وعرض عليه الاسلام
فان ابى ففرق بينهما وكان ذلك طلاقا في قول ابى
حنيفة ومحمد وواى ارتد وقعت البيوتة وكان
طلاقا في قول محمد واذا جدته مجبوا فخاصه في ذلك فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ كذا في التقرير ١٢ منه
له قوله اقراض القاضى آه الاقراض

مولانا عبد العلى رحمه الله تعالى

قوله في رواية في آخره لا يملك لان الولى رح تهم في الاذن لجواز ان اذنه كان خداعا منه لا خذماله ولا كذلك في الاجنبى ١٢ مولانا عبد الله عليه
 قوله وقولها اظهر لان الاذن انما اعتبر شرعا ليا من عن الضرر فلما عقد مع الغبن علم ان اذنه لم يقع في محله والعذر له ان الاذن مظنة عدم الضرر وتختلف الحكمة من
 المظنة لا يوجب عدم العلة كسفر الملك المرفوع مع انه يفتك عن الحكمة ثبت المرض قدبر والى علم بالحكامه ١٢ مولانا عبد الله عليه **قوله** سفر المعصية اى سفر
 يكون الغرض منه فعل هو معصية اى سفر يكون الغرض منه فعل هو معصية كسفر البغاة وقطاع الطريق ١٢ **قوله** خلافا للامة الثلثة والشافعى ومالك واحمد
 فقد يمنع الرخصة واما كونه سفر طاعة فلم يعلم اشتراط من احد الامن الروافضى ١٢ مولانا عبد الله عليه **قوله** لنا الاطلاق اى لنا ان النصوص الواردة في

باب الرخصة متعلقة بالسفر مطلقا من قيد الطاعة
 والمعصية فلا يجوز تقييده الا اذا كان المقيد مساويا
 لهما في الدرجة ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله **قوله**
 قولنا الرخصة نعمة آه قد احتجوا ايضا بقوله تعالى
 فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه فانه جعل رخصة
 اكل الميتة منوطا بانظر احوال كون المضطر غير باغ
 اى خارج عن الامام ولا عاد اى ظالم على المسلمين
 بقطع الطريق فيبقى في غير هذه الحالة على اصل الحرمة
 ويكون الحكم كذلك في سائر الرخص بالقياس فلنا
 ادلا معناه غير باغ اى غير متجاوز في الاكل بقدر
 الحاجة للسد ذولا عاد على اى بالاستيثار عليه وثانيا
 منقوض بالمقيم المضطر العاصى فانه يباح له الاكل
 جماعا واثنا القياس يتا فيه الاطلاق ولا يحد تخصيصه
 ابتداء به عندنا كما سيأتى ١٢ منه **قوله** كالسكر
 من المحرم لا يكون سببا للنعمة الترتيبية ١٢ **قوله**
 بل مجاورة له الا ترى انه لو نوى للطاعة القاب
 ذلك السفر طاعة والسبب هنا نفس السفر لا مع كونه
 معصية ١٢ **قوله** كالسكر يشرب السكر المحرم
 كالخمر فان الشرب نفسه معصية وهو سبب للسكر فهو
 سبب من المعصية لان سبب السبب سبب
 فلما يقع في سقوط الخطاب وكذلك قطع الطريق
 فان نية معصية وهو سبب للعروض للموت وهو
 سبب لزوال المعصية فيلزم ان يكون المعصية
 سببا لزوال الرخصة بخلاف المتعاقبة بالسفر فان
 قاطع الطريق انما الحق رخصة الاطار والقصر بسبب
 السفر وهوليس بمعصية ١٢ ملا نظام الدين **قوله**
 كالسكر فانه جعل معصية في حق الرخص المتعلقة بزوال
 العقل كونه معصية ١٢ منه **قوله** لنا انه
 تعالى ما ح السالكين بعدم المواخذة في الخطا قال
 الله تعالى قالوا معنا والله انفسنا انفسنا
 المعصية لا يكلف الله نفسا الا وسعها لانه ما كسبت

فيملك معه ثم عند الحقيقة لما انجبر القصور بالاذن كان
 هذه العقود ١٢
 كالبالغ فملك بغين فاحش مع الاجانب والولى في رواية وعندهما
 في نفاذ التقرات ١٢
 لا يجوز وقوله اظهر مسألة سفر المعصية لا يمنع الرخصة
 لى لا يجوز بالغبن الفاحش ١٢ منه
 عندنا خلافا للامة الثلثة لنا الاطلاق قال الله تعالى
 ومنكم مريض او على سفر فعدة من ايام اخر وقى عليه صلوات
 لى فواجب عليه عدة من ايام اخر ١٢
 عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فرض الله الصلوة على الساكنين
 وبه يطلق ١٢
 بيبكم في الخضر اربعاء وفي السفر ركعتين قالوا الرخصة نعمة فلا يزال
 في السفر ١٢
 بالمعصية كالسكر قلنا ليست اياه بل مجاورة فصار كالصلوة في
 نفسها ١٢
 الارض الموضوعة بخلاف السبب للمعصية كالسكر يشرب السكر المحرم
 لى لا يوجب العقل
 مسألة المواخذة بالخطا جائزة بخلاف المعتزلة لنا ربنا
 ولا تؤخذ بان نسبنا اول خطانا والسؤال بما يستجيب لبطا قالوا المواخذة
 ولا قصد في الخطا
 بالجنابية وهي بالقصد قلنا عدم التثبت والاحتياط الواجب فيه
 ان يكون ١٢
 شبهة العدم فلا يواخذ بمحمد ولا قصاص من ضام للخطا من موا
 لى من ان يواخذ
 لى من ان يواخذ

ولما انما التثبت الآيه ١٢ **قوله** بعدم التثبت اى عدم التثبت الذي هو الجنابية صار هو ايضا جنابية فيجوز المواخذة به ايضا ١٢
قوله في شبهة العدم اى شبهة عدم الجنابية ولهذا لا يواخذ به في الاثم سبعا كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تجاوز عن امتي الخطا
 والقبائح وما اكره هو عليه ١٢ مولانا عبد الله عليه **قوله** دون ضمان التلقات آه فانه يواخذ به جبراً للتلقت لانه جنابية الا ترى انه يجب على الصغير دية
 ولما كان نوع جنابية ما تقتل من اعظم الكبائر لم يدر الخطا فيه بل وجب الكفارة واما الدية فجزاء المثل ١٢ مولانا عبد الله عليه **قوله** من اموال الجن
 بيان التلقات احترازاً عن النفوس ١٢

له قوله عندنا الخ اے عن الحنفية كما هو مروى عن ابى حنيفة و ابى يوسف رحمهما الله تعالى لكن الوقوع عندنا انما هو فى الحكم والقضار لانما بعينه ومن الله تعالى ١٢ له قوله تميز البلوغ مقامه اى القصد لانه مظنة القصد واذا كان المظنة موجودة لا يتوقف الحكم وان كان الحكمة منتفية ١٢ مولانا عبد العلى له قوله بخلاف النوم فان تميز البلوغ منتف فيه ثم لا يخفى ان هذا انما يتم لو كان المدرى وقوعه قضار لان القصد امر مخفى فلا بد من اعتبار المظنة واما الخبر العليم فيعلم القصد ليس دليل على اعتبار المظنة والتعار الحكمة ويحى ما يشيها كان هذا ومنها الاكراه وهو الذين رضاعه الابنية مكتبا لكنه من الغير ١٢ عبد العلى له قوله وهو بما يفوت النفس آه قالوا الاستحسان ان الاكراه باضرار كل ذى رحم محرم الاكراه ١٢ منه راجع له قوله وغيره وبى الاكراه بغير ما يفوت النفس والفقهاء ١٢ له قوله لا يوجب والضرب اى كالاكراه على شئ من الافعال بالمحسب والضرب او تلف الاموال ويحتمل ان يكون مثالا لغير الموت ١٢ ملا نظام الدين له قوله مطلقا الاكراه الملبى كلاهما لا يمنع تكليف المكروه بما اكره عليه لقيضه فمن اكره على ترك الصلوة بالقتل او المحبس لا يخرج عن التكليف حتى الحق بالميدان او المحبون بل الصلوة حاجبة والترك حرام ١٢ ملا نظام الدين له قوله وقال جماعة يمنع فى الملبى دون غيره يعنى ان الاكراه الملبى مانع من تكليف المكروه غير الملبى غير مانع فيما اكره عليه وهو الذى اختاره صاحب الكلام وظن انه مذموب الشافعى فهو لا يجعل المكروه كالمعتاد وقال صاحب الاحكام انه وان جاز ان يكون مطلقا عقلا لكنه امتنع شرعا ١٢ ملا نظام الدين له قوله دون لقيضه مثاله ان اكره على ترك الصلوة بغير الاجبار فالترك غير مكلف به واما الصلوة فمكلف بها ١٢ ملا نظام الدين له قوله الخف المكروه بين من الفعل وما يهد به فان رأى الفعل اخف مما يهد به نجاها وان رأى ما يهد به اخف منه اختاره فالفاعل قادر فيصح التكليف ١٢ مولانا عبد العلى له قوله فيوجب على الترك لانه اختار اداء الواجب ونهى النفس عن المعصية وكل من هذا شأنه فهو ما يجر وانما كان القتل حراما لان قتل مسلم غير مقصر لم يجز اصلا ودليل التحريم قائم مع ان الاباحة ان كانت فلعذر ولا عذر سبها فانه لا ترجيح فى اجراء نفسه واما غيره مع ان فى الصبر ليس يفعل بوشاذ ١٢ ملا نظام الدين له قوله كعلى اجراء كلمة الكفر يعنى ان الاكراه على قتل اخيه المسلم ظاهرا كالاكراه على اجراء كلمة الكفر على اللسان فى استحقاق الاجر فى الترك وليس يقصد ان الاجراء والقتل سليمان حتى يكونا حرامين فانك قد عرفت ان الاجراء صلاح كما مر مشروحا فى الرخصة من مسائل باب العلم قد بر ١٢ ملا نظام الدين له قوله واجب الوقوع لان المكروه الجاهل الفاعل الى الفعل فهو مضطر فى الايقاع اجراء لتقوى المضطرب اليه واجب وضد الواجب ممنوع كما لا يخفى على الخبر ١٢ مولوى معين الدين له قوله قلنا آه لانسلم ان المكروه عليه واجب بالذات وعنده ممنوع بالذات بل الوجوب فيه والامتناع قد يكونان بالشرع كما فى القتل وشرب الخمر وقد يكونان بالعقل فان العاقل لمن شأنه ان يختار ما هو خفى عنده ١٢ مولانا عبد العلى له قوله لا ينافى الاختيار ولو كان منافيا لم يتحقق تكليف فان الواجبات واجبات بالشرع ثم يجب بالعقل كل منها منافع للاختيار ١٢ مولانا مولوى نظام الدين

دليقح طلاقه عندنا خلافا للشافعى لان اعتبار الكلام بالقصد
 ولم يوجد كما فى النائم قلنا العقلة عن معنى اللقظام خفى فاق
 تميز البلوغ مقامه بخلاف النوم مسئلة الاكراه ملبى وهو
 بما يفوت النفس والعضو وغيره غير كالمحسب والضرب هو لا يمنع
 التكليف بالفعل المكروه عليه فقيضه مطلقا وقال جماعة يمنع فى
 الملبى دون غيره وقالت المعتزلة يمنع فى غيره فى عين المكروه عليه
 دون لقيضه لانا ان الفعل ممكن والفاعل ممكن كيف لا وهو
 يجتاز اخف المكروهين ولذا قد يفترض ما اكره عليه كالاكراه
 بالقتل على شرب الخمر فيما تتركه ويجرم كعلى قتل مسلم ظاهرا
 فيوجب على الترك كعلى اجراء كلمة الكفر قال المفصلون المكروه عليه
 واجب الوقوع وضد ممنوع والتكليف بما محال قلنا الايجاب و
 الامتناع بالشرع او بالعقل لا ينافى الاختيار بل هو مزجج لا موجب
 قتاصيل وقالت المعتزلة اذا اكره على عين لما موربه فالايتان

انفس آه قالوا الاستحسان ان الاكراه باضرار كل ذى
 رحم محرم الاكراه ١٢ منه راجع له قوله وغيره وبى الاكراه
 بغير ما يفوت النفس والفقهاء ١٢ له قوله لا يوجب
 والضرب اى كالاكراه على شئ من الافعال بالمحسب و
 الضرب او تلف الاموال ويحتمل ان يكون مثالا
 لغير الموت ١٢ ملا نظام الدين له قوله مطلقا
 الاكراه الملبى كلاهما لا يمنع تكليف المكروه بما اكره عليه
 لقيضه فمن اكره على ترك الصلوة بالقتل او المحبس
 لا يخرج عن التكليف حتى الحق بالميدان او المحبون
 بل الصلوة حاجبة والترك حرام ١٢ ملا نظام الدين
 له قوله وقال جماعة يمنع فى الملبى دون غيره يعنى
 ان الاكراه الملبى مانع من تكليف المكروه غير الملبى غير
 مانع فيما اكره عليه وهو الذى اختاره صاحب الكلام
 وظن انه مذموب الشافعى فهو لا يجعل المكروه كالمعتاد
 وقال صاحب الاحكام انه وان جاز ان يكون مطلقا
 عقلا لكنه امتنع شرعا ١٢ ملا نظام الدين له قوله
 دون لقيضه مثاله ان اكره على ترك الصلوة بغير
 الاجبار فالترك غير مكلف به واما الصلوة فمكلف
 بها ١٢ ملا نظام الدين له قوله الخف المكروه بين
 من الفعل وما يهد به فان رأى الفعل اخف مما
 يهد به نجاها وان رأى ما يهد به اخف منه اختاره
 فالفاعل قادر فيصح التكليف ١٢ مولانا عبد العلى
 له قوله فيوجب على الترك لانه اختار اداء الواجب
 ونهى النفس عن المعصية وكل من هذا شأنه فهو
 ما يجر وانما كان القتل حراما لان قتل مسلم غير مقصر
 لم يجز اصلا ودليل التحريم قائم مع ان الاباحة ان
 كانت فلعذر ولا عذر سبها فانه لا ترجيح فى اجراء
 نفسه واما غيره مع ان فى الصبر ليس يفعل بوشاذ
 ١٢ ملا نظام الدين له قوله كعلى اجراء كلمة الكفر
 يعنى ان الاكراه على قتل اخيه المسلم ظاهرا كالاكراه على
 اجراء كلمة الكفر على اللسان فى استحقاق الاجر فى
 الترك وليس يقصد ان الاجراء والقتل سليمان حتى
 يكونا حرامين فانك قد عرفت ان الاجراء صلاح كما مر مشروحا فى الرخصة من مسائل باب العلم قد بر ١٢ ملا نظام الدين له قوله واجب الوقوع لان المكروه الجاهل الفاعل الى الفعل فهو مضطر فى الايقاع اجراء لتقوى المضطرب اليه واجب وضد الواجب ممنوع كما لا يخفى على الخبر ١٢ مولوى معين الدين له قوله قلنا آه لانسلم ان المكروه عليه واجب بالذات وعنده ممنوع بالذات بل الوجوب فيه والامتناع قد يكونان بالشرع كما فى القتل وشرب الخمر وقد يكونان بالعقل فان العاقل لمن شأنه ان يختار ما هو خفى عنده ١٢ مولانا عبد العلى له قوله لا ينافى الاختيار ولو كان منافيا لم يتحقق تكليف فان الواجبات واجبات بالشرع ثم يجب بالعقل كل منها منافع للاختيار ١٢ مولانا مولوى نظام الدين

فانما هو خفى عنده ١٢ مولانا عبد العلى له قوله لا ينافى الاختيار ولو كان منافيا لم يتحقق تكليف فان الواجبات واجبات بالشرع ثم يجب بالعقل كل منها منافع للاختيار ١٢ مولانا مولوى نظام الدين

له قوله بخلاف ما اذا اتى بتقيض المكروه عليه اه وحاصل مقامهم انه لو كان مكلفا به فور مباح او واجب او حرام او مندوب او مكروه والواجب والمندوب لا يصح فان الاتيان بهما موجب لاستحقاق الثواب والاثواب الا اذا كان الاتيان بالفعل لداعي الشرع وانما انتفاء الحرمة والمباح والمكروه فان فيها اجازة الترك وفي صورة الاكراه لا تعقل اجازة الترك فاما صلح ان يقال دليل على بعض المدعى او انهم يدعون في الوجوب ١٢ لان نظام الدين **له قوله** قلنا اولاً لانه لا ثواب وقوله الاتيان لداعي الاكراه قلنا ان الثواب مبنى على السنة غاية الامران صبر في الصدقة بيته فخالصة في ثواب ثواباً تاماً وقلنا ثانياً صحة التكليف اه ١٢ لان نظام الدين **له قوله** قدرة على صفة فالقدرة على الصفة قدرة على صفة الصفة الذي هو عين المكروه عليه فصار المكروه عليه مقدوماً وكل مقدور يصح التكليف به هذا ولعله غير واثق فان الحكم لم يحل

المانع من صحة التكليف انتفاء القدرة حتى يروا اورول احدث ما لعا انخر وهو انتفاء القدرة...
 التكليف وهو الاكراه مع الاكراه في النية وهذا غير واقع له بل الصواب في الجواب اننا لانسلم الاتيان بعين المكروه عليه لداعي الاكراه لزوماً فان الذي يدعى التكليف في سبيل الله لا يقدر على الفعل الا لداعي الشرع والعمل بالنية والعالم هو الله تعالى فبطل فهو الاحق بالقبول ١٢ مولانا عبد الحليم **له قوله** على الصبي العاقل لقصور البدن او بقصوره وقصور العقل ١٢ **له قوله** ولم يجب قضاء الصلوة اه يعني بانها لا يسقطان ابيته الوجوب ولا الادار الا ان الشارع جعل الطهارة عنهما شرطاً لا ورود الصلوة على وفق القياس والصوم على خلافه من ابيته مع الحديث الاصغر والاكبر عند الاثمة الاربعه ثم انتفاء وجوب قضاء الصلوة عليها للبرح لثوبها في حد الاثمة بخلاف الصوم فلا يجرى في وجوب قضاء عليها لان الحيض لا يستوجب الشهر والنفاس ينذر فيه ثم اخذت في المنع بل وجوب اداء الصوم عليها في غائبي الحيض والنفاس ام لا وتقل السبب من اثر الفقهاء في الابطية والسبب وهو شهر والشهر والنفاس والقضاء من لفافات وقيل لا يجب واخاره ابن الهيثم شرط والسبب ليس موجباً مطلقاً والقضاء غير واجب على سبيل الوجوب كما في النائم ولان الاداء واجب عنه فلا يكون واجبا ١٢ منه **له قوله** وسقط الصائم فلا يتقضى بالصوم ولا اثم ايضا باردي شيئا من ابى هرية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب وهو صائم ناكل وشرب فتيقن صوم فاني اطعم الله وسقاه ١٢ مولانا عبد الحليم **له قوله** لان دفع بها اي الرخصة فان سببها الذي هو الصوم يتقرر بنهاية النية السفر يعيب ما ناس من اتيان سببها فلا يمنع المغاظة فانها اذا تمتع لا يات الا الاقامة دون بقاها ١٢ مولانا عبد الحليم **له**

لداعي الاكراه لا لداعي الشرع فلا يصح التكليف به
 بخلاف ما اذا اتى بتقيض المكروه عليه فانه ابلغ في اجابة داعي الشرع قلنا صحة التكليف بالصحة يقتضي المقدورية و القدرة على الشيء قدرة على صفة مسئلة لا حرج عقلا او شرعا وهو مشكوك فلهذا لم يجب بشئ على الصبي العاقل ولا على المعتوه ابداً خلافاً لابي زيد ولم يجب قضاء الصلوة في الحيض والنفاس دون الصوم وشرعت العبادات في المرض قاعداً ومضطجعا وانتهى الاثر في الخطاء مجتمداً وفي النسباً وسقط اكل الصائم وخفت في السفر فشرعت الرباعية ركعتين وصح الخف الى ثلثة ايام وثبتت الرخصة بالشرع قبل تحققه ولو اقام قبل المدة صح ولزمت احكام الاقامة ولو في المغاظة لانه دفع لها ولجدها لا الايام بعد فية لانه دفع بعد مسئلة العبد اهل للتصرف وملك اليد عندنا

قوله الاينما يصح الخ اسه كونه مقيماً من مصر او قرية فلا تصح في المغاظة ١٢ **له قوله** دفع بعد تحققه الخ اسه دفع للسفر بعد تحققه وانما نية الاقامة لا يوجب فلا يصح في غير محل والمغاظة ليست بمحل نيات الاقامة ١٢ **له قوله** اهل للتصرف وملك اليد اسه اعلم ان المشرع في ثبوت ملك الرقبة في كتابه للمولى بطريقين احدهما ان يعرف بيقين ثبوت ملك اليد له وملك الرقبة مولاه ابتداءً وثانيتها ان يعرف بيقين ثبوت ملكها له ثم يستحق المولى ملك الرقبة خلافاً عن العبد لعدم ابيته فملك الرقبة فصار كالوارث مع المورث هذا منه رحمه الله تعالى

له قوله بالعقل اذا كان سالما من الكافة ويكون اصحبه صالحا لان تكلم بشئ وقيل بمقتضاه ويقصد به الايجاب على نفسه وعلى غيره ١٢ قوله ولذا اي لان العقل لا يحل بالرق بل سلما واحتملا فيها الرقيق وغيره سواسيان ١٣ لان نظام الدين ١٤ قوله ملزمة للعمل للخلق فلو كان في عقد احتلال كيف لقبيل الرواية فيما هو من مبات الذين فان غير العاقل لا يباي بالكذب وكذا يرتكب بالسهم والنيان وهذه الامور تنا في الرواية ١٢ مولوي محمد حسين ١٥ قوله بحق قوله تعالى اي حقوق الله تعالى من الصاوة والصوم والكف عن المحرمات الا ما يفتوت به خدمته السيد كالمجته ونحوها ١٢ مولوي عبد العلي ١٦ قوله ويصح اقراره بالحدود والقصاص ويجب لفة على السيد واذا ثبت اهلية التكلم المعبر والذمة اي صحته له صار الملك التصرف وملك اليد ١٢ مولوي عه بخلاف الحج لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم ايما يمدح ثم متفق عليه حجة اخرى بخلاف الجهاد فليس انتقال له الا باذن مولاه ١٢ منه ١٦ قوله الحق المولى في رقبة ومنافعه ولو جازله التصرف من غير اذن صار الرقبة بالكتة في الدين ولا يقدر على الاستخدام فيضرب به ١٢ مولينا عبد العلي ١٧ قوله قالوا لو كان اهل الملك لان التصرف سبب وسبب عنه اما الاول فلان البيع مثلا لا يصح في ملك الغير فاذا اذن هو تصرفه فقد صار له بعد البيع فيه فالملك سبب عن التصرف وسبب له ايضا ١٢ لان نظام الدين ١٨ قوله واللازم الى اهلية الملك باطل اجماعا فان الكل متفقون على ان العبد لا ملك له اصلا وكل ما في يده فهو ملك سيده وبهذا القدر قد ثبت انتفاء اهلية التصرف فان سلطان اتالي دليل سلطان المقدم ١٢ لان نظام الدين ١٩ قوله لان اليد انما يستفاد بملك اليد حاصله ان ملك اليد هو كون الانسان قابضا شئ وان لم يملكه بحيث يصح فيه تصرفه وبذا انما يستفاد بملك الرقبة والتصرف ١٢ لان نظام الدين ٢٠ قوله الخلف لما منع اه حاصله ان اللزوم انما هو عند ارتخاء المانع واما عند وجوده فلا ١٢ منه ٢١ قوله لا يوجد المستفاد هو التصرف وكذا لا يلزم من كون التصرف سببا من الملك لزومه بل قد يفك السبب عن سببه اذا وجد هذا السبب بسبب اخر ١٢ مولانا عبد العلي ٢٢ قوله ويجوز تعدد الاسباب اه اي لان ان ملك التصرف لا يستفاد الا بملك الرقبة لجزا واحد والاسباب ١٢ منه ٢٣ قوله الاهلية التصرف والحاصل منع اللزوم بين اهلية التصرف واهلية الملك باعداد المانع مع سبب اهلية التصرف لاهلية الملك وبادا سبب اخر في اهلية التصرف غير اهلية الملك فيما يكون سببا واذ لم يثبت الاستلزام بين اهلية التصرف واهلية الملك لم يثبت ما يقضى عليه من قوله فاذا لم يكن اهل التصرف اه فكل جواب واحد ١٢ مولانا عبد العلي ٢٤ قوله كان له اه فما عند علمائنا الثلثة لوجود تلك الحج المانع من التصرف باهلية لغا التقييد بنوع وقال ذفر الشافعي رحمه الله تعالى يختص بما اذن فيه لان تصرفه لما كان ليصرفه اليه بانه عند من كالمكيل صار مقترا عليه ما اذن فيه وفيه ما فيه ١٢ منه رحمه الله تعالى

خلافا للشافعي لانها باهلية للتكلم والذمة والادلى
بالعقل وهو لا يجمل بالرق ولذا كانت رواية ملزمة
للعمل للخلق والثانية باهلية الايجاب عليه والاستيجاب له
ولتحققها خوطب بمجفوفة لتعالى وتصار اقراره بالحدود والقصاص
وانما الحجر الحق المولى فاذا نه فك الحجر ورفع المانع
لا اثبات الاهلية قالوا لو كان اهلا للتصرف لكان اهلا
لملك لان التصرف سبب له وسبب عنه واللازم باطل
اجماعا واذ لم يكن اهلا للتصرف لم يكن اهلا لليد لان اليد
انما يستفاد بملك الرقبة والتصرف وقد انتفينا قلنا الخلف
لما منع لا لعدم المقتضى ويجوز تعدد الاسباب الاهلية التصرف
فرع لو اذن له للمولى في نوع كان له التصرف مطلقا مثبت يدا
على كسب كالمكاتب وانما يملك حجر دون المكاتب لان فك حجره
بلا عوض فيكون كالمهبة بخلاف الكتابة فهو كالبيعه

١٢ قوله ولذا اي لان العقل لا يحل بالرق بل سلما واحتملا فيها الرقيق وغيره سواسيان ١٣ لان نظام الدين ١٤ قوله ملزمة للعمل للخلق فلو كان في عقد احتلال كيف لقبيل الرواية فيما هو من مبات الذين فان غير العاقل لا يباي بالكذب وكذا يرتكب بالسهم والنيان وهذه الامور تنا في الرواية ١٢ مولوي محمد حسين ١٥ قوله بحق قوله تعالى اي حقوق الله تعالى من الصاوة والصوم والكف عن المحرمات الا ما يفتوت به خدمته السيد كالمجته ونحوها ١٢ مولوي عبد العلي ١٦ قوله ويصح اقراره بالحدود والقصاص ويجب لفة على السيد واذا ثبت اهلية التكلم المعبر والذمة اي صحته له صار الملك التصرف وملك اليد ١٢ مولوي عه بخلاف الحج لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم ايما يمدح ثم متفق عليه حجة اخرى بخلاف الجهاد فليس انتقال له الا باذن مولاه ١٢ منه ١٦ قوله الحق المولى في رقبة ومنافعه ولو جازله التصرف من غير اذن صار الرقبة بالكتة في الدين ولا يقدر على الاستخدام فيضرب به ١٢ مولينا عبد العلي ١٧ قوله قالوا لو كان اهل الملك لان التصرف سبب وسبب عنه اما الاول فلان البيع مثلا لا يصح في ملك الغير فاذا اذن هو تصرفه فقد صار له بعد البيع فيه فالملك سبب عن التصرف وسبب له ايضا ١٢ لان نظام الدين ١٨ قوله واللازم الى اهلية الملك باطل اجماعا فان الكل متفقون على ان العبد لا ملك له اصلا وكل ما في يده فهو ملك سيده وبهذا القدر قد ثبت انتفاء اهلية التصرف فان سلطان اتالي دليل سلطان المقدم ١٢ لان نظام الدين ١٩ قوله لان اليد انما يستفاد بملك اليد حاصله ان ملك اليد هو كون الانسان قابضا شئ وان لم يملكه بحيث يصح فيه تصرفه وبذا انما يستفاد بملك الرقبة والتصرف ١٢ لان نظام الدين ٢٠ قوله الخلف لما منع اه حاصله ان اللزوم انما هو عند ارتخاء المانع واما عند وجوده فلا ١٢ منه ٢١ قوله لا يوجد المستفاد هو التصرف وكذا لا يلزم من كون التصرف سببا من الملك لزومه بل قد يفك السبب عن سببه اذا وجد هذا السبب بسبب اخر ١٢ مولانا عبد العلي ٢٢ قوله ويجوز تعدد الاسباب اه اي لان ان ملك التصرف لا يستفاد الا بملك الرقبة لجزا واحد والاسباب ١٢ منه ٢٣ قوله الاهلية التصرف والحاصل منع اللزوم بين اهلية التصرف واهلية الملك باعداد المانع مع سبب اهلية التصرف لاهلية الملك وبادا سبب اخر في اهلية التصرف غير اهلية الملك فيما يكون سببا واذ لم يثبت الاستلزام بين اهلية التصرف واهلية الملك لم يثبت ما يقضى عليه من قوله فاذا لم يكن اهل التصرف اه فكل جواب واحد ١٢ مولانا عبد العلي ٢٤ قوله كان له اه فما عند علمائنا الثلثة لوجود تلك الحج المانع من التصرف باهلية لغا التقييد بنوع وقال ذفر الشافعي رحمه الله تعالى يختص بما اذن فيه لان تصرفه لما كان ليصرفه اليه بانه عند من كالمكيل صار مقترا عليه ما اذن فيه وفيه ما فيه ١٢ منه رحمه الله تعالى

مفتاح اللغات

عربی، اردو، ڈکشنری

طول ۱۷، عرض ۵، پانچ صفحات ۹۵۲

تیس ہزار سے زائد قدیم و جدید لغات کا مستند ذخیرہ

مع عربی اردو ضرب الامثال اور اہم اشیاء کی عکسی تصاویر

ہم پورے یقین کے ساتھ کہہ سکتے ہیں کہ آج تک اس طرز پر اس درجہ کی کوئی عربی اردو ڈکشنری شائع نہیں ہوئی ہے جس میں عربی الفاظ کے اتنے بڑے ذخیرے کو سلیس اردو ترجمہ کے ساتھ شائع کیا گیا ہو۔ اور ترتیب انگریزی ڈکشنری کی طرح ہو۔ تاکہ جس لفظ کے معنی معلوم کرنے ہوں۔ تو بغیر کسی دشواری اور تکلیف.... بلکہ بے حد آسانی سے نکالے جا سکتے ہوں +

مفتاح اللغات اپنی پانچ خصوصیات کی وجہ سے بے مثل ہے :-

۱۔ ترتیب بطرز انگریزی ڈکشنری رکھی گئی ہے۔

۲۔ ابتداء میں عربی کے ضروری قواعد اور اصطلاحات کی تشریح نیز لغات عربی کی تاریخ درج ہے۔

۳۔ لغات کے بعد چار سو سے زائد عربی اردو ضرب الامثال و محاورات کا بے نظیر ذخیرہ ہے۔

۴۔ کتابت و طباعت دیدہ زیب - ۵۔ کاغذ اعلیٰ گلینر۔ جلد پائیدار۔

مفتاح اللغات کی یہ پانچ بے نظیر خصوصیات ہیں جو یکجا کسی دوسری لغت میں نہیں مل سکتیں۔

قیمت :- ۱۰/- روپے

منیر اللغات
۵/-

کریم اللغات
۲/-

رئیس اللغات بالنصیر
۱۵/-

محمد سعید انیسٹریٹ سمنز تاجران کتب قرآن محل مقابل مولوی مسافر خانہ کراچی

Handwritten text in a rectangular frame, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is faint and mostly illegible due to fading and the age of the paper.

Handwritten text in a rectangular frame, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is faint and mostly illegible due to fading and the age of the paper.

ابوداؤد شریف

مجموعہ اردو

۲۸۰۰ احادیث مستندہ قرآن مجید
سنن ابوداؤد شریف صحاح ستہ میں مستند اور قدیم کتاب تسلیم کی گئی ہے جسے شیخ الاسلام ابن العثیمین امام ابوداؤد سلیمان بن اشعث نے پانچ لاکھ احادیث نبوی کے مجموعے سے منتخب فرمایا تھا۔
ترجمہ و فوائد، حضرت علامہ وحید الزمان

درجہ اول میں نکل
ترجمہ جلد دس ہے

محمد سعید رضا جرنال ناشران کتب قرآن مجید مولانا فریاد کراچی

چمن محمدی کے سدا بہار پھول موطاب نام محمد (اردو)

موطاب نام محمد حضرت امام مالک کی برہنہ بریں کی عین تماشیاں و تحقیق اور ایک ستارے نما احادیث کا تسلیم شدہ مستند انتخاب ہے۔ مسائل باحکام، عبادات، دینی فرائض، دنیاوی واجبات غرضکہ انسانی زندگی سے متعلق ہر مسئلہ پر تمام علمائے بالاتفاق موطاب امام محمد کو ایک مستند قدیم صحیفہ قرار دیا ہے ایک کالم میں بی اور دوسرے کالم میں اردو ترجمہ ہے۔ نیز فقہ حنفی کی روشنی میں ضروری فوائد و تشریحات کا اضافہ کیا گیا ہے۔

قیمت مجلد آٹھ روپے،

محمد سعید رضا جرنال ناشران کتب قرآن مجید مولانا فریاد کراچی

مشکوٰۃ شریف

مترجم اردو

چھ ہزار سے زیادہ احادیث کا انمول خیرہ
درحقیقت یہ کتاب حدیث شریف کی گیارہ کتابوں
بخاری مسلم، ترمذی، ابوداؤد ابن ماجہ، نسائی، موطاب امام مالک
امام احمد، امام شافعی، امام بیہقی، اندلسی کا بیہشال انتخاب ہے
ایک کالم میں اصل عربی مع اعراب و اس کے مقابل دوسرے
کالم میں باحاورہ سلیس اردو ترجمہ کیساتھ تین جلدوں میں مکمل
شائع کی گئی ہے۔ الگ الگ حصے بھی مل سکتے ہیں
قیمت مجلد فی جلد آٹھ روپے۔ محصول ٹیک ایک روپیہ
کامل مجلد تین جلد، چوبیس روپے،

محمد سعید رضا جرنال ناشران کتب قرآن مجید مولانا فریاد کراچی

۱۶۴۵ احادیث نبوی صلعم کا بیش بہا خزانہ

صحیح بخاری شریف

مترجم اردو

دنیا کے اسلام کے علماء کرام اس بات پر متفق ہیں کہ روئے زمین پر قرآن مجید کے بعد سے زیادہ صحیح و مستند کتاب صحیح بخاری شریف ہے اور علم حدیث میں اسکی نظیر ناممکن ہے اور اس پر بھی سب کا اتفاق ہے کہ امام ابو محمد عبداللہ محمد بن اسماعیل بخاری فن حدیث میں میرا المحدثین و زامن المحدثین ہیں۔ یہی وہ مستند و مقبول کتاب ہے جس کو حضرت امام بخاری نے چھ لاکھ احادیث نبوی کے مجموعے سے انتخاب کر کے مشلمانان عالم پر احسان عظیم فرمایا ہے۔ اس سبب یہاں خیر کو ایک کالم میں عربی مع اعراب اور اسکے مقابل کالم میں باحاورہ اردو ترجمہ کے ساتھ شائع کیا گیا ہے۔ تین جلدوں میں مکمل ہے۔ الگ الگ جلدیں بھی مل سکتی ہیں

قیمت مجلد فی جلد پندرہ روپے کامل مجلد تین جلد پینتالیس روپے

محمد سعید رضا جرنال ناشران کتب قرآن مجید مولانا فریاد کراچی





